

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القري

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو

جامعة لطالبه بالصريات لطوره

درجته

الخيار لجنه المناقش

١٠ د. إبراهيم سليمان الجهم

١١ د. شهاب صمغ

١٢ د. سراج الدين

علاقات التراكيب دراسة نحوية

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراة) في النحو والصرف

إعداد الطالبة

وفاء عباس حسن الخوييت

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص عن رسالة

علاقات التراكيب دراسة نحوية

المقدمه لتلil درجة الدكتوراة في النحو والصرف

البحث بهذا العنوان يشمل الجانب التحليلي لتراكيب العربية ، فدراسة العلاقات هي لب الدراسة النحوية ، وقد بدا لي أن منبع العلاقة في التراكيب أمران :

الأول : الفعل وما تضمن معناه .

الثاني : الموقع . وقد اقتضت الدراسة الفصول السبعة التالية :

الفصل الأول : الفعل ومقتضياته .

الفصل الثاني : الأسماء المضمنة معنى الفعل ومقتضياتها .

الفصل الثالث : أثر الموقع في اقتضاء الأسماء الجامدة .

الفصل الرابع : تراكيب خلت من الفعل الطالب .

الفصل الخامس : الأدوات الرابطة .

الفصل السادس : حروف المعاني .

الفصل السابع : تعدد المقتضي .

وقد مهدت لهذه الدراسة بما يأتي .

(١) مصطلح العلاقة (٢) مصطلح التركيب (٣) الاتساق بين أجزاء التراكيب . وفي التمهيد أيضاً عرضت للمصطلحات الآتية : مصطلح البناء ومصطلح المسند والمسند إليه ومصطلح التعدي والعمل ومصطلح التكرير ، وهذه مصطلحات لبيان العلاقة كما مهدت بمصطلحات لانتقاء العلاقة وهي مصطلح الصرف والخلاف ومصطلح الخروج ومصطلح القطع ومصطلح الاشتغال .

وقد وقعت هذه الرسالة بفهارسها العلمية في ٥٥٨ صفحة كما قامت على المصادر الأساسية في عصور العربية المختلفة وعُتبت الدراسة ببيان آراء النحاة في القضايا المعروضة وهي دلالة الفعل ، والأمور التي توجه حدثه وأصول التعليق وأثر الصناعة النحوية في تقدير الأجزاء وأثر الأجزاء نفسها في الطلب والتعليق وحذف المقتضي والمقتضى وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية :

أولاً : أن من التراكيب ما لا يحتمل أوجهاً إعرابية وذلك نحو ما كان مقصوراً على ركني الإسناد أو ما يسمى الآن البنية العميقة .

ثانياً : المقتضي هو الفعل أو ما تضمن معناه من المشتقات ، والاسم بوضعه كما في باب المبتدأ وباب التمييز .

ثالثاً : قد يطرأ على التركيب ما يحول دون الاقتضاء .

رابعاً : يعد الاستئناف من وسائل تحوّل الاقتضاء .

خامساً : قد يكون الإعراب واحداً ولكن تختلف الوظيفة النحوية وهذا أدل ما يكون على قيمة المقتضي وأنه منبع الدلالة النحوية .

هذا تعريف موجز بالرسالة . والحمد لله أولاً وأخيراً .

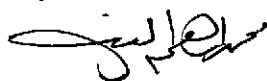
العميد

الدكتور سعد بن حمدان الغامدي



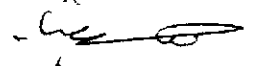
المشرف

الاستاذ الدكتور محمد البنا



الطالبة

وفاء عباس حسن حويت



كلمة شكر وتقدير

أحمدُ الله سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، وأثني عليه ثناءً يكافيء إنعامه وجميل امتنانه ، وأصلي وأسلم على الهادي البشير وعلى آله وصحابه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
وأحمدُه عزَّ وجلَّ أنْ هَيَّأَ لي فرصة الغوص في كتابه الكريم ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسهَّلَ لي طريقَ العلم بمفرداته ومتشابهه ، حتى تمكَّنت من إنجاز هذه الرسالة ، فله الحمدُ والمِنَّةُ على نعمه التي لا تحصى .

وبعد فإنِّي أرى من الواجب عليَّ أنْ أسجِّلَ شكري وتقديري لكلِّ من أسهم وقَدَّم لي عوناً في سبيل إخراج هذا العمل وإتمامه .

وأخصُّ بالشكر الجزيل والتقدير العميق أستاذي القدير ومربيَّ الفاضل الدكتور محمد إبراهيم البنَّا أمدَّ الله في عمره المشرف على هذه الرسالة - لما أحاطني به من فرطٍ عناية وجدِّ متابعة ، ولما حبانني به من عطف سخي ورعاية صادقة طوال عملي في هذا البحث فبذل من وقته وعلمه وخبرته ما يختلج اللسان عن ذكره ويعجز القلم عن تسطيره فكان المعين الذي لا ينضب ، مما كان له الأثر البالغ في إخراج هذا العمل . فله مني أصدق الشكر ومن

الله حسن الجزاء .

وأَتَقَدِّمُ أيضاً بشكري وتقديري إلى القائمين على إدارة جامعة أمّ القرى
عامّة ، وإلى القائمين على إدارة كليّة اللغة العربية خاصّة .

والشكر أيضاً لجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، التي تكرّمت بابتعاشي
وزميلاتي للدراسة . وأخصّ بالشكر وكيّلة كلية الآداب الدكتورة سهام
البليهد والدكتورة فائزة أكبر . والشكر موصولاً موفوراً للأستاذة القديرة
الأخت الدكتورة مريم بغدادى رئيسة قسم اللغة العربية لما قدّمته لي من كريم
المعاملة وصادق الودّ .

والشكر والتقدير لكل من تفضّل بملاحظة أو مساعدة من أساتذتي الكرام
وزميلاتي الفضليات .

وأخيراً إلى من أعجز عن شكرهما ، إلى أبي وأميّ أمدّ الله في
عمرهما وإلى إختي الذين كانوا ظلالي طوال البحث والدراسة .
وماتوفيقى الآ بالله عليه توكلت وهو ربّ العرش العظيم

والحمد لله رب العالمين

أولاً : - المقدمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه وسلم

ويعد :

فإنّ هذا البحث الذى أتقدّم به لنيل درجة الدكتوراة فى اللغويات عنوانه :
علاقات التراكيب دراسة نحوية .

والبحث بهذا العنوان يشمل الجانب التحليلي لتراكيب العربية وبعبارة أخرى يحاول أن يتعرّف الأصول التى كان نحاة العربية يرجعون إليها فى تقويم التراكيب وبيان علاقات الأجزاء داخل جمل اللغة العربية ولقد اعتمدت طبيعة هذا البحث أن أرجع إلى المصادر الأولى للنحو العربي ، فرجعت إلى كتاب سيبويه ومعاني الأخفش والقراء والزجاج والنحاس ، كما رجعت إلى كتب المشهورين من النحاة بعدهم أمثال ابن السراج والسّهيلي ، وابن أبي الريح والرضي وكتب ابن مالك

ولقد خرجت من خلال هذه الجولة بزادٍ وفير يتمثل فى المصطلحات وتحليل الجملة ، وقد أدركت وأنا أتتبع مقالات هؤلاء الأعلام أنّهم يصدرّون عن أصول مرعية وأنّ بيان العلاقات هي فى الدرجة الأولى من وعي هؤلاء النحاة .

فأمّا الجانب الشكلي المتمثل فى مسائل علامات الإعراب ووضع أجزاء

التركيب بين التقديم والتأخير والذكر والحذف فإن هذه الأمور هي في حقيقتها أثر من آثار العلاقات في الجمل .

دراسة العلاقات إذاً هي لب الدراسة النحوية وقد بدا لي أن منبع العلاقة في التركيب أمران :

أولهما : الفعل وماتضمن معناه .

ويمثل هذا الجانب أهم العلاقات النحوية ويمكن أن يقال إن الفعل هو قُطْبُ الرّحَى .

فالفعل بما يتضمنه من دلالات يجذب إليه من الأجزاء ما ينتمي إلى هذه الدلالات وكذلك القول في المشتقات والمصادر التي قد تحل محل الفعل في بعض التراكيب فتستدعي ما يستدعيه الفعل .

أما الأمر الثاني : الذي تقوم عليه العلاقة فهو الموقع ، فقد تقع الكلمة موقعاً تكون به طالبةً لغيرها وإن لم يكن لها من الدلالة ما يقتضي هذا المطلوب ونمثل له الآن بالمبتدأ حيث يطلب الخبر بموقعه لا بدلالته وإلى هذين الأمرين ترجع فصول دراستي لعلاقات التراكيب .

الفصل الأول : الفعل ومقتضياته .

الفصل الثاني : الأسماء المتضمنة معنى الفعل ومقتضياته .

الفصل الثالث : أثر الموقع فى اقتضاء الأسماء الجامدة .

الفصل الرابع : تراكيب خلت من الفعل الطالب .

الفصل الخامس : الأدوات الرابطة .

الفصل السادس : حروف المعاني .

الفصل السابع : تعدد المقتضي .

والى هذين الأمرين ترجعُ الفصولُ الثلاثة الأولى من هذه الدراسة فالفصل الأول عنوانه : الفعل ومقتضياته .

والفصل الثانى عنوانه : الأسماء المتضمنة معنى الفعل ومقتضياته وهذان يرجعان للأمر الأول .

والفصل الثالث : عنوانه : أثر الموقع فى اقتضاء الأسماء الجامدة ، لكن الرسالة اقتضت أن تُدرسَ فصولٌ ثلاثة أخرى ، ذلك أن البحثَ عَرَضَ لتراكيب خلت من المقتضيات الثلاثة التى مثلتها الفصول الثلاثة الأولى فنشأ فصلٌ رابعٌ عنوانه : تراكيبٌ خلت من الفعل الطالب .

ولما كان لحروف المعاني والأدوات أثرٌ كبير فى إحداث العلاقات نشأ فصلٌ خامسٌ عنوانه : الأدوات الرابطة .

وسادس عنوانه : حروف المعاني

هذا وإنّه إذا كانت بعض الجمل قد تخلو من حيث الظاهر من المقتضي فإنّ كثيراً من الجمل قد تتعدّد في كل منها المقتضيات ومثل هذه الجمل في نظري يرجع إليه السرف في اختلاف النحاة في التحليل.

ولذلك كانت خاتمة فصول الرسالة وهو الفصل السابع عنوانه : تعدّد المقتضي .

في هذا الفصل راعيت وبأهميّة مقصودة تخريج الآيات القرآنية على ما ورد عن كلّ من الأخفش والفراء في كتابيهما معاني القرآن ، وذلك بما جاء عن هذين العلمين من أبلغ وأعذب التحليل لآيات القرآن الكريم ، لأنّهما قدّما الأساس لما بعدهما من العلماء في مجال أعاريب القرآن الكريم .

هذا عرضٌ مجملٌ وموجز لفصول الرسالة وقد قدّمت لها بتمهيد تناولت فيه المصطلحات التي قابلتني وأنا أجمعُ مادة البحث .

ثانياً : التمهيد..... وفيه نتناول :

أ / ١ - مصطلح العلاقة .

٢ - مصطلح التركيب - وفيه ندرس أنواع التراكيب
والحديث فيه يتناول المركب الإسنادي بين الجملة
والكلام والمركبات التقييدية - المركبات غير
التقييدية .

٣ - الاتساق بين أجزاء التراكيب .

ب / مصطلحات لبيان العلاقة .

- ١ - مصطلح البناء في كتاب سيبويه وهو من الأهمية
بمكان لتتعرف منه نظرية بناء الجملة .
- ٢ - مصطلح المسند والمسند إليه .
- ٣ - مصطلح التعدّي والعمل .
- ٤ - مصطلح الرّد = العطف .
- ٥ - مصطلح التكرير .

ج / مصطلحات لانتفاء العلاقة .

- ١ - مصطلح الصّرف والخلاف .
- ٢ - مصطلح الخروج .
- ٣ - مصطلح القطع .
- ٤ - مصطلح الاشتغال .

التمهيد :

أ- /

- ١- العلاقة
- ٢- التركيب
- ٣- الاتّساق بين أجزاء التراكيب.

١- "العلاقة"

يَحْسُنُ بنا في مُسْتَهْلَ بحثنا أَنْ نُعَرِّفَ بِعنوانه - وعنوانُ رسالتي هو : "علاقاتُ التراكيب ، دراسةٌ نحويَّةٌ" . والذي يهْمُنَا فيه هو : هذا المركَّبُ الإضافي ، علاقاتُ التراكيب .

يقول ابنُ منظورٍ في اللسان :^(١) وقال اللحياني عن الكسائي : لها في قلبي عِلْقٌ حُبٌّ وَعِلَاقَةٌ حُبٌّ وَعِلَاقَةٌ حُبٌّ ، قال : ولم يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ عِلْقَ حُبٍّ وَلَا عِلَاقَةَ حُبٍّ ، وَإِنَّمَا عَرَفَ عِلَاقَةَ حُبٍّ ، بِالْفَتْحِ وَعِلْقَ حُبٍّ ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ . وَالْعِلَاقَةُ بِالْفَتْحِ قَالَ الْمُرَّارُ الْأَسَدِيُّ :

أَعِلَاقَةٌ ، أَمْ الْوَلِيدُ ، بَعْدَمَا أَفَنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلَسِ ؟
واعتَلَقَتْهُ : أَيَّ أَحَبَّهُ . وَيُقَالُ : عِلَقْتُ فَلَانَةً عِلَاقَةً : أَحَبَبْتُهَا .

وعِلَقْتُ هِيَ بِقَلْبِي : تَشَبَّهْتُ بِهِ وَالْعِلَاقَةُ بِالْكَسْرِ^(٢) : عِلَاقَةُ السَّيْفِ وَالسُّوْطِ وَعِلَاقَةُ الْقَدَحِ وَالْمُصْحَفِ وَالْقَوْسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ "

ومن الواضح أَنَّ هناك صِلَةً بَيْنَ عِلَاقَةٍ بِالْكَسْرِ وَعِلَاقَةٍ بِالْفَتْحِ ، فَكِلَاهُمَا يَدُلُّ عَلَى مَا يَرْتَبِطُ بَيْنَ اثْنَيْنِ . فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الرِّبَاطُ حَسِيًّا عَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ بِالْعِلَاقَةِ ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ . أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْنَوِيًّا فَإِنَّهُمْ يَعْبُرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِالْعِلَاقَةِ ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ .

(١) جمال الدين محمد بن منظور - لسان العرب - (بيروت - دار صادر) الجزء العاشر ١٠ -

ص ٢٦٢ - مادة علق

(٢) أنظر التعريفات . الشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان

ط/الاولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . ص ١٥٥

ولما كان عملُ النحويِّ بالمعنى الذي اصطلح عليه المتأخرون إنما هو النظرُ في التركيب ، والتركيب - كما سنذكر - إنما يعني أن شيئاً قد ضُمَّ إلى آخر ، ولا بُدَّ أن يكونَ بين الشيئين أو الأشياء التي يشتمل عليها التركيب صلةً وعلاقة . فالعلاقة إذاً : هي أهمُّ ما يعنى به النحوي في بيان صلة الأجزاء بعضها ببعض . وقد يبدو حديثُ النحاة واضحاً في باب المبتدأ والخبر إذا كان الخبرُ جملةً ، حيثُ قالوا : إنه لا بُدَّ أن يشتملَ الخبرُ إذا كان جملةً على رابطٍ يربطه بالمبتدأ . وتحدثوا عن نحو ذلك في باب الإضافة . فقالوا : إنه لا بُدَّ أن تكونَ هناك رابطةٌ أو ملابسةٌ ما تربط بين المتضايقين " . فمقصودنا أن نتحدث عن الأجزاء في التركيب . ومنبع ارتباطها ، ففي الجملة الفعلية يكونُ هناك فاعلٌ ومفعولٌ وظرفٌ زمانٍ وحال ، فنحن نحاول أن نبين ما الذي ربط هذه الأشياء بالفعل ؟ ومثلُ ذلك يقال في التوابع وبِمَ ترتبط ؟ والخبرُ وبِمَ يرتبط ؟

من أين تنشأ هذه العلاقة أو هذا الرِّبط ؟

تُعَدُّ العلاقة أقوى من العلامة الإعرابية وأدلُّ على المعنى ، وهي التي يُلجأ إليها عندما تختفي العلامة الإعرابية . فهي تنشأ بين كلٍّ من الجزأين في التركيب حيثُ نجد كلمةً مُنجذبةً لأخرى .

والمعروفُ أن الفعلَ هو المنبُغ الأساسي للجذب في الجملة ، وليس معنى ذلك أننا لا نجد هذا في الجملة الاسمية الخالية من الفعل بل نجده أيضاً في الجمل الاسمية كما نجده في جملة الفعل ، إذ نجد أن المبتدأ يطلبُ الخبر وأنَّ الموصوفَ يطلبُ الصفة كما في نحو : مررتُ بمحمدٍ

الكاتب :

على ما سجد

فهنا نجد كلمة الكاتب مطلوبة لمحمد ؛ لأنها قيد لها . هذا الطلبُ أو هذه العلاقةُ هي التي جعلت العرب يعتمدون عليها في بعض الأساليب وإن كانت العلامة الإعرابية على غير ذلك ، كما قالوا : هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرْبٍ .

يقول الأخفش ^(١) : " ويقولون : هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرْبٍ ، والخَرْبُ هو الجُحْر وهذا في الكلام كثير . "

من هنا يتضح لنا جلياً أن نواحي الرُّبط والتعليق داخل الجملة متعددة كثيرة . وقد غنى الفراءُ عنايةً فائقةً في كتابه - معاني القرآن - ببيان العلاقة داخل الجملة ، وبين الجمل المتتابة ، فمن ذلك ما قاله عند قوله تعالى : " لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً " ^(٢) يقول : ^(٣)

"ولو كانت : ما زادكم إلا خَبَالاً كان صَوَاباً ، يريد : ما زادكم خروجهم إلا خَبَالاً . وهذا من سعة العربية التي تَسْمَعُ بها . "

ونحن في بحثنا في هذا الصِّد معنيون ببيان العلاقات داخل الجملة وبين الجمل المتتابة . فللجملة محورٌ تدورُ حوله متمثلٌ فيما نبه عليه النحاة في الجملة الفعلية وهو الفعل ، وفي الجملة الاسمية وهو المبتدأ .

(١) معاني القرآن - لأبي الحسن الأخفش . ت/فائز فارس ، ط/الأولى

ج ، ١ ، ص ٧٥

(٢) سورة التوبة ، آية ٤٧ ، أنظر البحر المحيط/لأبي حيان الأندلسي دار الفكر بيروت .

ج ٤٨١/٥

(٣) معاني القرآن - لأبي زكريا الفراء . عالم الكتب بيروت / ط/الأولى ١٩٥٥

ج ٣٤٠/٢

على أن مطلوبات هذين الطالبين وهما الفعل والمبتدأ قد تنمو حولها الجملة، فتكون هي الأخرى طالباتٍ للتوابع وغير التوابع من الحال والتمييز على أن الجملة الواحدة قد يمكن تصوُّرها وحدة لا تنقسم ويمكن للقارئ أن يتصوَّرها جملاً مستقلةً .

وسوف نرى في بحثنا هذا غاذج كثيرة للتركيب الذي يمكن أن يكون جملةً واحدةً ويمكن أيضاً أن يكون جملاً متعددة يقوم الفعل فيها بمقام كبير في إمكان تصوُّر العلاقات المتجددة .

وأقدمُ الآن بعض النماذج ، مثلاً: قوله تعالى: "أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ" ^(١) . ففي هذه الآية نجد الفراء يستخدم مصطلح الرد وهو يريد به التعلق وذلك في تحليله لها - فيقول ^(٢) - "معناه أو تأمرُكَ أنْ نترك أنْ نَفْعَلَ في أموالنا ما نَشَاءُ ، فَأَنْ مَرْدُودَةٌ" ^(٣) على نترك".

فالفراء في هذا يريد أن يقول : إنَّ تعلقها بترك لا بتأمر ، وبعبارة أخرى هي معطوفة على ما ، وإذا كانت معطوفة على ما فهي متعلقة بما تتعلق به ما ، وما هنا مفعولٌ لنترك فهي مفعولٌ لنترك .

(١) سورة هود آية ٨٧ البحر ٢٥٢/٥

(٢) المعاني للفراء ٢٥/٢

(٣) يريد الفراء أنها متعلقة بترك لا بتأمر

٢ - مصطلح التركيب :

يقول ابن منظور ^(١) : " وركب الشيء : وضع بعضه على بعض ، وقد تركب وتراكب ... والركيب : يكون اسماً للمركب في الشيء ، كالفص يركب في كفة الخاتم ... وشيء حسن التركيب . وتقول في تركيب الفص في الخاتم ، والنصل في السهم : ركبته فتركب ، فهو مركب وركيب " .

فإذا انتقلنا إلى التهانوي في كتابه (كشف مصطلحات العلوم والفنون) نجده يعرف به قائلاً ^(٢) " التركيب : مرداف التأليف ، وهو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطق عليها اسم الواحد .

فالمركب ^(٣) " على هذا : هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه ، والتركيب عند النحاة مقابل الإفراد ، يقول التهانوي : ^(٤) " اعلم أن النحاة قالوا : إن كان بين جزأي المركب ، وهما اللفظان ، إسناد سمي مركباً إسنادياً وجملة وإن لم يكن بينهما إسناد :

(١) لسان العرب ١/٤٣٢ .

(٢) كشف مصطلحات العلوم والفنون للتهانوي / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ ج ١٢/٣

(٣) التعريفات للجرجاني ، ٢١٠ وكشف مصطلحات العلوم والفنون ١٤/٣ .

(٤) كشف مصطلحات العلوم والفنون للتهانوي ، ج ١٢/٣ - ١٤ .

فإِما أَنْ تكونَ بينهما نسبةٌ تقييديةٌ ... ويُسمَّى مركَّباً تقييدياً ، وهو ما كان أحدُ الجزأين قيداً للآخر ، فإنْ كان أحدهما مضافاً والآخر مضافاً إليه سُمِّيَ مُركَّباً إضافياً، وإنْ كان أحدهما موصوفاً والآخر صفةً سُمِّيَ مركَّباً توصيفياً ... وإِما أَلَّا تكونَ بينهما نسبةٌ تقييديةٌ أيضاً ويُسمَّى مركَّباً غيرَ تقييدي ، فالمركَّبُ غيرُ التقييدي مالمِيس فيه نسبةٌ إسنادية ولا تقييدية أصلاً ، لا في الحال ولا قبل التركيب نحو بخت نصر، فخرج (تأبَّط شرّاً) علماً إذْ فيه نسبةٌ قبل العلمية ، وكذا نحو : عبدُالله علماً " .

ثم نرى التهانوي بعد ذلك يذكر تقسيماً آخر ينقله عن السيّد الشريف ، يخلصنا في النهاية إلى أنّ : التراكيب ^(١) أنواعٌ متعدّدةٌ :-

منها: المركَّبُ الإسنادي : وهو الذي يكون فيه بين أجزاء المركَّب إسناد .
ومنها المركَّبُ التقييدي : وهو مايكون فيه الثاني قيداً للأول كما في التركيب الإضافي نحو : كلامٌ زيدٍ وما بين الصفة والموصوف كما في نحو الكتاب القيم .

ومنها : المركَّبُ غير التقييدي : وهو الذي ليس فيه إسنادٌ ولا تقييد كما في نحو : بخت نصر .

ثم نجد النُّحاة بعد هذا كلّهُ يقولون : والمركَّبُ الإسنادي إمّا تامٌّ وهو مايفيد ويُسمَّى كلاماً نحو : محمدٌ حاضرٌ .

وإمّا ناقصٌ : وهو ما لا يفيد ويُسمى غير كلام نحو : إنّ حَضَرَ

محمدٌ.

هذا وسوف يتناول بحثنا إنّ شاء الله نوعين من التراكيب ، هما المركّب
الإسنادي ، والمركّب التقييدي ، على نحو ما عرفناه من كلام السيّد
الشّريف.

٣- الاتساق بين جزئي التركيب :

إن الاستقامة والاتساق بين دلالات التركيب أمر لا بد منه في اتحاد الكلم ، وتحقيق الغاية منه ، ونظراً لهذه الأهمية الملزمة نجد سيبويه في كتابه يعقد باباً خاصاً لذلك يُسميه : [هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة {

إذ يقول^(١) " فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .
فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسأتيك غداً .
وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً ، وسأتيك أمس .
وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر " ونحوه .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكي زيدا يأتيك ، وأشباه هذا .

(١) الكتاب. كتاب سيبويه لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت/عبد السلام هارون. الهيئة

المصرية العامة للكتاب/ط/الثانية ١٩٧٧/ج/٢٥-٢٦.

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس .
كذلك نجد الفراء في معانية ينوه بهذا التناسب بين الأجزاء وذلك عند
تفسيره لقوله تعالى : " فَلَمْ تَقْتُلُونْ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ " (١).
حيث يقول (٢) : " يقول القائل : إنما تقتلون للمستقبل فكيف قال : من قبل ؟
ونحن لا نجيز في الكلام : أنا أضربك أمس ، وذلك جائز إذا أردت
بتفعلون الماضي ، ألا ترى أنك تُعَنِّفُ الرجل بما سلف من فعله فتقول :
وَيَحْكَمْ لِمَ تَكْذِبُ ! لَمْ تُبْغِضْ نَفْسَكَ إِلَى النَّاسِ ! ومثله ، قول الله : " وَاتَّبَعُوا
مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ " (٣) ولم يقل ما تلت الشياطين ، وذلك
عربي كثير في الكلام ، أنشدني بعض العرب :

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمةٌ ولم تجدي من أن تُقرِّي بها بدءاً
فالجزاء للمستقبل ، ، والولادة كلها قد مضت وذلك أن المعنى
معروف .

(١) سورة البقرة آية ٩١ البحر ٣٠٧/١

(٢) المعاني للفراء ٦٠/١-٦١

(٣) سورة البقرة آية ١٠٢ البحر ٣٢٥/١

وأيضاً يذكره أبو بكر بن السراج وهو من النحاة البغداديين في كتابه الأصول حيث يقول ^(١) : "والذي يأتلف منه الكلام ثلاثة ، الاسم والفعل والحرف ، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك ^(٢) : "اللَّهُ إلهنا" . ويأتلف الاسم والفعل نحو : قام عمرو ، ولا يأتلف الفعل مع الفعل ، والحرف لا يأتلف مع الحرف ، فقد بان فروق ما بينهما " .

بهذا يتضح لنا أن الاسم يمكن أن يُستغنى به في تركيب جملة كما مثل سيبويه " الله الهنا " ولكن لا يمكن أن يُكتفى لا بالفعل ولا بالحرف ؛ لأنه لا بُد في الجملة من التنبيه على من وقع منه الفعل .

غير أننا في مقابل هذا نجد العرب قد تنصّرت في أجزاء التركيب التي يتألف منها كلامها إذ نراها أحياناً لا تلتزم أن يكون بين هذه الأجزاء اتساق أو اتحاد تام . فهي لا تعتمد إلى هذا التصرف إلا بعد الاعتماد على أدلة في التركيب لفظية كانت أو معنوية .

فمن عادات هؤلاء العرب التي نبه عليها النحاة أنه إذا كان في كلامها شيان عمّدت إلى الاكتفاء بذكر أحدهما عن الآخر .

ومن نبه إلى ذلك الفراء منهم ولا سيما في معانيه من خلال عرضه لتحليل بعض الآيات الكريمة . إذ نجده يقول عند تفسير قوله تعالى :

(١) الأصول في النحو/أي بكر بن السراج البغدادي /ت، عبد الحسين الفتلي ط/الأولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - مؤسسة الرسالة بيروت ج ٤١/١ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ج ٢١/١

"أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ" ^(١) ^(٢) ولم يقل
سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَامِرِي كَمَنْ آمَنَ ، فهذا مثلُ قوله : " وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ
بِاللَّهِ " ^(٣) : يكون المصدر يكفي من الأسماء ، والأسماء من المصدر إذا كان
المعنى مُسْتَدْلًا عليه بهما ، أنشدني الكسائي:
لعمرك ما الفتیانُ أنْ تَنْبَتَ اللَّحَى ولكنما الفتیانُ كلُّ فتى ندى
فجعل خبرَ الفتیان . أنْ . وهو كما تقول : إنما السخاءُ حاتمٌ ، وإنما الشعرُ
زُهَيْرٌ .

كذلك عند تفسيره لقوله تعالى " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ
وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ " ^(٤) " إذ يقول ^(٥) : " ولم يقل ينفقونها . فإن
شئت وجهت الذهبَ والفضةَ إلى الكنوز فكان توحيدها من ذلك . وإن شئت
اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه ، كما قال : « وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا
انْقَضُوا إِلَيْهَا » ^(٦) فجعله للتجارة ، وقوله : " وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ
يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا " ^(٧) فجعله - والله أعلم - للإثم ، وقال الشاعر في مثل
ذلك :-

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفُ

(١) سورة براءة آية ١٩ انظر البحر ٢٠/٥

(٢) معاني القرآن للقراء ٤٢٧/١

(٣) سورة البقرة آية ١٧٧ انظر البحر ٤٩٦/١

(٤) سورة براءة آية ٣٤ البحر ٣٥/٥

(٥) معاني القرآن للقراء ٤٣٤/١

(٦) سورة الجمعة آية ١١ البحر ٢٦٥/٨ - ٢٦٦

(٧) سورة النساء آية ١١٢ البحر ٣٤٦/٣

ولم يقل : راضون ، وقال الآخر :

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَن أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ

ولم يقل : غَدُورِينَ ، وذلك لَاتِّفَاقِ الْمَعْنَى يُكْتَفَى بِذِكْرِ الْوَاحِدِ " .

مِمَّا سَبَقَ يَتَضَحُّ لَنَا أَنَّهُ قَدْ يُكْتَفَى أحياناً بِمِرَاعَاةِ أَحَدِ الْأَجْزَاءِ اعْتِمَاداً عَلَى السِّيَاقِ وَذَلِكَ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ تُبَيِّنُ ذَلِكَ ، وَالْأَمْثَلُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ .

يَقُولُ الْفَرَّاءُ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : " جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُوراً وَقَدَرَهُ

مَنَازِلَ ^(١) " : ^(٢) وَلَمْ يَقُلْ : وَقَدَّرَهُمَا . فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ تَقْدِيرَ الْمَنَازِلِ لِلْقَمَرِ

خَاصَّةً ، لِأَنَّ بِهِ تُعْلَمُ الشُّهُورُ ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ التَّقْدِيرَ لَهَا جَمِيعاً ، فَانْكَتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا مِنْ صَاحِبِهِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ جَوْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي ^(٣)

وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ : " وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ " وَلَمْ يَقُلْ : أَنْ يُرْضُوهُمَا ^(٤) .

فَقَدْ يَكُونُ الْاِتِّسَاقُ بَيْنَ الْأَجْزَاءِ مَعْنَوِيّاً وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ يُوْحِي

بِخِلَافِهِ . وَهَذَا مَا وَجَدْنَاهُ جَلِيّاً لِلْفَرَّاءِ فِي تَحْلِيلِهِ . حَيْثُ يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِهِ

تَعَالَى :

" وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ " ^(٥)

(١) سُورَةُ يُونُسَ آيَةُ ٥ الْبَحْرُ ١٢٥/٥

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٤٥٨/١

(٣) وَيُرْوَى " مِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ . انْظُرْ ابْنَ بَرِي فِي اللِّسَانِ مَادَّةَ جِالٍ .

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ ٦٢ . الْبَحْرُ ٦٣/٥

(٥) سُورَةُ النُّورِ آيَةُ ٤٨ الْبَحْرُ ٤٦٨/٦

يقول الفراء عند تفسيره لهذه الآية ^(١) ولم يقل ليحكما ، وإنما بُدئَ
بالله إعظاماً له ، كما تقول : « ما شاء الله وشئت » ، وأنت تريد ما شئت ،
وكما تقول لعبدك : قد أعتقك الله وأعتقتك .

ويقول أيضاً عند قوله تعالى « مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ
وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا » : ^(٢) « ولم ^(٣) يقل : هل يستوون ،
وذلك أَنَّ الْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ مِنْ صِفَةٍ وَاحِدٍ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ مِنْ صِفَةٍ وَاحِدٍ
كقول القائل : مررتُ بالعاقل واللبيب وهو يعني واحداً » .

وعند قوله تعالى : « وجعلناها وابنتها آيةً » ^(٤) يقول : ^(٥) ولم يقل
آيتين ، لَأَنَّ شَأْنَهُمَا وَاحِدٌ . ولو قيل : آيتين لكان صَوَاباً » .

ويقول أيضاً عند قوله تعالى : « هَذَا نِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي
رَبِّهِمْ » ^(٦) : ^(٧) « ولم يقل اختصما ؛ لِأَنَّهُمَا جَمْعَانِ لَيْسَا بِرَجُلَيْنِ ، وَلَوْ قِيلَ :
اختصما كان صَوَاباً » .

(١) المعاني للفراء ٢٥٨/٢

(٢) سورة هود آية ٢٤ البحر ٢٦٣/٥

(٣) المعاني للفراء ٧/٢

(٤) سورة الأنبياء آية ٩١ البحر ٣٣٤/٦

(٥) المعاني للفراء ٢١٠/٢

(٦) سورة الحج آية ١٩ البحر ٣٥٨/٦

(٧) المعاني للفراء ٢٢٠/٢

ومثله : « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا » ^(١) يذهب إلى الجمع .
ولو قيل « اقتتلتا لجاز ، يذهب إلى الطائفتين » .

ومما كان فيه الاتساق بين الأجزاء لمراعاة اللفظ والمعنى معاً ما
قاله الفراء عند قوله تعالى : " قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرُّكُمْ
عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ • وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ
يَشَاءُ " ^(٢) يقول ^(٣) « جزم ثلاثة أفاعيل بعده يجوز في كلهن النصب
والجزم والرفع . ورفع قوله ، « وَيَتُوبُ اللَّهُ » : لأن معناه ليس من شروط
الجزاء ، إنما هو استئناف كقولك للرجل : ايتني أعطك ، وأجبك بعد ،
وأكرمك ، استئناف ليس بشرط للجزاء . ومثله قول الله تبارك وتعالى :
« فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ » ^(٤) ثم الجزاء هاهنا ، ثم استأنف فقال :
« وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ » ^(٥) .

ومن الاتساق أيضاً عند النحاة : لاعتمادهم فيه على اللفظ ،
تنزيل غير العاقل منزلة العاقل إذا كان الفعل من أفعال العقلاء وذلك ما

(١) سورة الحجرات آية ٩ البحر ١١١/٨

(٢) سورة براءة آية ١٤ البحر ١٦/٥

(٣) المعاني للفراء ٤٢٦/١

(٤) سورة الشورى آية ٢٤ البحر ٥١٤/٧

(٥) في رسم المصحف مع دون وار مع نيتها

نَبَّهَ عَلَيْهِ الْفَرَاءَ عِنْدَ تَحْلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : " كُلُّ فِيْ فَكِّكَ يَسْبَحُونَ " ^(١)
فَذَكَرَ الْفَرَاءَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ ^(٢) السَّبَاحَةُ مِنْ أَعْمَالِ الْآدَمِيِّينَ قِيلَتْ
بِالنُّونِ؛ كَمَا قِيلَ " وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ " ^(٣) ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ
مِنْ أَعْمَالِ الْآدَمِيِّينَ .

وَقَدْ يَكُونُ عَطْفُ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْمُتَأَخَّرِ مِمَّا لَا يَنْفِي الِاتِّسَاقَ أَيْضاً بَيْنَ
الْأَجْزَاءِ ، يَقُولُ الْفَرَاءُ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : " فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ
اتَّخَذُوا الْعِجْلَ " ^(٤) إِذْ يَقُولُ ^(٥) : وَقَوْلُهُ : ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ لَيْسَ بِمَرْدُودٍ عَلَى
قَوْلِهِ " فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ " ثُمَّ اتَّخَذُوا ؛ هَذَا مَرْدُودٌ عَلَى فِعْلِهِمُ الْأَوَّلِ .
وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ : أَنْ تَجْعَلَ " ثُمَّ " خَبِراً مُسْتَأْنَفِياً . وَقَدْ تَسْتَأْنِفُ الْعَرَبُ بِثُمَّ
وَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا قَدْ مَضَى قَبْلَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ لِلرَّجُلِ : قَدْ
أَعْطَيْتُكَ أَلْفاً ثُمَّ أَعْطَيْتُكَ قَبْلَ ذَلِكَ مَالاً ؛ فَتَكُونُ (ثُمَّ) عَطْفاً عَلَى خَبَرِ
الْمُخْبِرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَخْبِرُكَ أَنِّي زُرْتُكَ الْيَوْمَ ثُمَّ أَخْبِرُكَ أَنِّي زُرْتُكَ أَمْسَ * .
كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ " الَّذِينَ بَلَّغُوا رِسَالَاتِ اللَّهِ
وَيَخْشَوْنَهُ " ^(٦) يَقُولُ ^(٧) : فَلَا بَأْسَ أَنْ تَرُدَّ فَعْلٌ عَلَى يَفْعَلٍ كَمَا (فِي قِرَاءَةِ

(١) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ آيَةُ ٣٣ الْبَحْرُ ٣٠٨/٦

(٢) انْظُرِ الْمَعْنَى لِلْفَرَاءِ ٢٠١/٢

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ آيَةُ ٤ الْبَحْرُ ٢٧٧/٥

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةُ ١٥٣ الْبَحْرُ ٣٨٧/

(٥) الْمَعْنَى لِلْفَرَاءِ ٣٩٦/١

(٦) سُورَةُ الْأَحْزَابِ آيَةُ ٣٩ الْبَحْرُ ٢٣٣/٧

وَقِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ : الَّذِينَ يَبْلُغُونَ .

(٧) الْمَعْنَى ٢٢١/٢

عبدالله): وَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَأْمُرُونَ ^(١) " (عظفاً على قوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ) " ، وَأَنْ تُرَدُّ يَفْعَلُ عَلَى فَعَلٍ ، كما قال : " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ " .

مما سبق يتبين أن اللغة لا تخضع لقواعد صارمة لا يجوز أن يحدد المتكلم عنها ، بل لها من الوسائل ما يُحقق الاتساق ، ويضمن وصولاً ما يريده المتكلم من أفكار ، وينبغي أن يُعلم أن النصوص البليغة يكون لها في العدول عن الأساليب الأولية دواعٍ ترجع إلى اللفظ والمعنى ، أو إليهما معاً .

(١) الآية في قراءة الجسر : " إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ

الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ " آل عمران : ٢١

التمهيد

ب- مصطلحات لبيان جهة العلاقة :

- ١- مصطلح البناء
- ٢- مصطلح المسند والمسند إليه
- ٣- مصطلح التعدي والعمل
- ٤- مصطلح الرد
- ٥- مصطلح التكرير .

ب- مصطلحات لبيان جهة العلاقة :

سوف يتردّد في خلال البحث كثيرٌ من المصطلحات ، وبعضها تضمّنتها مصادرٌ قديمة ، لذلك رأيتُ أنّه من الواجب أن أقدم للقارئ تعريفاً بهذه المصطلحات :

١- مصطلح البناء :

مصطلحُ البناء يشيعُ كثيراً في كتب النحو ، وعند سيبويه خاصة . ومنه نلاحظ ما تصوّره النحاة من أنّ الجملة كالبناء يقوم بعضها على بعض ويخسُنُ بنا هنا أن نذكر مقالة سيبويه وهو يذكرُ الفعل ^(١) : " فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ : ضربتُ زيداً ، فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ : زيدُ ضربته ، فلزمتُه الهاء ، ... ثم يقول بعد ذلك : وإنما تريد بقولك : مبنيٌ عليه الفعلُ أنه في موضع منطلق إذا قلتَ : عبدُ الله منطلقٌ ، " من هذا يتبيّن لنا أنّ المبنيَّ عليه هو الطالبُ لما بعده ، فلمّا كان الفعلُ في المثال الأوّل : مبنيّاً عليه ، كان طالباً للاسم ، فأصبح مفعولاً وأما في المثال الثاني : فالاسم هو المبني عليه ، ومعنى ذلك : أنّه الطالبُ للفعل بعده ليكون خبراً عنه .

وما يوضّح هذا المصطلح أن سيبويه وهو يحلّل زيداً ضربته وهو مثال الاشتغال يقول : ^(٢) " وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسّره ،

(١) الكتاب لسبويه ٨٠/١-٨١

(٢) الكتاب ٨١/١

كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربتهُ ، إلا أنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا ،
للاستغناء بتفسيره . فالاسمُ ها هنا مبنيٌّ على هذا المضمَرِ " .

ويمكن بعد هذا أن نقولَ في تصوّر بناء الجملة : أن الفعلَ مبنيٌّ
عليه ما بعده ، وأنه قد يكونُ مبنيّاً على ما قبله إذا كان مطلوباً كما مثل
سيبويه في قوله : زيدُ ضربتهُ . وأن المبتدأ أبداً مبنيٌّ عليه .

٢ - مصطلح المسند والمسند إليه :

يقول سيبويه في كتابه ^(١) : وهما (أي : المسند والمسند إليه) ما لا يَغْنَى (أي : لا يستغني) واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجدُ المتكلمُ منه بُدًّا .

فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه . وهو قولك : عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك .

ومثل ذلك يذهبُ عبدُ الله ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأولُ بُدٌّ من الآخر في الابتداء " .

وقد شرح ابنُ منظورٍ مصطلحَ سيبويه فقال ^(٢) : " وقولُ سيبويه : هذا بابُ المُسَنَدِ والمُسَنَدِ إليه : المُسَنَدُ : هو الجزءُ الأوَّل من الجملة ، والمُسَنَدُ إليه : الجزء الثاني منها قال الخليل : الكلامُ سَنَدٌ ومُسَنَدٌ ، فَالسَّنَدُ كقولك : عبدُ الله رجلٌ صالح ، فعبدُ الله سَنَدٌ ، ورجلٌ صالح مُسَنَدٌ إليه " .

وهذان المصطلحان : كما نرى - لوحظ فيهما - بيان الرُّكنين الأساسيين في الجملة، وأنَّ كلاً من الفعل والخبر مسندٌ والفاعلُ والمبتدأُ مسندٌ إليه ..

(١) الكتاب لسيبويه ٢٢/١ .

(٢) اللسان ٢٢٢/٣ مادة : مسند -

٣- مصطلح التعدي والعمل :

إنَّ التعديَّ والعمل من المصطلحات التي تُعقَدُ عليها أهمية كبرى في تحليل الجملة وتركيب أجزائها . ولهذا المصطلح استعماله المتميز عند سيبويه حيث يخصه بالذكر فيقول : ^(١) واعلم أنَّ الفعلَ الذي لا يتعدَّى الفاعلَ يتعدَّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ؛ لأنَّه إنما يُذكرُ ليدلُّ على الحدث ، ألا ترى أنَّ قولكَ قد ذهبَ بمنزلة قولكَ قد كان منه ذهابٌ ، وإذا قلت ضربَ عبدُالله لم يستبن أنَّ المفعولَ زيدٌ أو عمرو ، ولا يدلُّ على صنفٍ كما أنَّ ذهبَ قد دلَّ على صنفٍ ، وهو الذَّهاب ،

ويتعدَّى إلى الزَّمان ، نحو قولكَ ذهبَ ؛ لأنَّه بنى لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال : ذهبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضى من الزمان
.....

ويتعدَّى إلى ما اشتقَّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ، لأنَّه إذا قال ذهبَ أو قعد فقد علِم أنَّ للحدث مكاناً وإنَّ لم يذكره كما علِم أنه قد كان ذهابٌ ، وذلك قولكَ : ذهبْتُ المذهبَ البعيدَ ، وجلستُ مجلساً حسناً وقد قال بعضهم : ذهبْتُ الشامَ ، يشبَّهه بالمبهم ، إذا كان مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهبُ . وهذا شاذٌّ ؛ لأنَّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ . ومثُلُ ذهبْتُ الشامَ : دخلْتُ البيتَ ثم يستطرد سيبويه قائلاً ^(٢) : " واعلم أنَّ المفعولَ الذي لم يتعدَّ إليه فعلٌ فاعل في التعدي والاختصار بمنزلة إذا تعدَّى إليه فعلُ الفاعل ، لأنَّ

(١) الكتاب لسبويه ٢٤/١ ، ٣٥ .

(٢) الكتاب ٤٢/١-٤٣

معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعلِ وغير متعديٍّ إليه فعلُهُ سَوَاءٌ . ألا ترى أنك تقول: ضربتُ زيداً ، فلا تُجاوزُ هذا المفعولَ ، وتقولُ ضُربَ زيدٌ فلا يتعداهُ فعلُهُ ، لأنَّ المعنى واحدٌ .

ويستطرد أيضاً في القول حيث يقول^(١) : واعلم أنَّ الأفعالَ إذا انتهتْ ههنا فلم تُجاوزْ ، تَعَدَّتْ إلى جميع ما تَعَدَّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى المفعولَ . وذلك قولك : أُعطيَ عبدُالله الثوبَ إعطاءً جميلاً ، ونُبِّئتُ زيداً أبا فلان تنبيهاً حسناً ، وسُرِقَ عبدُالله الثوبَ الليلةَ ، لا تجعلُهُ ظرفاً ولكن على قولك يا مسروقَ الليلةَ الثوبَ ، صيرُ فعلُ المفعولِ والفاعلِ حيث انتهى فعلُهُما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدَّى فاعله ولا مفعوله ، ولم يكونا ليكونا بأضعفَ من الفعل الذي لا يتعدَّى .

فيفهم من هذا أنَّ التعديَّ عند سيبويه يُقصدُ به تجاوزُ المسندِ إليه إلى المفعولات والحال . وذلك لا يكون إلا بعد الفاعل . كما يفهم أن الفعل الذي لا يتعدَّى إلى مفعولٍ يُوصَفُ بالتعديِّ إذا طلبَ الزمانَ أو المكانَ أو المصدرَ أو الحال .

٤- : مصطلح الرد = العطف

من المصطلحات التي تُنسب إلى الكوفيين ومنهم الفراء ، مصطلح الرد ، وقد وجدتُ الفراء في كتابه - معاني القرآن - يعني به العطف ، في جملة آيات منها :

قوله تعالى : " فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ " (١)

يقول الفراء (٢) : " وسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا ، مردودات (٣) على قوله : مُصَدِّقًا

وقوله تعالى : " إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ

(١) سورة آل عمران آية ٣٩ البحر ٤٤٧/٢

(٢) معاني القرآن للفراء ٢١٣/٨

(٣) بريد الفراء : أي معطوفات ، أيضاً ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة

والنحو / مهدي المخزومي ط: الثانية ١٣٧٧ - مطبعة مصطفى الحلبي ص ١٢٨

مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ •
وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ^(١) ،

يقول الفراء ^(٢) : " والكهلُ مردودٌ على الوجيه "

وقوله تعالى : وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ • وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ^(٣) "

يقول الفراء ^(٤) : " فردٌ أن على لام كي ، لأن ؛ أن تصلح في موقع اللام .

فردٌ أن على أن مثلها يصلح في موقع اللام ، ألا ترى أنه قال في موضع :

" يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا ^(٥) " وفي موضع " يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا ^(٦) "

ويقول أيضا الفراء عند قوله تعالى : " مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ

..... وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ ^(٧) : " أكثر ^(٨) الفراء على

نصبها ، يردونها على " أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ؟ ولا أَنْ يَأْمُرَكُمْ "

هذا إلى غير هذه الآيات التي تعددت في معاني الفراء وكثرت في

هذا الصدد وهو يريد بها العطف .

(١) سورة آل عمران آية ٤٥-٤٦ البحر ٤٦١/٢

(٢) المعاني للفراء ٢١٣/١

(٣) سورة الأنعام آية ٧١-٧٢ البحر ٤ / ١٥٩

(٤) المعاني للفراء ٢٢٠/١

(٥) سورة الصف آية ٨ - البحر ٢٦٠/٨

(٦) سورة التوبة آية ٣٢ البحر ٥ / ٣٢

(٧) سورة آل عمران آية ٧٩ ، ٨٠ البحر ٥٠٧/٢

(٨) المعاني للفراء ٢٢٤/ ١

- ويستطيع القارئ توحيها ومتابعتها : من ذلك :
- قوله تعالى : " وَأَرْجُلُكُمْ ^(١) " المعاني ٣٠٢/١
- وقوله تعالى " وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ^(٢) " المعاني ٣١٣/١
- وقوله تعالى : " تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ^(٣) " المعاني ٣٢٥/١ .
- وقوله تعالى : " بَعَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ ^(٤) " : المعاني ٣٢/٢
- وقوله تعالى : " وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَلَاءَ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ^(٥) " المعاني ٩٠/٢
- وقوله تعالى : " لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنزٌ ^(٦) " المعاني ٢٦٣/٢
- بهذا يبدو لنا أن هذا المصطلح كوفي صرف صاحبه والقائل به الفراء لا سيما ما وجدناه في معانيه ، يقابله العطف عند البصريين عامة .

(١) سورة المائدة آية ٦ البحر ٤٣٦/٣

(٢) سورة المائدة آية ٥٧ البحر ٥١٤/٣ : ٥١٥

(٣) سورة المائدة آية ١١٠ البحر ٥١/٤

(٤) سورة يوسف آية ٣ البحر ٢٧٧/٥

(٥) سورة الحجر آية ٦٦ البحر ٤٥٩/٥

(٦) سورة الفرقان ٧-٨ البحر ٤٧٩/٦

٥- مصطلح التكرير

ومن المصطلحات التي تتردد في معاني الفراء مصطلح التكرير وهو يعني به إعادة العامل أو تكراره .

يقول الأشموني عند الحديث عن البذل ^(١) : " وأما الكوفيون فقال الأخفش : يُسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان : يُسمونه بالتكرير "

من هنا نجد الفراء في معانيه يقول عند قوله تعالى " إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ... ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ " ^(٢) " فنصب ^(٣) الذرية على جهتين ،

إحداهما أن تجعل الذرية قطعاً (أي "حالة") من الأسماء قبلها ، لأنهن معرفة . وإن شئت نصبت على التكرير اصطفاي ذرية بعضها من بعض ، ولو استأنفت فرفعت كان صواباً * .

(١) شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، دار الفكر ج ٣/٩٤-٩٥

(٢) سورة آل عمران آية ٣٣-٣٤ البحر ٢/٤٣٤-٤٣٥

(٣) المعاني للفراء ١/٢٠٧

ويقول كذلك عند قوله تعالى : " كَسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً ^(١) " "على التكرير ^(٢) ، كما قال : " إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ ^(٣) " المعرفة تُرَدُّ على النكـرة بالتكرير ، والنكـرة على المعرفة .

(١) سورة العلق آية ١٥-١٦ البحر ٤٩٥/٨

(٢) معاني القرآن للقرآء ٢٧٩/٣

(٣) سورة الشورى آية ٥٢-٥٣ البحر ٥٢٤/٧

التمهيد

ج- مصطلحات لانتفاء العلاقة :

- ١- مصطلح الصَّرف والخلاف
- ٢- مصطلح الخروج .
- ٣- مصطلح القطع أو النصب على الفعل
- ٤- مصطلح الاشتغال

١- مصطلح الصِّرف والخلاف

ومن المصطلحات التي لها شأنٌ في تحليل الجملة مصطلح الصِّرف، فقد كان هذا المصطلحُ يشيعُ عند الكوفيين ، ويُوقِّعُونَه عَمَتِ تحليل الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأوَّ إذا لم يكن هذا الفعل تابِعاً لما قبله .

من هنا يطلق الكوفيون على هذه الأحرف : أحرف الصِّرف ، فهي النَّاصِبَةُ للفعل المضارع عند جمهورهم . أمَّا عند الفراء فالناصبُ له هو الصِّرفُ. وقد يُظَنُّ أنَّ أبا زكريَّا هو صاحبُ هذا المصطلح ، ولكنَّ يبدو أنَّه مسبوقُ به ، وقد ظهر لي هذا من إحالته على النحويين في هذا المصطلح في معانيه^(١) .

فيقول عند تفسيره لقوله تعالى : " وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ^(٢) " * *^(٣) والقراءُ بعدُ تنصِبُهُ، وهو الذي يسميه النحويون الصِّرف ، كقولك : "لم آتِه وأكرمَه إلا استخفَّ بي"

والصِّرفُ : أن يجتمعَ الفعلان بالواو أو ثَمَّ أو الفاء أو أوَّ ، وفي أوَّلِه جحدٌ أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحدَ أو الاستفهام ممتنعاً

(١) انظر المعاني ٣٣/١-٣٤

(٢) آل عمران : ١٤٢ البحر ٦٥/٣

(٣) معاني الفراء ٢٣٥/١-٢٣٦ و انظر ٣٤/١

أَنْ يُكْرَ فِي الْعُطْفِ ، فَذَلِكَ الصَّرْفُ ، وَيجوز فيه الإِثْبَاعُ ، لِأَنَّهُ نَسَقٌ فِي
الْلَفْظِ ؛ وَيُنْصَبُ ؛ إِذَا كَانَ مُمْتَنِعاً أَنْ يَحْدُثَ فِيهِمَا مَا أَحْدَثَ فِي أَوَّلِهِ ، أَلَا
تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : لَسْتُ لِأَبِي إِنْ لَمْ أَقْتُلْكَ أَوْ إِنْ لَمْ تَسْبِقْنِي فِي الْأَرْضِ .
وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ : لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَضِيقُ عَنكَ ، وَلَا تَكَرَّرُ (لَا) فِي يَضِيقُ .
فَهَذَا تَفْسِيرُ الصَّرْفِ ^(١) .

والفراء في تفسيره هذا لمعنى الصَّرْفِ إِنَّمَا يُوَكِّدُ مَا كَانَ قَدْ ذَكَرَهُ
بَادِيٍّ ذِي بَدءٍ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى " وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ^(٢) " " حَيْثُ يَقُولُ ^(٣) " : وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الْمَعْطُوفَةَ بِالْوَاوِ
نَصْباً عَلَى مَا يَقُولُ النَحْوِيُّونَ مِنَ الصَّرْفِ ، فَإِنْ قُلْتَ : وَمَا الصَّرْفُ ؟ قُلْتَ :
أَنْ تَأْتِيَ بِالْوَاوِ مَعْطُوفَةً عَلَى كَلَامٍ فِي أَوَّلِهِ حَادِثَةٌ لَا تَسْتَقِيمُ إِعَادَتُهَا عَلَى
مَا عُطِفَ عَلَيْهَا ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ الصَّرْفُ ^(٤) ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
لَا تَنَنَّ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِعَادَةُ لَا فِي (تَأْتِي مِثْلُهُ) - فَلِذَلِكَ سُمِّيَ صَرْفاً إِذَا
كَانَ مَعْطُوفاً وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ يُعَادَ فِيهِ الْحَادِثُ الَّذِي قَبْلَهُ .

(١) انظر المعاني ٣٤/١ .

(٢) سورة البقرة آية ٤٢ البحر ١٨١/١-١٨٢

(٣) المعاني للفراء ٣٣/١-٣٤

(٤) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي

فعندما يُسمَّى الفراءُ الواو والفاء وأو بآئها للصَّرْف^(١) نرى البصريين يذكرونها بمعانيها فيقولون : واو المعية وفاء السبيبة وأو العاطفة .

ومن الواضح أنَّ إعرابَ الفراء فيه قَطْعٌ للواو مما قبلها من حيث الإعراب ، فهي ليست عنده بعاطفة على حين تأوَّل البصريون الكلام بما يُبْقَى الواو على وظيفتها من العطف ويقولون : إنَّ المضارع منصوبٌ بأنْ مضمرة وجوباً بعد الواو، وأنَّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بهذه الواو على مصدر متصيّد من الكلام السَّابِق وتقدير البيت : لا يكون منك نهيٌ عن خَلْقٍ وإتيانٍ لمثله .

وكذلك يقدِّرون ويؤوِّلون مع الفاء وأو .

ثم نجد بعد هذا ابنَ منظور في اللسان يقول^(٢) : " قال ابن جني: وقولُ البغداديين في قولهم : ما تأتينا فتحدَّثنا ، تنصبُ الجوابَ على الصَّرْف ، كلامٌ فيه إجمالٌ بعضُه صحيحٌ ، وبعضُه فاسدٌ ، أمَّا الصحيحُ فقولُهُم : الصَّرْفُ أن يُصَرَّفَ الفِعْلُ الثاني عن معنى الفعل الأوَّل ، قال : وهذا معنى قولنا : إنَّ الفعل الثاني يخالف الأوَّل ، وأما انتصابُه بالصَّرْف فخطأٌ ، لأنَّه لا بُدَّ له من ناصبٍ مُقتَضٍ له "

(١) معني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، دار الفكر ص ٤٧٢ الواو المفردة

(٢) لسان العرب ١٨٩/٩ - مادة صرف .

فنرى من كلام ابن جنّي ، أنّه يَنْسَبُ الصَّرْفَ إلى البغداديين ولعله
يعني بهم من جاء بعد الفراء من الكوفيين متأثرين بشيخهم أبي زكريّا يحيى
ابن زياد الفراء .

ويبدو أنّ من الكوفيين من كان يَنْصِبُ المضارع بهذه الأحرف ...
يقول مهدي المخزومي ^(١) : " والفعل المضارع يُنْصَبُ بعد هذه الأحرف عند
الفراء على الصَّرْف كما هو المعروف من مذهبه " .
فكلام ابن جنّي كلامٌ دقيقٌ عندما نقد الكوفيين في قولهم بالصَّرْف ،
وعندما انتصر للبصريين .

هذا وقد حفل معاني الفراء بهذا المصطلح الذي لا نرى معه طالباً
على حدّ نقد ابن جنّي إذ نجده كثيراً ما يُردّده في معانيه من ذلك : قوله به
عند قوله تعالى : " لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ " ^(٢) حيث يقول
^(٣) : " لو أنّك قلت في الكلام : لِمَ تقومُ وتقعُدُ يا رجل ؟ على الصَّرْف
لجاز ، فلو نصبت (وتكتموا) كان صواباً " .

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/مهدي المخزومي - ط /

ص/٣٠٧

(٢) آل عمران : ٧١ البحر ٤٩٠/٢

(٣) معاني الفراء ١ / ٢٢١

على أنني وجدته عند تحليل قوله تعالى : " يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا " ^(١) يخرج على وجهين أحدهما : بصري يقول ^(٢) : " العربُ تنصبُ ما أجابت بالفاء في ليت ؛ لأنها تمنّ ، وفي التمني معنى يسرني أن تفعل فافعل . فهذا نصبٌ كأنه منسوق ؛ كقولك في الكلام : وددت أن أقوم فيتبعني الناس " .

فالفرأ بهذا يريد أن يقول : إن هذا العطف بالنصب على المعنى ، فمعنى ليتني كنت معهم - وددت أن أكون معهم . فلهذا كان النصب بعد الفاء في قوله تعالى : " فأفوز فوزاً عظيماً " وهو قريبٌ من كلام البصريين .

أما وجه النصب الثاني فهو أن الكلام على الصرف ، ويعبر عن ذلك الفرأ بقوله ^(٣) : " جوابٌ صحيحٌ يكون لجحد ينوي في التمني ؛ لأن ما تُمني مما قد مضى فكأنه مجحود ؛ ألا ترى أن قوله « يا ليتني كنت معهم فأفوز » فالمعنى : لم أكن معهم فأفوز " .

كذلك قوله به عند قوله تعالى : " أَلَمْ نَسْتَحْوَذِ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ ^(١) " .
انظر المعاني ٢٩٢/١ .

وقوله تعالى : " وَيَذَرَكْ وَالْهَيْكَلِ ^(٢) " المعاني ٣٩١/١ .

وقوله تعالى : " فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ^(٣) " المعاني ٦٣/٣ .

من كل هذا يتضح لنا أنّ هذا المصطلح شاع عند الفراء ، على نحو ما رأينا
في معانيه ، وأنه كان مسبوقاً إلى القول به .

(١) سورة النساء : آية ١٤١ البحر ٣٧٥/٣ - وهي قراءة على غير قراءة صفص -
(٢) سورة الاعراف آية ١٢٧ البحر ٣٦٧/٤
(٣) سورة محمد آية ٣٥ البحر ٨٤/٨

مصطلح الخلاف :

ومن المصطلحات التي تشيع بين الكوفيين مصطلحُ الخلاف^(١) ، وهو عاملٌ معنوي^(٢) أعمله الكوفيون في عدة مواضع ، يقول السيوطي^(٣) : "الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد أو وبعد الفاء وبعد الواو يريدون بذلك مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه ، فهو عندهم نظير لو تركت والاسد لأكلك ، نصبت لما لم يرد عطف الأسد على الضمير ، إذ لا يتصور أن يكون التقدير لو تركت وترك الأسد ؛ لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك ، وكذلك عندهم زيد أمامك وخلقت إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع كما لم يرفع قائم من قولك : زيد قائم " وظاهر القول أنهم تصيدوه من كلام الخليل مرجعهم الأول في دراستهم كما هو مرجع البصريين الأول . غير أن أول من نبه إلى قضية الخلاف هذه كتاب سيبويه^(٤) حيث نجده نفسه يُعرب نحو : هو خلقت فيقول :^(٥) "إن الظرف منصوب بالمبتدأ ، لأنه غيره ولا يُقدر كوناً عاماً " .

(١) يريدون به عدم المماثلة . كما جاء في شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب بيروت ج ٩١/١

(٢) انظر مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ٢٩٣

(٣) الأشباه والنظائر في النحو . أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي - دار الكتاب العربي ط الأولى ١٤٠٤ ج ٢٩٦/١ .

(٤) انظر الكتاب ٤٠٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش ج ٢١/٧

(٥) الرد على النحاة لابن مضاء ت محمد البنا - ط الأولى ١٣٩٩ دار الاعتصام ص ٢٤

كذلك نجده يَعْتَلُّ لنصب هذه المنصوبات ، بأنّها نُصِبَتْ لأنّها مخالفة^(١) للآوَل .
إذاً بهذا يمكن القول أنّ قضية المخالفة هذه موجودة أساساً عند سيبويه
في كتابه ثم أخذها عنه الكوفيون وعلى رأسهم الفراء . وأخيراً قال مهدي
المخزومي في كتابه " مدرسة الكوفة " مامعناه : أنّ الفراء كان يقول بهذا
المصطلح في نصب الظروف الواقعة أخباراً نحو : خالدٌ عندك ، والبحرُ
أمامك^(٢) .

لذا لاأرتضي أنّ يُعَدَّ هذا المصطلح كوفياً خالصاً بل هو في أساسه
مصطلحٌ بصري .

هذا ويقول السيوطي^(٣) : " قال ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم عدم
المماثلة وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب على
الخلاف ، وذلك أنّا إذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال
استوى الماء واستوت الخشبة ، لأنّ الخشبة لم تكن مَعُوجَّةً فتستوى فلماً
خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصِبَ على الخلاف ، قالوا وهذه قاعدتنا في
الظرف نحو : زيدٌ عندك^(٤) . "

ومنها أيضاً الظرف الواقع خبراً ، والفعل المضارع المنصوب بعد الواو

والفاء^(٥) المسبوقتين بنفي أو طلب وبعد أو .

(١) انظر مع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي دار المعرفة بيروت ، ٩٨/١

(٢) انظر مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ٢٩٥

(٣) الأشياء والنظائر للسيوطي ج ١/٢٩٧

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢

(٥) في اللّمع في العربية - ابن جني ت/ محمد شرف ص ٢٠٩ : في الهامش والكوفيون يقولون : إنّ
الفعل بعد الفاء منصوبٌ على الخلاف .

الفصل الأول

الفعل ومقتضياته من أجزاء التركيب وفيه ندرس :

- ١- دلالة الفعل ، وما يطلبه .
- ٢- أثر دلالة الفعل المعجمية في اقتضائه للأجزاء .
- ٣- الأمور التي توجه حدث الفعل .
- ٤- الفرق بين الفعل المتصرف والجامد في ترتيب الأجزاء .
- ٥- أصول التعليق .
- ٦- أثر الصناعة النحوية في تقدير الأجزاء .
- ٧- أثر الأجزاء في الطلب والتعليق .
- ٨- حذف المقتضى .
- ٩- حذف المقتضى .

ومنها: الفعل المضارع المرفوع . يقول السيوطي^(١) : « وقد يرفعون أيضاً على المخالفة كقوله :

على الحكم المأتي يوماً إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

قال الفراء : « هو مرفوع على المخالفة » .

ومما احتجَّ به هؤلاء الكوفيون لمذهبهم في نصب هذه الأشياء على الخلاف : ما جاء ذكره في الإنصاف في مسائل الخلاف^(٢) .

والذي اعتقده أنه لا فرق بين مصطلح الصرف والخلاف ، بل أرى أن الصرفَ أثرٌ من آثار الخلاف ، يقول أبو البركات الأنباري : إنما قالوا : إنه منصوبٌ على الصرف لأنَّ الثاني مخالفٌ للأوّل^(٣) » .

(١) الأشباه والنظائر ٢٩٦/١-٢٩٧

(٢) انظر إنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ج ١ / ٢٤٥-٢٤٨ / ح ٢ / ٥٥٥-٥٥٩

(٣) انظر إنصاف ٥٥٩/٢

٢- مصطلح الخروج

يقول الزبيدي في تاجه : ^(١) " والخروجُ عند أئمة النحو هو النصبُ على المفعولية ، وهو عبارةُ البصريين ؛ لأنَّهم يقولون في المفعول هو منصوبٌ على الخروج أي خروجه عن طرفي الإسناد وعمدته وهو كقولهم له : فضلة وهو محتاجٌ إليه " .

ومن النحاة البصريين الذين عبَّروا بهذا المصطلح في كتبهم أبو الحسن الأخفش ، حيث يقول في معانيه ^(٢) عند تفسير قوله تعالى : " فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ " ^(٣) إذ يقول : ^(٤) " فانتصب ؛ لأنك شغلت الفعل بهم عنه ، فأخرجته من الفعل من بينهم ، كما تقول : جاء القومُ إلَّا زيداً ؛ لأنك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم ، وجاء بعدهم غيرهم ، شبهته بالمفعول به بعد الفاعل ، وقد شغلت به الفعل " .

وعناه أيضاً عند قوله تعالى : " وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً " ^(٥) حيث يقول ^(٦) : " فانتصابه كانتصاب ؛ لك مثله عبداً ، لأنك قد جعلت - وَسِعَتْ لكل شيءٍ ، وهو مفعول به ، والفاعل التاء ، وجاء بالرحمة والعلم تفسيراً ، قد شغل عنها الفعل ، كما شغل المثل بالهاء ، فلذلك نصبتُه تشبيهاً بالمفعول بعد الفاعل " .

(١) تاج العروس للمرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية ١٣٠٦ ط الأولى مادة خرج ٣٢/٢

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٧/١

(٣) سورة البقرة آية ٣٤ البحر ١٥٢/١

(٤) سألخص الاستثناء بحديث في الفصل الرابع

(٥) سورة غافر آية ٧ البحر ٤٥٠/٧

(٦) معاني القرآن للأخفش ٤٦٠/٢

كذلك عند قوله تعالى : " مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا " ^(١) حيث يقول ^(٢) :
" وانتصب ذهباً - كما تقول : لي مثلك رجلاً ، أي : لي مثلك من الرجال ،
وذاك : لأنك شغلت الإضافة بالاسم الذي دون الذهب ، وهو الأرض ، ثم
جاء الذهب ، وهو غيرهما ، فانتصب كما ينتصب المفعول إذا جاء من بعد
الفاعل . وهكذا تفسير الحال : لأنك إذا قلت : جاء عبد الله راكباً ، فقد
شغلت الفعل ب عبد الله وليس - راكب - من صفته : لأن هذا نكرة وهذا
معرفة ، وإنما جئت به لتجعله اسماً للحال التي جاء فيها ، فهكذا تفسيره
وتفسير : هذا أحسن منك وجهاً : لأن الوجه غير الكاف التي وقعت عليها
- من - و- أحسن - في اللفظ إنما هو الذي تفضله ، فالوجه غير ذينك في
اللفظ ، فلما جاء بعدهما ، وهو غيرهما ، انتصب انتصاب المفعول به بعد
الفاعل ."

هذا إلى غيرها من الآيات التي عبر فيها الأخفش بهذا المصطلح
والمعروف لدينا ومن خلال كتب الكوفيين أن هذا المصطلح مصطلح كوفي ^(٣)
لا بصري ، ففي شرح التسهيل لأبي حيان ما يتصل بهذا المصطلح منسوباً
للكسائي عند إعراب قوله تعالى : " انتهوا خيراً لكم " ^(٤) " قال أبو حيان :
وزعم الكسائي أن النصب لخروجه من الكلام وقال : - العرب تقول -
النصب - بعد الكلام التام ، فإن كان مطلوباً لغيره رفعوا نحو : انت
خير "

(١) سورة آل عمران آية ٩١ البحر ٥٢٠/٢

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٠٩/١

• انظر معاني القرآن للقرآء ٢٢٥/١-٢٢٦

(٣) انظر مع الهوامع ١٥٩/١ ، مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ٢٩٨

(٤) سورة النساء آية ١٧١ -

وفي معاني القرآن للفرأء نجده . يعنى بهذا المصطلح عندما يقول^(١) : " كل موضع دخلت فيه أن . والكلام الذي قبلها مكتفٍ بما خففه أو رفعه أو نصبه فإنَّ في موضع نصب ؛ كقولك : أتيتك أنك محسنٌ ، وقمتُ أنك مُسيءٌ ، وثبتتُ عندك أنك صديقٌ وصاحبٌ . وقد تبين لك أن - أن - في موضع نصب ، لأنك تضع في موضع - أن - المصدر فيكون نصباً ؛ ألا ترى أنك تقول : أتيتك إحسانك ، فدلَّ الإحسانُ بنصبه على نصب أن . وكذلك الاخرآن "

فنصُّ الفرأء هذا من معنى الخروج ؛ لأنَّ الفعلَ قبلَ أن ، قد استوفى ما يطلبه ويقتضيه فخرج ما بعد ذلك عن الطلب .

ونجده أيضاً يُعبَّر به بلفظه عند تفسير قوله تعالى : " إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَدَ اللَّهُ حَقّاً "^(٢) " يقول "^(٣) : رفعتَ المرجعَ ب - إليه - ونصبتَ قوله - وعدَّ الله حقّاً بخروجه منهما^(٤) .

وعند قوله تعالى " إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً "^(٥) " إذ يقول^(٦) : " فأمَّا نصبُ كوكب فإنه خرج مفسراً للنوع .

وعند قوله تعالى " فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا "^(٧)

(١) معاني القرآن للفرأء ٤٤٩/١

(٢) سورة يونس آية ٤ البحر ١٢٤/٥

(٣) معاني القرآن للفرأء ٤٥٧/١

(٤) يريد الفرأء أنه مصدر مؤكَّد للجملة السابقة .

(٥) سورة يوسف آية ٤ البحر ٢٧٧/٥

(٦) معاني القرآن للفرأء ٣٣/٢

(٧) سورة الكهف آية ١١ البحر ٩٩/٦

يقول^(١) : « تنصبه على المصدر فتقول : لك عندي عشرةٌ عَدَدًا .
أخرجت العدد من العشرة؛ لأنَّ في العشرة معنى عُدَّت ، كأنَّك قلت :
أُخْصِيتَ وَعُدَّتْ عَدَدًا وَعَدًا » .

وعند قوله تعالى : « أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ • بَلَى
قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوِّي بَنَانَهُ ^(٢) » يقول ^(٣) : " بلى نقدر على أَنْ نسوي
بنانه ، أي أَنْ نجعل أصابعه مُصَمِّتَةً غير مفصَّلة كخُفِّ البعير ، فقال : بلى
قادرين على أَنْ نعيد أصغر العظام كما كانت ، وقوله :- قادرين - نُصِبَتْ
على الخروج من نجم ، كأنَّك قلت في الكلام : أُنْحَسِبُ أَنْ لَنْ نَقْوَى عَلَيْكَ ،
بلى قادرين على أقوى منك • يريد : بلى نقوى قادرين ، بلى نقوى مقتدرين
على أكثر من ذا " .

من كلِّ هذا يتَّضح لنا أَنَّ النصب على الخروج هذا مصطلحٌ كوفي لا
بصري ، وإنَّ كانت فيه للأخفش لمحات متفرقة ، ولعله فيها متأثرٌ بصحبة
الكوفيين وذلك لكثرة وروده في كتبهم ولا سيما كتاب المعاني للفرّاء .

٣- مصطلح القطع أو النصب على الفعل = الحال :

من المصطلحات الكوفية التي أكثر منها نحاة الكوفة ولا سيما الفرّاء منهم
في كتبه مصطلح القطع أو النصب على الفعل .

فطالما رَدَد الفرّاء هذا المصطلح في معانيه وهو يريدُ به الحال ^(٤) على حدِّ
قول نحاة البصرة

(١) معاني القرآن للفرّاء ١٣٥/٢

(٢) سورة القيامة آية ٣-٤ البحر ٣٨٢/٨

(٣) معاني القرآن للفرّاء ٢٠٨/٣

(٤) انظر كشاف مصطلحات العلوم والفنون للتهانوي ١٢٠/٢

يقول الزبيدي في التاج ^(١) : " قال ثعلب : من قرأ - قطعاً [من قوله تعالى : " قِطْعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا "] ^(٢) جعل المظلم من نعتِهِ ، ومن قرأ قِطْعاً جعل المظلم قِطْعاً ^(٣) من الليل ، وهو الذي يقول له البصريون : الحال . "

فيفهم من نص الزبيدي ما يتصل بهذا المصطلح منسوباً لثعلب في أن مصطلح القطع أو النصب على الفعل يقابل الحال عند البصريين . فكثيراً ما نجد الفراء يعبر عن هذا المصطلح - عند تفسيره لبعض الآيات بقوله : منصوبٌ على القطع أو منصوبٌ على الفعل - وهو يعني بذلك الحال .

إذ يقول عند تفسير قوله تعالى : " ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ " ^(٤) : " ^(٥) فأما النَّصْبُ في أحدِ الوجهين فأنْ تجعل الكتاب - خبراً لـ ذلك فتنصب هدىً على القطع ، لأنْ هدىً نكرة اتَّصَلَتْ بِمعرفة قد تمَّ خبرها فنصبتهَا ، لأنَّ النكرة لا تكونُ دليلاً على معرفة ^(٦) . وإنْ شئتَ نصبتْ هدىً على القطع من الهاء التي في فيه ؛ كأنك قلت : لا شكَّ فيه هادياً »

(١) تاج العروس للمرئضى الزبيدي ٤٧٣/٥ مادة قطع

(٢) سورة يونس آية ٢٧ البحر ١٤٧/٥

(٣) يريد به حالاً من الليل

(٤) سورة البقرة آية ٢ البحر ٣٣/١

(٥) معاني القرآن للفراء ١٢/١

(٦) يريد الفراء أنَّ النكرة لا يُنعتُ بها معرفة

ويقول أيضاً عند تحليله لقوله تعالى : " وَلَوْ لَوِ الْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ " (١)
- وقد تعرّض لإعراب قائماً - : (٢) منصوبٌ على القطع ؛ لأنه نكرةٌ نعتٌ به معرفة .

فلما كانت المعرفة لا تُنعتُ بنكرةٍ دلّ على أن هذا الاسم - قائماً - منصوبٌ على الحال .

والفراء في هذا يبدو متأثرًا بسيبويه عندما قال في لقيتُ زيداً قائماً :
إنَّ الفعلَ شَغِلَ بزيدٍ عن التعديِّ إلى قائماً . وكان سيبويه يعني بذلك (٣) :
أنَّ زيداً قد حالَ بين الفعل وبين أن يكون ناصباً لقائمٍ على المفعولية ، فلما
نصب زيداً انقطع قائماً من الفعل وأخذ إعراباً لا يقتضيه الفعل بحسب
التعديِّ ، وهو الإعرابُ على الحالية .

أيضاً وما يعبرُ فيه الفراء بهذا المصطلح من الآيات قوله تعالى :
يُبَشِّرُكَ بِرَحْمَةٍ مُصَدِّقًا (٤) إذ يقول (٥) : نصبت - مصدّقاً - لأنه نكرة ،
ويحيى معرفة .

(١) سورة آل عمران آية ١٨ البحر ٤٠٢/٢

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٠٠/١

(٣) انظر الكتاب ٤٤/١

(٤) آل عمران آية ٣٩ البحر ٤٤٦/٢

(٥) معاني القرآن للفراء ٢١٢/١

وقوله تعالى : " وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا " ^(١) المعاني ٦/٢

وقوله تعالى : " أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ " ^(٢) المعاني ٩٨/٢

وقوله تعالى : " مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ " ^(٣) المعاني ١٩٧/٢

وقوله تعالى : " إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ " ^(٤) المعاني ٨٣/٣

فمن كل ما تقدم من الآيات التي تفيد هذا المصطلح نعرف منه جهة الطلب والاقتضاء ، وأن الحال لا يكون إلا بعد تمام الجملة باستيفائها ركنيها من المبتدأ والخبر ، أو من الفعل والفاعل إذا كان الفعل لازما ، أو من الفعل وفاعله ومفعولاته إن كان متعديا ، ولا يمكن تبعيته لما قبله ؛ لأنه يكون نكرة وما قبله معرفة . ولا يعني القطع أنه مقطوع الصلة من حيث المعنى ، بل هو يؤدي وظيفة البيان ، حيث إنه يصف صاحبه حال وقوع الفعل . فهي ^(٥) وإن وصفت بالقطع مطلوبة كما طلب صاحبها في الجملة . غاية الأمر : أنها لا تتبع صاحبها في إعرابه .

(١) سورة هود آية ١٧ البحر ٢١٠/٥

(٢) سورة النحل آية ٢١ البحر ٤٨٢/٥

(٣) سورة الأنبياء آية ٢ البحر ٢٩٤/٦

(٤) سورة الذاريات آية ١٥-١٦ البحر ١٣٥/٨

(٥) أي الحال

٤ - مصطلح الاشتغال .

يُعدُّ مصطلح الاشتغال هذا من الأهميّة بمكان نظراً لقيّمته في تحليل الجملة .

يقول الزبيدي في التاج ^(١) : " وقال الليث : اشتغلتُ أنا والفعلُ اللازم اشتغل، وقال أبو حاتم : لا يقال اشتغل وكذلك قال ابن دريد . وقال ابن فارس في المقاييس: قد جاء عنهم اشتغل فلانٌ بالشئ فهو مشتغل " .

وفي النحو بابٌ يُسمّى الاشتغال ، وأنا لا اتحدّثُ هنا عن هذا الباب ، وإنما أذكر هذا المصطلح كما يُفهمُ من كتاب سيبويه .

يقول سيبويه في الكتاب ^(٢) : وذلك قولك " : ضَرَبَ عبداً لله زيداً . فعبدالله ارتفع وهنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلتَ ضَرَبَ به كما شغلتَ به ذهب ، وانتصب زيدٌ ، لأنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُ الفاعل . فإنْ قدّمتْ المفعولَ وأخّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولك :

(١) تاج العروس للمرثضى الزبيدي ٣٩١/٧ مادة شغل

(٢) الكتاب ١/٣٤-٤١

ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ بِهِ مُؤَخَّرًا مَا أَرَدْتَ بِهِ مُقَدِّمًا ،
وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تَشْغَلَ الْفِعْلَ بِأَوَّلٍ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ
حَدُّ اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُقَدِّمًا ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ ، كَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْدَمُونَ
الَّذِي بَيَّانُهُ أَهَمُّ لَهُمْ وَهُمْ بَيَّانُهُ أَغْنَى ، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ .

من هنا يظهر لنا أن سيبويه إنما يستعمل هذا المصطلح - الاشتغال -
عندما يأخذ الفعل فاعله أو نائب الفاعل . وذلك قولك ^(١) : كُسِيَ عَبْدُ اللَّهِ
الثوبَ ، وَأُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ . رفعتَ عَبْدُ اللَّهِ ههنا كما رفعتَه في ضَرَبَ
حين قلت : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ، وشغلتَ به كُسِيَ وَأُعْطِيَ كما شغلتَ به
ضَرَبَ .

وكان سيبويه يخصُّ هذا المصطلح بإسناد الفعل إلى فاعله أو نائب
الفاعل ، فهو في هذه الحالة مشغولٌ بما أسند إليه مَمْنُوعٌ من الإسناد إلى
غيره .

وبعد فهذه أهمُّ مصطلحات التعليق رأيت أن أوردَها في صدر هذا
البحث حتى يكون القارئ على ذكرٍ من مدلولاتها .

١- دلالة الفعل

ندرس في هذا الفصل دلالة الفعل ، لأنها منبع التعلق ، فالفعل في حدود دلالاته يطلب مابعده ويستدعيه . وهو مصطلح^(١) نحوي يراد به : الكلمة الدالة بمادتها على معنى المصدر ، أي الحدث ، وبصيغتها على زمان وقوع ذلك الحدث ، من أجل ذلك كانت تعريفات النحويين تحوم حول هذه الدلالة المركبة من الحدث والزمن .

ويكاد النحاة يجمعون على هذه الدلالة ، بيد أن متأخري الأصوليين يرون أن الدلالة على الزمن مأخذها السياق ، فيقولون في تعريف الفعل : إنه " ما أنبأ عن حركة المسمى^(٢) " .

أراء النحاة في دلالة الفعل

كان القدماء يرون أن الفعل يدلّ على حدث وزمان وأن الدلالة على الحدث مدلول المادة يقول سيبويه^(٣) : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .

فأما بناء ماضى فذهبَ وسمعَ ومكثَ وحَمِدَ .

(١) البحث النحوي عند الأصوليين ، مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر : ١٤٣ .

(٢) المصدر السابق : ١٤٥ .

(٣) الكتاب ١ / ١٢ .

وَأَمَّا بِنَاء مَالِم يَقَعُ فَإِنَّهُ قَوْلُكَ أَمْرًا : اذْهَبْ وَاقْتُلْ وَاضْرِبْ ، وَمَخْبَرًا : يَقْتُلْ وَيَذْهَبْ وَيَضْرِبُ وَيَقْتُلُ وَيَضْرِبُ - وَكَذَلِكَ بِنَاء مَالِم يَنْقَطِعُ وَهُوَ كَاتِنٌ إِذَا أَخْبِرْتَ .

على أن ابن جنى في خصائصه قد تعرض لدلالة الفعل هذا ومدى علاقته بالفاعل . يقول ابن جنى ^(١) : "ألا ترى إلى قام ، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله . " . ويقول ابن لب ^(٢) : " أَمَّا الْمَصْدَرُ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ اخْتِلَافِ صَيَغِهِ ، تَقُولُ : قَامَ وَيَقُومُ وَقُمَ ، وَدَلَالَةُ هَذِهِ الصَّيَغِ عَلَى الْقِيَامِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ وَاحِدَةٌ غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ " .

ويقول الرضي أيضاً ^(٣) : "إِنَّ الْحَدَثَ مَدْلُولُ حُرُوفِهِ الْمُرْتَبَةِ - يَقْصِدُ مِثْلَ ضَرْبٍ - وَالْإِخْبَارُ عَنْ حَصُولِ ذَلِكَ الْحَدَثِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي مَدْلُولُ وَزْنِهِ الطَّارِئِ عَلَى حُرُوفِهِ ، وَالْوِزْنُ جُزْءُ اللَّفْظِ إِذَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَدِ الْحُرُوفِ مَعَ مَجْمُوعِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ الْمَوْضُوعَةِ وَضَعًا مَعِينًا . وَالْحَرَكَاتُ مِمَّا يُتَلَفَّظُ بِهِ فَهُوَ إِذَنْ كَلِمَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ جُزْأَيْنِ يَدُلُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ " .

وقد أشار الأستاذ الدكتور مصطفى جمال الدين إلى أن بعض متأخري النحاة أضافوا مدلولاً ثالثاً للفعل وهو الدلالة على الفاعل وأن دلالاته على

(١) الخصائص لابن جنى ت / محمد علي النجار ، ط ، / الثالثة ١٤٠٣ - ١٩٨٣ عالم الكتب بيروت

ج ٣ / ٩٨ .

(٢) تقييد ابن لب : رسالة دكتوراه ، ٢١٨ - ٢١٩ .

(٣) شرح الكافية للرضي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط / الثالثة ١٤٠٢ ، ج ١ / ٥ - ٦ .

الفاعل هذه دلالة تضمن أيضاً لا دلالة التزام . ومعنى هذا : أن الفعل يدلّ دلالة متساوية على الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل يقول ^(١) : " إن النحويين - قدماء ومحدثين - يرون أن للفعل ، بمادته وصيغته ، معنى مركباً من مدلولين هما : الحدث والزمن . ولكن متأخريهم أضافوا مدلولاً ثالثاً هو النسبة إلى الفاعل ، ثم تنازعوا في شأن هذه النسبة من جهتين :

١- في أن دلالاته على النسبة دلالة تضمنية أي : أنها جزء المعنى المطابق الذي وضع له لفظ الفعل ، فيكون معناه مركباً من الحدث ، والزمن ، والنسبة . أم أنها دلالة التزامية أي : أن النسبة خارجة عن معنى الفعل ولكنه يدل عليها بالتلازم الذهني .

٢- أن هذا الفاعل الذي نسب إليه الفعل : أهو فاعل معيّن ، أم فاعل ما ؟

ثم يستطرد الدكتور مصطفى قائلاً : فمتأخرو النحويين إذن متفقون على دلالات الفعل الثلاثة : الحدث وهو معنى مستقل ، في نفسه تدل عليه مادة الكلمة ، والزمن وهو معنى مستقل في نفسه ، تدل عليه صيغة الكلمة

أما دلالاته على النسبة وهي معنى حرفي غير مستقل في نفسه ، فقد اختلفوا فيها بين التضمن والالتزام ^(٢) .

ثم يرى الدكتور مصطفى بعد ذلك أن هذا النزاع في دخول النسبة ، وفي تعيين الفاعل ، أمر نشأ في الدراسة النحوية بتأثير أصول الفقه . . .

(١) البحث النحوي : ١٤٤ .

(٢) انظر شرح الكافية ١ / ٧-٨ .

كما يضيف قائلاً : "إنَّ قدماء الأصوليين مع^(١) النحويين المتقدمين في قصر دلالة الفعل على الحدث والزمن ، ولكن متأخريهم لهم في ذلك رأي آخر . فالحدث الذي يتضمّنه الفعل معنى غير مستقلّ في نفسه كما يفهمه النحاة ، والزمن ليس مدلولاً للفعل ، لا بمادّته ولا بصيغته ، وأنّ الزمن مدلول تتعاون عليه قرائن الجملة لاصيغة فعل يفعل . أمّا النسبة إلى الفاعل^(٢) فهي المدلول الوحيد لصيغة الفعل ."

من هنا يتّضح لنا أنّ الدكتور مصطفى يعزو هذا التطوّر أو التدرّج في دلالة الفعل على الفاعل إلى تأثير أصول الفقه .

غير أنّ علماء أصول الفقه هؤلاء قد عمّقوا البحث في دلالاته على الحدث ودلالاته على الزمان ، وإذا تعرّضنا لمقالاتهم فسوف يتّسع بنا الحديث جداً ، ولا يكفي معه ما قدّمنا .

ومن هؤلاء العلماء الذين تناولوا دلالة الفعل على الفاعل أبو القاسم السهيلي في كتابه : نتائج الفكر في النحو : حيث يقول^(٣) : " إن الفعل يدلّ على الحدث بالتضمّن ، ويدلّ على أنّ الاسم مخبر عنه لامضاف إليه . . . ثم يقول^(٤) الفعل لا يعمل في الحقيقة إلّا فيما يدلّ عليه لفظه ، كالمصدر والفاعل والمفعول به ، . . . ثم يقول أيضاً بعد ذلك : " ثم دلالة الفعل على

(١) انظر البحث النحوي : ١٤٥ بتصرّف .

(٢) انظر البحث النحوي ١٧١ .

(٣) نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، ت/ محمد البنا دار الرياض للنشر ص ٦٨ .

(٤) المصدر نفسه ٣٨٧ .

الفاعل أقوى من دلالة على المفعول به من وجهين :
أحدهما : أنه يدلّ على الفاعل بعمومه وخصوصه ، نحو فَعَلَ زيد ، وعَمِلَ
زيد . وأمّا الخصوص فنحو : ضرب زيد عمراً . ولاتقول : فعل زيدُ عمراً ،
إلا أن يكون الفاعل هو الباري سبحانه .

والوجه الآخر : أن الفعل هو حركة الفاعل ، والحركة لا تقوم بنفسها
، وإنما هي متصلة بمحلّها ، فوجب أن يكون الفعل متصلاً بفاعله لا بمفعوله .
ومن ثم قالوا : ضربت فجعلوا ضميرَ الفاعل كـبعض حروف الفعل . ومن ثم
قالوا : ضَرَبَ زيد لعمرو ، وضَرَبَ زيدَ عمراً . فأضافوه إلى المفعول باللام
تارةً وبغير اللام أخرى . ولم يضيفوه إلى الفاعل باللام أصلاً ، لأن اللام
تؤذن بالانفصال ، ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً ، كما لا ينفصل
عنه معنى " .

ثم يستطرد السهيلي بعد ذلك ذاكراً : أن دلالة الفعل على الفاعل
مبهمة وكذلك دلالة على المفعول مبهمة لامعيّة وأنه لا بدّ من وضع الاسم
المعيّن مكان الاسم المطلق تبيناً له ، وأن الحقيقة هو أن ما نذكره من نحو :
زيد وعمرو هو بيانات لهذه الدلالة المطلقة التي يدلّ عليها الفعل وذلك في
قولنا : ضرب زيد عمراً .

إذن فالعلاقة بين هذا الاسم المخصوص زيد وعمرو بالفعل علاقة
بيانية .

بكلام السهيلي هذا نخلص إلى أن دلالة الفعل على الحدث عنده
بالتضمّن ^(١) كنحو دلالة البيت على السّقف .

ونفهم من كلامه أيضاً : أنَّ الفعل اشتقَّ من المصدر ليدلَّ على معنى في الاسم وهو كونه مخبراً عنه بالفعل وأنَّ هذه الوظيفة الأساسية للفعل .

ونلمح في كلام السهيلي أيضاً أثر الدراسة الأصولية ، عندما قال :
إنَّ الفعل بنى ليدلَّ على أنَّ الاسم مخبرٌ عنه ، فهو بنى لإفهام النسبة التي قال بها علماء الأصول المتأخرون .

وأما ابن مضاء فيتحدث عن دلالة الفعل أيضاً فيقول ^(١) : " ودلالته على الفاعل فيها خلافاً بين الناس ، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان . ومنهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على المفعول به ، فإذا قيل : زيد قام ، ودلَّ لفظ قام على الفاعل دلالة قصد ، فلا يحتاج إلى أنَّ يضم شيئاً ، لأنه زيادة لافائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل ، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دالٌّ على ثلاثة . وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع " .

وقد بنى ابن مضاء عليه إنكاره للتقدير فليس هناك فاعل مقدر ، لأنَّ الفعل يدلُّ على الفاعل دلالته على الزمان .

فالفعل باعتبار ما يتضمنه من حدث منسوب إلى فاعل ، لا بدُّ له أيضاً من زمان يحدث فيه ، وهذا ما اتفق عليه النحاة والأصوليون ، غير أنَّ النحويين ربطوا هذا الزمان بدلالة الصيغة في أصل وضعها اللغوي على

الزمن^(١) ، يقول ابن لبّ في رسالته :^(٢) "وَأَمَّا الزَّمَانُ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِصِيغَتِهِ وَشَكْلِهِ ، وَلِذَلِكَ تَخْتَلَفُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ اخْتِلَافِ صِيغِهِ . تَقُولُ : قَامَ فَيَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ مَاضٍ ، وَقُمَ فَيَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ وَيَقُومُ فَيَدُلُّ عَلَى الْحَالِ أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ ، لِأَنَّهُ مَبْهُمٌ بَيْنَهُمَا " .

اما الأصوليون^(٣) فقد ربطوا الدلالة على الزمان بطريقة تأليف الجملة وسياقها، وبحسب القرائن المقيّدة لاطلاق الفعل ، سواء أكانت قرائن مقامية أم قرائن لفظية مما يحيط بالفعل من أدوات وظروف تصرف الفعل إلى زمان غير زمان الصيغة الذي يفترضه لها النحويون .

ومن النحاة من ينظر إلى هذه الدلالة من وجهة أخرى وفي مقدّماتهم ابن الطراوة حيث يرى^(٤) : "أَنَّ الْفِعْلَ يُبْنَى لِلْحَدَثِ ، وَلَا يَدُلُّ بَيْنِيَّتِهِ عَلَى الزَّمَانِ وَإِنَّمَا يَنْجَرُ الزَّمَانُ مَعَ الْحَدَثِ انْجِرَارَ الشَّكْلِ وَالصُّورَةِ مَعَ اللَّوْنِ " .

وقد وجدنا السهيلي في نتائجه متأثراً بشيخه هذا ابن الطراوة في عدم دلالة على الزمان البتة مخالفاً بذلك النحويين إذ يقول^(٥) : "وهو لا يدلّ على الزمان البتة، وإنما يدلّ اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من

(١) انظر البحث النحوي : ١٥٠ .

(٢) رسالة ابن لبّ : ٢١٩ .

(٣) انظر البحث النحوي : ١٦٨ .

(٤) ابن الطراوة النحوي / عياد الثبتي ط / الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣ مطبوعات نادي الطائف الأدبي

ص ٢٢٨ .

(٥) النتائج : ٦٦ .

المضي والاستقبال والحال .

وأما الزمان الذي هو حركة الفلك ، فلا يقتضيه الفعل الذي هو حركة
الفاعل ، وإن كان مقارناً له " .

من هنا نرى السهيلي يستبدل بالزمن أحوال الحدث من المضي
والاستقبال والحال ، وإن تأثر في مقالته هذه بشيخه ابن الطراوة ^(١) .

ولا ينكر النحاة أجمعون أن السياق قد يكسب الفعل دلالة زمنية غير
دلالته التي تشعر بها صيغته ، وسوف أذكر نماذج من ذلك .

من ذلك قوله تعالى : "وَتَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ" ^(٢) " يقول
الفراء ^(٣) "ولم يقل فيفزع ، فجعل فعل مردودة على يَفْعَل. وذلك أنه في
المعنى: وإذا نفخ في الصور ففزع " .

وقوله تعالى : "الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ" ^(٤) " يقول الفراء ^(٥) :
وفي قراءة عبدالله : "الَّذِينَ بَلَّغُوا رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ" هذا مثل قوله : .

(١) لقد بين الدكتور محمد البنا في دراسته عن ابن الطراوة والسهيلي ، أن الخلاف بينهما وبين النحاة يكاد

يكون لفظياً . انظر ص ٢٣٤ من النتائج .

(٢) النمل : ٨٧ البحر ٧ : ٩٧ .

(٣) معاني الفراء ٢ / ٣٠٠

(٤) الأحزاب : ٣٩

(٥) معاني الفراء ٢ / ٣٤٤

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ^(١) "يُرَدُّ يَفْعَلُ عَلَى فَعَلٍ ، وَفَعَلَ عَلَى يَفْعَلٍ . وَكُلُّ صَوَابٍ" .

ومما يشهد أيضاً لمقالة الأصوليين على أن القرائن هي التي تحدّد زمن الفعل وليست صيغة الفعل قوله تعالى : "إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً ^(٢) " ثم قال : (فَظَلَّتْ) ولم يقل ففتظّل كما قال : (ننزل) يقول الفراء ^(٣) : " وذلك صواب : أن تعطفَ عَلَى مجزوم الجزاء بِفَعَلٍ ، لأنّ الجزاء يصلح في موضع فَعَلٍ يَفْعَلٍ ، وفي موضع يَفْعَلٍ فَعَلٍ " .

وإنما صحّ ذلك في باب الجزاء ، لأنّ إن الشرطية قرينة على أن المراد بزمان الفعل هو المستقبل ، ولذلك صحّت صور الماضي والمضارع في الشرط والجزاء لما كانت أداة الشرط معيّنة لزمن الفعل .

دلالاته على المكان :

هذا ما كان من دلالة الفعل على الزمان أمّا دلالاته على المكان فيقول ابنُ لبّ عندّها ^(٤) : وَأَمَّا الْمَكَانُ فَإِنَّ الْفَعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالْإِتِّزَامِ ، لِأَنَّ كُلَّ فَعْلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَكَانٍ يَقَعُ فِيهِ ، فَصَارَ كُلُّ فَعْلٍ يَسْتَلْزِمُ مَكَانًا " .

(١) الحج : ٢٥ البحر ٦ / ٣٦١

(٢) الشعراء : ٤ البحر ٧ / ٥

(٣) معاني الفراء ٢ / ٢٧٦

(٤) رسالة ابن لب : ٢١٩

دلالتُه على الحال :

كذلك دلالتُه على الحال حيث يقول هنا أيضاً ابنُ لبّ : ^(١) "وأما الحالُ فإنَّ الفعلَ أيضاً يستلزمُه ، إذْ لا بُدَّ أنْ يكونَ وقوعُه في حالةٍ ما ، أو يكونَ على صفةٍ يكونَ عليها الذي أوقعَه " .

هذا هو الفعلُ بدلالته التضمينية والالتزامية ، وهو بها يطلبُ ما كان دالاً عليها لحدث والزمان والفاعل ، والمفعول به والحال والمكان .

يقول ابن السراج ^(٢) : "اعلم أن كلَّ فعل لا يخلو من أن يكونَ عاملاً ، وأوّلَ عمله أن يرفعَ الفاعلَ أو المفعولَ الذي هو حديث عنه نحو : قام زيد وضرب عمرو ، وكلُّ اسم تذكّره ليزيدَ في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكونُ ذلك الفعل حديثاً عنه ، فهو منصوبٌ ، ونصبُه ، لأنَّ الكلامَ قد تمَّ قبل مجيئه وفيه دليلٌ عليه..."

ويوضّح السهيلي أصلَ العمل فيرجعه إلى التشبُّث . يقول الدكتور البنا ^(٣) : "والكلمة إذا أوجبت نوعاً معيناً من العمل في أخرى ، فهذا يعني عنده أن بين الكلمتين ارتباطاً معنوياً على نحو معين ، ويفسّرُ هذا الارتباط بالتشبُّث ، فالكلمة الأولى تتشبُّث بالثانية وتطلبها أداءً لحقٍّ معناها ، ومن ثمَّ فهي تتشبُّثُ بها في اللفظ " .

(١) رسالة ابن لبّ : ٢١٩

(٢) الأصول ١ / ٥٤

(٣) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، محمد البنا ، ط / الأولى ، دار البيان العربي جنة ص ٣٠١ .

من هذا يتبين لنا أنَّ السهيلي يربط العمل عنده والتأثير بالدلالة ^(١) وهو في هذا شارحٌ لمقالة القدماء .

هذا والفعلُ من شأنه أن يكونَ طالباً ، ولا يمكنُ أن يكونَ مطلوباً إلا إذا دخل عليه ما يحوِّكه إلى باب الاسم من أدوات المصدر ^(٢) نحو قولهم : يسرّني أن تفعل ، ويسرّني ما فعلت .

هذا وقد أحال النحاة على الكلمة الطالبة الآثار الإعرابية من قبيل الاختصار ، لا يعنون بذلك أنها تحدث هذه الآثار ، وإنما يعنون أنها تقتضيها وتلابس وجودها .

وقد تجنّى ابنُ مضاء بإنكاره للعامل على ما تعارف عليه النحاة من العمل والعامل في النحو . يقول ^(٣) : "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه :

فمن ذلك ادّعاءُهم أن النصبَ والخفضَ والمجرمَ لا يكونُ إلا بعامل لفظي ، وأنَّ الرفعَ منها يكونُ بعامل لفظي وبعامل معنوي . وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا : ضربَ زيدٌ عمراً ، أن الرفعَ الذي في زيد والنصبَ الذي في عمرو إنما أحدثه ضربُ ، ألا ترى أن سيبويه - رحمه الله - قال

(١) الدلالة على الحدث والفاعل دون الزمن عنده كما تقدّم

(٢) انظر الكتاب ٣ / ١٥٣

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء : ٦٩

في صدر كتابه ^(١) : «وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ ^(٢) لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه ، لغير شيء أحدث ذلك فيه » ،

فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد ^(٣) وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره . قال أبو الفتح في خصائصه ^(٤) بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية : " فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره " .

ثم يستطرد أيضاً قائلاً : " وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها ... " .

فهذا زعم منه باطلٌ غريب ، لأن النحاة لا يعنون في قولهم بالعامل ، الرفع والنصب والجر وإنما يعنون به ويقصدون مدى اقتضائه لما بعده وتعلق هذا به ، وقد أحالوا عليه العلامات الاعرابية من باب الاختصار في التعليم .

فبناءً على تلك الدلالة كان الفعل إما قاصراً أو متعدياً يقول سيبويه

(١) الكتاب ١ / ١٣

(٢) يريد سيبويه بالمجاري : حركات أواخر الكلم وقد اعترض عليه بأن الحركات مجري والمجاري يجرى

فيهن .

(٣) لابن مضاء أدله على فساد نظرية العامل هذه انظر ص : ٧١-٧٣

(٤) الخصائص ١ / ١٠٩ - ١١٠

(١) : "هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلٌ فاعلٌ ولم يتعدَّ فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل .

فأمَّا الفاعل الذي لا يتعدَّاه فعله فقولك : ذهب زيدٌ وجلس عمرو . والمفعول الذي لم يتعدَّاه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلٌ فاعلٌ فقولك : ضرب زيدٌ ويضرب عمرو . فالأسماءُ المحدثُ عنها ، والأمثلةُ دليلاً على ما مضى وما لم يمض من المحدثِ عن الأسماءِ، وهو الذهاب والجلوس والضرب ، وليست الأمثلةُ بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداثُ وهي الأسماءُ " .

ويقول أيضاً مستطرداً (٢) : هذا بابُ الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعول وذلك قولك : ضربَ عبدُ الله زيداً . فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضربَ به كما شغلت به ذهب ، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدَّى إليه فعلُ الفاعل " .

وقد حدّد النحاةُ الفعلَ القاصرَ وذكرُوا وسائلَ تعديته (٣) . يقول ابن السراج (٤) في هذا الصدد وهو في معرض حديثه عن حروف الجر: "حروفُ

(١) الكتاب ١ / ٣٣-٣٤

(٢) الكتاب ١ / ٣٤

(٣) انظر شرح الأشموني ٢ / ٨٧ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري . دار

الفكر ، ط السادسة ج ٢ / ص ١٧٧ .

(٤) الأصول ١ / ٤٠٨

الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء ، فأما إيصالها الاسم بالاسم ، فقولك : الدارُ لعمرى ، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك : مررتُ بزيدٍ ، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد ."

ويقول ابن أبي الربيع أيضاً وهو يتحدث عن الأسماء المجرورة بالحرف (١) : "وكان الأصل أن تكون هذه الأسماء منصوبةً ، لأنَّ الفعل طالبٌ لها من جهة حَدْثِهِ لا من جهة بَنِيَّتِهِ ، وكلُّ ما يطلبُ الفعلُ من جهة حَدْثِهِ ولا يطلبُهُ من جهة بَنِيَّتِهِ فيجب أن يكون منصوباً ، لكن لما كان الفعل لا يصل بنفسه وإنما يصل بحرفٍ لما ذكرته من الدلالة على الصفة صار الحرف طالباً بالخفض لمكان الإضافة ، فصار هذا الاسم قد تعاوزه عاملان، وهما الحرف والفعل، فأظهروا عمل الحرف، وأزالوا عمل الفعل ، وعلّقوه عن معموله ، لأنَّ التعليق قد وُجِدَ في الأفعال، ولم يُوجَد التعليق في الحروف ."

من هنا يوضّح لنا ابن السراج أن هذه الأفعال المتعدية بالجار لا يُسأل معها عن المفعول وإنما يُسأل معها عن زمان وقوعها أو مكان وقوعها .

يقول (٢) : "واعلم أن هذا (٣) إنما قيل له مفعول به ، لأنه لما قال القائل : ضَرَبَ ، وقتل ، قيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيدٍ أو بعمرى"

(١) البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، : ت / عمياد الشبتي ، دار الغرب الاسلامي

٨٣٩/ ٨٣٨/ ٢

(٢) الأصول ١ / ١٧١

(٣) يريد : الاسم المتعدّي إليه بلا واسطة

فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا ، ولا يُقال فيما لا يتعدى نحو : قام ،
وقعد ، لا يُقال هذا القيامُ بمن وقع ؟ ولا هذا القعودُ بمن حل ، إنما يُقال :
متى كان هذا القيامُ ؟ وفي أي وقت وأين كان ؟ وفي أي موضع ؟ .

وقد يُحذفُ هذ الجارُ ويُنصبُ المجرور نحو : نصحتُهُ وشكرتُهُ ، والأكثرُ

ذكرُهُ ، نحو قوله تعالى : " وَنَصَحْتُ لَكُمْ ^(١) " و " أَنْ أَشْكُرَ لِي ^(٢) " ونحو قوله :

[كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ]

وقوله :

[أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ]

أي : في الطريق وعلى حبِّ العراق .

وقد شذَّ حذفُ الجار وإبقاؤه على جرِّه وذلك نحو :

[أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ ^(٣)]

أي : إلى كليب .

هذا ما كان من أمر اللازم وحكمه ، أمَّا المتعدي وهو الذي يُسمَّى واقعاً ؟

لوقوعه على المفعول به ومجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به فله علامتان ^(٤) ،

إحداهما : صحة أن تصل به ها ضمير غير المصدر .

والثانية : أن يُصاغَ منه اسم مفعول تام وذلك نحو : ضَرَبَ فَنَقُولُ : زَيْدٌ

ضَرْبُهُ عَمَرُو فَتَصِلُ بِهِ هَاءُ ضَمِيرٍ غَيْرِ الْمَصْدَرِ وهو زيد وتقول : هُوَ مَضْرُوبٌ

فَيَكُونُ تَاماً .

(١) الأعراف : ٧٩

(٢) لقمان : ١٤

(٣) الشاهد فيه : كليب بالجر حيث حذف حرف الجر " إلى " وأبقى عمله والأصل أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب .

(٤) انظر أوضح المسالك ١٧٦/٢ - ١٧٧ ، وشرح الأسموني ٨٦/٢

حكم هذا المتعدي :

أَنْ يَنْصَبَ الْمَفْعُولَ بِهِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَتَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ ، إِلَّا إِنْ نَابَ عَنِ الْفَاعِلِ ، كَضَرَبَ زَيْدٌ وَتَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ .

وقد نبّه سيبويه على أَنَّ الفعلَ يَبْنَى للمصدر كما يَبْنَى للمفعول، فيكون المصدرُ نائبَ فاعلٍ كما يكون المفعولُ كذلك نائبَ فاعلٍ . يقول ^(١) :
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ عَلَى قَوْلِ السَّائِلِ : أَيَّ سَيْرٍ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، وَضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ ضَعِيفٌ ، فَأَجْرِيته مَفْعُولًا ، وَالْفِعْلُ لَهُ " .

وقد عَدَّ سيبويه ذلك من باب الاتِّسَاعِ فِي الْكَلَامِ وَمِنْ ثَمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : " وَمِنْ ذَلِكَ سِيرَ عَلَيْهِ خَرَجَتَانِ ، وَصِيدَ عَلَيْهِ مَرَّتَانِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِأَبْعَدَ مِنْ قَوْلِكَ : وَلَدَ لَهُ سِتُونَ عَامًا " ^(٢) .

يريد سيبويه بذلك أَنَّ يَقُولَ : إِنْ الْإِسْنَادَ إِلَى الْمَصْدَرِ أَقْرَبُ مِنَ الْإِسْنَادِ إِلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ وَيَنْقَلُ سَبَبِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ مَا سَمِعَهُ عَنِ الْعَرَبِ فَيَقُولُ : " وَسَمِعْتُ مَنْ أَثَقَّ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ : بَسَطَ عَلَيْهِ مَرَّتَانِ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ بَسِطَ عَلَيْهِ الْعَذَابَ مَرَّتَيْنِ " .

وبناءً على هذا الحكم بالنصب للمتعدّي فهو لا يتعدّى إلى الاسم ومضمرة . يقول ابن أبي الربيع هنا ^(٣) " وَأَمَّا تَعْدِي فِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى الْمَظْمَرِ أَوْ فِعْلُ

(١) الكتاب ١ / ٢٢٩ ، وفي ١ / ٤٢ عند بناء الفعل للمجهول يتعدّى إلى كلّ من المصدر والزمان والمكان

(٢) المصدر نفسه : ٢٣٠

(٣) البسيط شرح جمل الزجاجة لابن أبي الربيع : ٨٦٢

المضمر إلى مضمره فيجوز في باب ظننت ولا يجوز في غيره ، وكذلك أيضاً قد استقرّ في هذه الصّنعَة أَنَّ الفعل إذا طلب معنى فلا يُعطى منه إلا لفظ واحد ، ولا يتعدّى إلى الاسم ومضمره إلا بحكم التبعيّة ، ولذا احتاج النحويون في قول العرب : زيدا ضربته أَنْ يكونَ زيدٌ منصوباً بإضمار (١) فعل ، ولم يقولوا إِنَّه منصوبٌ بضرب لأنه قد تعدّى إلى المضمر .

وبناءً على هذا المنع لا يتعدى أيضاً فعل الفاعل إلى ضميره المنصوب في الأفعال التامة وهذا ما يوضحه لنا الفراء في معانيه عند توجيه قوله تعالى : "قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ . . ." (٢) .

حيث يقول (٣) : "والعربُ إذا أوقعتَ فعلَ شيءٍ على نفسه قد كُنِيَ فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الناقصة فيقال للرجل : قتلْتَ نفسَكَ ، وأحسنْتَ إلى نفسك ، ولا يقولون : قتلْتَكَ ولا أحسنْتَ إليك .

كذلك قال الله تبارك وتعالى : "فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ" (٤) " في كثير من القرآن ، كقوله : "وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ" (٥) " فإذا كان الفعل ناقصاً - مثل حسبت وظننت - قالوا : أَظُنُّنِي خارجاً ، وَأَحْسِبُنِي خارجاً ،

(١) هذا هو الاشتغال وسأخصّه بهديث من هذا الفصل انظر ص ١٣١ من بحثنا

(٢) الأنعام : ٤٠ البحر ٤ / ١٢٣

(٣) معاني الفراء ١ / ٣٣٣

(٤) البقرة : ٥٤ البحر ١ / ٢٠٧

(٥) هود : ١٠١ البحر ٥ / ٢٦٠

ومتى تراك خارجاً . ولم يقولوا : متى ترى نفسك ، ولا متى تظن نفسك .
وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي قديلى ، وبين الفعل الذي
لايجوز إلغاؤه ، ألا ترى أنك تقول : أنا - أظن - خارج ، فتبطل أظن
ويعمل في الاسم فعله ^(١) وقد قال الله تبارك وتعالى : إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا
أَن رَّاهُ اسْتَغْنَى ^(٢) " ولم يقل : رأى نفسه وربما جاء في الشعر : ضريتك أو
شبهه من التام .

من ذلك قول الشاعر :

خَذَا حَذْرًا يَا جَارَتِي فَإِنِّي رَأَيْتُ جِرَانَ الْعَوْدِ قَدْ كَادَ يَصْلَحُ
لَقَدْ كَانَ لِي فِي ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وماكنت ألقى من رُزِينَةِ أَبْرَحُ
والعربُ يقولون : عديمْتُني ، ووجدتُني ، وفقدتُني ، وليس بوجه الكلام " .

على أن هناك من الأفعال مايتعدى إلى اثنين ، من هذه الأفعال
مايتعدى إلى مفعولين ولنا أن نقتصر ^(٣) على أحدهما دون الآخر . ومنها ما
يتعدى إلى مفعولين أيضاً وليس لنا أن نقتصر على أحدهما دون الآخر .

من هنا كان الفرق بين المتعدى لواحد والمتعدى لاثنين يقول سيبويه
^(٤) : "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على
المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول .

(١) يريد بقوله فعله : أي عامل الرفع في الاسم خارج وهو الخبر

(٢) العلق : ٧٤٦ البحر ٨ : ٤٩١

(٣) انظر الأصول ١ / ١٧٧

(٤) الكتاب ١ / ٣٧-٣٨

وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهماً ، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ . ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبد الله ، ومثلُ ذلك قوله عز وجل : " واختار موسى قومه سبعين رجلاً " (١) وسميته زيدا وكنيت زيدا أبا عبد الله ، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجرى مجرى سميته ، وإن عنيّ الدعاء إلى أمرٍ لم يجاوز مفعولاً واحداً . ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
وقال الزبيدي :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ
وإنما فصلَ هذا أنها أفعالٌ توصلُ بحروفِ الإضافة ، فتقول : اخترتُ فلاناً من الرجالِ ، وسميته بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، واستغفرُ (٢) الله من ذلك ، فلما حذفوا حرفَ الجرِّ عمِلَ الفعلُ " .

ثم يستطرد سيبويه ذاكراً العلة والسبب في طلب بعض الأفعال لمفعولين لا يقتصرُ على أحدهما دون الآخر فيقول (٣) :
" وذلك قولك : حسبَ عبد الله زيدا بكرةً ، وظنَّ عمروُ خالداً أباك ، وخالَ عبد الله زيدا أخاك . ومثلُ ذلك : رأى عبد الله زيدا صاحبنا ، ووجدَ عبد الله زيدا ذا الحفظ .

وإنما منعك أن تقتصرَ على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تُضيفُ إليه ما استقرَّ له عندك من هو . فإنما ذكرت ظننت ونحوه

(١) الأعراف : ١٥٥ البحر ٤ / ٣٩٨

(٢) انظر ابن الطراوة ١٨٣ ، فقد ذهب إلى أنها متعدية بنفسها فليست مما نحن بصدده

(٣) الكتاب ١ / ٣٩ - ٤٠

لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين .

فلأنّها تتعلّق بمضمون الجملة ولا تتعلّق بالمفردات كانت طالبةً لمفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر على حين يجوز الاقتصار معها على الفعل وحده يقول سيبويه ^(١) : "وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول ظننت ، فتقتصر كما تقول ذهبت ، ثم تعمل في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب . فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت : ظننت ذاك الظن . وكذلك خلت وحسبت .

ويدلّك على أنّه الظن أنك لو قلت : خلت زيدا وأرى زيدا لم يجر . وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك كما قلت نزلت به ونزلت عليه . ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل : كفى بالله ^(٢) "لم يجر السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننت في الدار ومثله شككت فيه " .

من كلّ ما تقدّم يتضح لنا أن كلاً من اللازم والمتعدّي يشتركان في أن كليهما يطلب ما بعد الفاعل والمفعول . يقول سيبويه ^(٣) : واعلم أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليبدّل على الحدث . ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهب . وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستثن أن المفعول زيد أو عمرو ، ولا يدل

(١) الكتاب ١ / ٤٠-٤١

(٢) النساء : ٧٩ ، النج : ٢٨ البحر ٣ / ٣٠٢-٨ / ١٠١

(٣) الكتاب ١ / ٣٤-٣٥

على صنفٍ كما أنَّ ذَهَبَ قد دلَّ على صنفٍ وهو الذَّهَاب .

ويقول ^(١) : ويتعدَّى إلى ما اشتقَّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ،
لأنَّه إذا قال ذَهَبَ أو قَعَدَ فقد عُلِمَ أنَّ للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما عُلِمَ أنَّه
قد كان ذهاباً ، وذلك قولك ذَهَبْتُ المذهبَ البعيدَ ، وجَلَسْتُ مجلساً حسناً ،
وقَعَدْتُ مقعداً كريماً ، وقَعَدْتُ المكانَ الذي رأيتُ ، وذهبتُ وجهاً من الوجوه .
وقد قال بعضهم ذَهَبْتُ الشامَ يشبَّهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكانُ
والمذهبُ ، وهذا شاذٌّ لأنَّه ليس في ذَهَبَ دليلٌ على الشام ، وفيه دليلٌ على
المذهبِ والمكان . ومثُلُ ذَهَبْتُ الشامَ : دخلْتُ البيتَ ^(٢) . ومثُلُ ذلك قول
ساعدةَ بين جُؤَيَّةَ :

لَدُنَّ بِهِزَ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

بهذا الذي ذكره سيبويه يتبيَّن لنا أنَّ الفعلَ لا يتعدَّى إلى المعين من
أسماء المكان وإنما يتعدَّى إلى المبهم منها ، فكما يتعدَّى إليها يتعدَّى أيضاً
إلى المقدرات من هذه الأمكنة حيث يقول ^(٣) في ذلك : "وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ
وَقْتًا فِي الْأَمْكَنَةِ كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتًا فِي الْأَزْمَنَةِ ، لَأَنَّهُ وَقْتُ يَقَعُ فِي
الْمَكَانِ وَلَا يُخْتَصُّ بِهِ مَكَانٌ وَاحِدٌ ، كَمَا أَنَّ ذَاكَ وَقْتُ فِي الْأَزْمَانِ لَا يُخْتَصُّ بِهِ
زَمَنٌ بَعِيْنُهُ ، فَلَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ فِي الزَّمَنِ كَانَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّكَ قَدْ تَفَعَّلَ
بِالْأَمَاكِنِ مَا تَفَعَّلَ بِالْأَزْمَنَةِ وَإِنْ كَانَتْ الْأَزْمَنَةُ أَقْوَى فِي ذَلِكَ . وكذلك ينبغي
أَنْ يَكُونَ إِذَا صَارَ فِيمَا هُوَ أَبْعَدُ نَحْوَ ذَهَبْتُ الشَّامَ ، وَهُوَ قَوْلُكَ ذَهَبْتُ فَرَسَخِينَ ،

(١) الكتاب ١ / ٣٥

(٢) انظر المقتضب للمبرد / محمد عبدالحق عظيمه عالم الكتب بيروت ج ٤ / ٣٣٧

(٣) الكتاب ١ / ٣٦

وسِرْتُ المِيلِينَ ، كما تقول ذَهَبْتُ شهرين وسِرْتُ اليومين . وَإِنَّمَا جُعِلَ فِي الزَّمانِ أَقْوَى لَأَنَّ الْفِعْلَ بُنِيَ لما مَضَى مِنْهُ وما لَمْ يَمُضْ ، ففيهِ بَيانٌ متى وَقَعَ ، كما أَنَّ فِيهِ بَيانٌ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْمَصْدَرُ وهو الْحَدَثُ والأَماكِنُ لَمْ يَبْنَ لها فِعْلٌ ، وَلَيْسَتْ بِمَصَادِرُ أَخَذَ مِنْهَا الْأَمْثَلَةُ ، والأَماكِنُ إِلَى الْأَناسِيِّ ونَحْوِهِمْ أَقْرَبُ . أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ يَخْصُصُونَهَا بِأَسْمَاءِ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وفي قولِهِمْ مَكَّةُ وَعَمَّانُ ونَحْوُهُما ، وَيَكُونُ مِنْهَا خَلْقٌ لَا تَكُونُ لِكُلِّ مَكَانٍ وَلَا فِيهِ ، كَالْجَبَلِ وَالوَادِي ، وَالْبَحْرِ . وَالذَّهْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ والأَماكِنُ لَهَا جُثَّةٌ ، وَإِنَّمَا الذَّهْرُ مُضِيُّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَهُوَ إِلَى الْفِعْلِ أَقْرَبُ " .

ويوضِّحُ ابْنُ السَّرَاجِ هَذَا الْمَعْنَى فيقول ^(١) : "أَمَّا الزَّمانُ فَإِنَّ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ تَتَعَدَّى إِلَى كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهُ مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَفْعَالَ صِيغَتْ مِنَ الْمَصَادِرِ ، بِأَقْسَامِ الْأَزْمَنَةِ وَكُلُّ مَا جازَ أَنْ يَكُونَ جَوَابَ متى - فَهُوَ زَمانٌ وَيَتَصَلَحُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِلْفِعْلِ . يقولُ الْقائِلُ : متى قُمْتَ ؟ فتقولُ : يومَ الْجُمُعَةِ ، ومتى صُنْتَ ؟ فتقولُ : يومَ الْخَمِيسِ ، ومتى قَدِمَ فُلانٌ ؟ فتقولُ : عامَ كذا وكذا " .

كَذَلِكَ إِسْنادُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَكَانِ يقولُ ابْنُ السَّرَاجِ ^(٢) : "لو قُلْتَ : سِيرَ بَزِيدٌ مَكَانًا أَوْ يَوْمًا لَكَانَ الْوَجْهُ النَّصْبُ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَوْمَ كذا أَوْ مَكَانًا بَعِيدًا أَوْ قَرِيبًا اخْتِيارَ الرِّفْعِ ^(٣) " .

(١) الأصول ١ / ١٩٠ - ١٩١

(٢) المصدر السابق ١ / ٨٠

(٣) لأنَّكَ بِنَعْتِهِ قَرِيبَتُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَحَدَّثَتْ فِيهِ مِنَ الْفَائِدَةِ مَا لَمْ تَكُنْ فِي سِيرَةٍ وَحْدَهَا

ونزید الأمر وضوحاً بما جاء عن ابن يعيش وابن لبّ يقول ابن يعيش^(١) : "الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعاً يشتركان في التعدي إلي المفاعيل الأربعة وهي المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال نحو قولك في اللازم : قام زيد قياماً يوم الجمعة عندك ضاحكاً . وتقول في المتعدى أكرم زيدَ عمراً اليومَ خلفك مستبشراً " .

ويقول ابن لبّ في مقدّمته^(٢) "إنّ الأفعال كلّها متعدّيات وغير متعدّيات تنصب ثمانية أشياء : المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والتّمييز ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، وكلّها ينصبها الفعل بغير واسطة إلا المستثنى والمفعول معه .

أما المستثنى^(٣) فينصبه بواسطة إلا ، نحو قام القوم إلا زيدا ، فزیداً منصوب بقام على رأي سيبويه وإلا واسطة بينهما وصلت الفعل الأول إلى الاسم الذي بعدها فنصبه ، وأما المفعول معه فينصبه أيضاً الفعل بواسطة الواو التي هي بمعنى مع نحو : قمت وزيداً " .

ثم يستطرد ابن لبّ أيضاً قائلاً : "وهذه الثمانية على قسمين : قسم : يطلبه الفعل على اللزوم وهو الأربعة الأول : المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال .

(١) شرح المنفل لابن يعيش ٦٨/ ٧

(٢) تنبيذ ابن لب على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي ٢١٨/

(٣) سأخص الاستثناء بحدیث فی الفصل الرابع انظر ص ٥٥ من بحثنا

فهذه الأربعة وإن لم تذكر فالفعل يقتضيها ويطلبها
والقسم الثاني : يطلبه الفعل على غير اللزوم ، وهي التمييز والمستثنى
والمفعول معه والمفعول من أجله .

أما التمييز منها : فقد لا يكون في الكلام شيئاً مبهم فيحتاج
إليه .

وأما المستثنى فقد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه .
وأما المفعول معه فقد لا يكون أيضاً في الكلام مصاحباً في فعله .
وأما المفعول من أجله فقد يكون أيضاً الفاعل سائهاً أو تائهاً أو
مجنوناً فلا يكون لفعله سبب . فهذه الأربعة قد يكون من الأفعال ما يطلبها ،
وقد يكون منها أيضاً ما لا يحتاج إلى شيء منها ولا يطلبه . "

هذا وينقل ابن السراج عن المبرد موازنته بين مطلوبات الفعل من حيث
دلالته عليها ، فيقول ^(١) : "وجملة القول أن الفعل لا ينصب شيئاً إلا وفي
الفعل دليل عليه ، فمن ذلك المصادر ، لأنك إذا قلت : قام ففى قام دليل
على أنه : فعل قياماً ، فلذلك قلت : قام زيد قياماً فعديته إلى المصدر ،
وكذلك تعديه إلى أسماء الزمان ، لأن الفعل لا يكون إلا في زمان ، وتعديه
إلى المكان لأنه فيه يقع ، وتعديه إلى الحال ، لأنه لا فعل إلا في حال وأحق
ذلك به المصدر ، لأنه مشتق من لفظه ودال عليه . "

كذلك ما جاء عن السهيلي في نتائجه حول ما يقتضيه الفعل

ذاكراً^(١) أَنَّ الفعلَ لا يقتضي إلا ما يدلُّ عليه لفظه وهو يدلُّ على المصدر والفاعل والمفعول به كذلك لا يقتضي إلا هذه الأشياء أو ما كان صفةً أو نعتاً أو توكيداً أو بدلاً لواحدٍ منها ، لأنَّ كلاً منها هو الأولُ في المعنى ، فإذا قلتَ : ضَرَبَ اقْتَضَى هذا اللفظُ ضَرْباً وضارباً ومضروباً ومن هنا كانت أقوى دلالتَه على المصدر ، لأنَّه هو الفعل في المعنى ثم دلالتَه على الفاعل أقوى من دلالتَه على المفعول .

أما ما عدا هذه الأشياء فلا يقتضيها الفعل إلا بواسطة حرف نحو : المفعول معه والظرف زماناً أو مكاناً .

في مقابل هذا الطلب للفعل نجدُ الفراءَ في معانيه ينبِّه على أَنَّ هذا الفعل قد يطلبُ مابعدَه مفسِّراً له وقد يطلبُه مقيداً لدلالته أي : حالاً منوهاً على هذه التفرقة الدقيقة عند توجيه قوله تعالى : "وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(٢) .

يقول^(٣) : "قرأت القراء بجزم يضاعف ، ورفعه عاصم بن أبي النجود . والوجه الجزم . وذلك أَنَّ كُلَّ مجزوم فسرته ولم يكن فعلاً لما قبله فالوجه فيه الجزم ، وما كان فعلاً لما قبله رفَعته ، فأما المفسر للمجزوم فقوله : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً "ثم فسَّر الأثامَ ، فقال : يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ومثله في الكلام : إن تكلمني توصني بالخير والبرِّ أقبل منك ، ألا ترى أَنَّك فسرت

(١) انظر أبا القاسم السهيلي : ٢٨٧ - ٢٨٨

(٢) الفرقان ٦٨ - ٦٩ البحر ٦ : ٥١٠

(٣) معاني الفراء ٢٧٣/٢

الكلام بالبرِّ ولم يكن فعلاً له ، فلذلك جَزَمَتْ . ولو كان الثاني فعلاً للأوّل لرفعته ، كقولك إن تأتينا تطلبُ الخير تجده ، ألا ترى أنك تجد (تطلبُ) فعلاً للإتيان كقيلك إن تأتينا طالباً للخير تجده .
قال الشاعر :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تجد خير نار عندها خير موقد
فرفع تَعْشُو ، لأنه أراد : متى تأتته عاشياً " .

مقتضيات الفعل أو مطلوباته :

هذا وسوف نذكرُ فيما يأتي مطلوباتِ الفعل مع شيءٍ من التفصيل :
لما كان الفعل يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ وفاعلٍ كان أثراً لهذه الدلالة أنَّ يقتضى ما بعده من المفعولات على مختلف أنواعها .

يقولُ ابنُ السَّراج ^(١) : " والمفعولُ ينقسم على خمسة أقسام :
مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ^(٢) .
فالأوّل : المفعول المطلق ويُعنى به المصدر .

والمصدر : اسمٌ ماسوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسمُ الحدث الجاري على

(١) الأصول ١ / ١٥٩

(٢) إنَّ صدقَ المفعولية على كل واحد منها مقبَدٌ بالجار بخلاف المفعول المطلق منها فانه مطلق من التقييد

بالجار والمفعول المطلق هنا تسمية البصريين . أما غيرهم فلا يسمي مفعولاً إلا المفعول به خاصة ويقول

في غيره مثبته بالمفعول . انظر التصريح على التوضيح للأزهري - دار الفكر ج ١ / ٣٢٣ ، والجمع

الفعل ومنه اشتقت ^(١) الأفعال . يقول ابن السراج : " والمصدر : هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين ، فمعنى قولك : قام زيدٌ ، وفعل زيدٌ قياماً سواء ، وإذا قلت : ضربتُ فإنما معناه : أحدثتُ ضرباً وفعلتُ ضرباً فهو المفعول الصحيح " .

مدى علاقة هذا المصدر بالفعل الذي هو بمعناه ومؤداه :

يرى السهيلي في نتائجه : أن تعدّي الفعل إلى المصدر على ثلاثة أنحاء ، على أن يكونَ المصدرُ مفعولاً مطلقاً أو توكيداً ، أو حالاً ^(٢) ويستشهد بقول سيبويه : " وإنما تذكره لتبين أيّ فعل فعلت أو توكيداً ^(٣) " ثم يستطرد السهيلي بعد ذلك قائلاً إنَّ المصدرَ قد يؤتى به لمعنى الحال حيث يقول ^(٤) " وأما الحال فنحو مشيتُ مشياً ، وأنت تريد ماشياً ، فقد تقول : مشيتُ ماشياً ، وقعدتُ قاعداً ، يجعلها حالاً مؤكدة :

ونظر السهيلي لهذه الحال بنحو : سمرتُ شديداً ، فالمصدر المؤول بالوصف في معنى شديداً - وشديداً حالاً .

وبناءً على ما ذكره السهيلي فالمصدر لا يكونُ مفعولاً مطلقاً حتى يكون منعوتاً أو في حكم المنعوت ، يقول ^(٥) : " ولا يكونُ المصدر مفعولاً

(١) هذا على منذهب البصريين الذين يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه على حين يرى الكوفيون أن المصدر

مشتق من الفعل وفرع عليه . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأتباري ج ١/ ٢٨٣/ ص ٢٢٧ .

(٢) انظر النتائج : ٢٥٦ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ٢٢٩/١ .

(٤) النتائج : ٢٥٦ .

(٥) النتائج : ٢٥٧ .

مطلقاً حتى يكون منعوتاً أو في حكم المنعوت ، وإنما يكون توكيداً للفعل لأنَّ الفعل يدلُّ عليه دلالة مطلقة ولا يدلُّ عليه محدداً ولا منعوتاً . وقد يكون مفعولاً مطلقاً وليس له نعتٌ في اللفظ إذا كان في حكم المنعوت ، كأنَّكَ تريد : ضرباً ما ، فلا يكون حينئذٍ توكيداً ، إذ لا يؤكِّد الشيءُ بما فيه معنى زائد على معناه ، لأنَّ التوكيدَ تكرارٌ محضٌ .

فعلى هذا مصدرُ الفعل على ضربٍ (١) :

— إمَّا أن يكون توكيداً نحو قولك : قمتُ قياماً ، وجلستُ جلوساً ، فليس في هذا أكثر من أنك أكَّدت فعلك بذكرك مصدره ، هذا وقد ذكر ابنُ السَّراج في أصوله أنَّ المصدرَ المؤوَّل وإنَّ كان في معنى المصدر الصَّريح لا يجوز أن يقع مفعولاً مطلقاً مؤكِّداً لفعله ، يقول (٢) : "لا يجوز أن تقول : ضربتُ زيداً أنْ ضربت ، تريد : ضرباً ، ولا ضربتُ زيداً ما ضربت ، تريد معنى ضرباً ، وأنت مؤكِّد لفعلك " .

— وإمَّا أن يكون مبيِّناً لنوع الحدث : نحو قولك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً وقمتُ قياماً طويلاً .

— وإمَّا أن يكون مبيِّناً لنوع العدد : نحو ضربتُ ضربتين وضربات ..

(١) انظر الأصول ١/ ١٥٩-١٦٠

(٢) المصدر السابق ١/ ١٦٢

المقتضي للنصب في هذا المصدر :

ناصبُ المصدر ^(١) إمّا مصدرٌ مثله نحو عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ زَيْدًا
ضَرْبًا شَدِيدًا . ومنه قوله تعالى : "فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا" ^(٢) .

وإمّا فعلٌ اشتقَّ من لفظ المصدر غير تعجَّبي ^(٣) ولا ناقص ولا ملغى
عن العمل نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ومنه قوله تعالى : "وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تَكْلِيمًا" ^(٤) وقوله تعالى : "وَمَا يَدَّبَعُوا تَبْدِيلًا" ^(٥) .

وإمّا وصفٌ جارٍ مجرى الفعل ، والوصف : اسمٌ فاعل أو اسمٌ مفعول
أو صيغةٌ مبالغة . فاسمُ الفاعل نحو : أنا ضاربٌ زَيْدًا ضَرْبًا . ومنه قوله تعالى
: "وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا" ^(٦) وقوله تعالى : "وَالصَّافَّاتِ صَفًّا" ^(٧) وقوله تعالى :
"وَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا" ^(٨) .

واسمُ المفعول نحو : زَيْدٌ مضروبٌ ضَرْبًا .

(١) انظر الهمع ١/ ١٨٦ ، التصريح ١/ ٣٢٥

(٢) الإسراء : ٦٣ البحر ٦/ ٥٦

(٣) هذا شرط الفعل الناصب للمفعول المطلق فلا تقول : ما أحسن زَيْدًا
حسنًا ولا كان زَيْدٌ قائمًا كونًا ولا زَيْدٌ قائمٌ ظننًا . انظر التصريح ١/ ٣٢٥

(٤) النساء : ١٦٤ البحر ٣/ ٣٩٨

(٥) الأحزاب : ٢٣ البحر ٧/ ٢٢٣

(٦) الذاريات : ١ البحر ٨/ ١٣٢

(٧) الصافات : ١ البحر ٧/ ٣٥١

(٨) المراتل : ٢ البحر ٨/ ٤٠٣

وصيغةُ المبالغة نحو زيدٌ ضَرَابٌ ضَرَبًا^(١) .

وقد يُتَسَاءَلُ عن العامل أو الطالب للمصدر إذا كان توكيداً ؟
فنقولُ إنّ ما ارتآه سيبويه والسهيلي من بعد أستاذه ابن الطراوة كفى به جواباً .

يقول سيبويه^(٢) : " وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على فِعْلٍ قد عَمِلَ في الاسم ، لأنك لا تَلْفِظُ بالفعل فارغاً ، فمن ثَمَّ لم يكن فيه الرفعُ في كلامهم ، لأنّه إنما يَعْمَلُ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به إلاّ أنّه صار كأنه فِعْلٌ قد لُفِظَ به ، فأوّلَى ما عَمِلَ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به " .

ويرى السهيلي في نتائجه أنّ العاملَ في نحو : ضربتُ ضرباً^(٣)
ماتضمّنه ضربَ من معنى فَعَلَ ، إذْ معناه فعلتُ ضرباً ، فالعاملُ ماتضمّنه
لفظ الفعل .

وهو في هذا يأخذُ برأي شيخه ابن الطراوة ويعرضُ عما قاله سيبويه
وارتآه من أنّه عنده منصوبٌ بفعل هو التوكيد على الحقيقة وقد اختزلَ هذا
الفعل وسدَّ المصدرَ الذي هو معموله مسدّهُ فصار التقدير : ضربتُ ضربتُ
ضرباً ، فضربتُ الثانية هي التوكيد على الحقيقة وقد سدَّ ضرباً مسدّها وهو
معمولها وإنما يقدر عملها فيه على أنّه مفعولٌ مطلق لا توكيد يقول^(٤) : " والذي

(١) هذا المقتضى للنصب فيه ، إن كان من لفظه وهو جار عليه فإن كان من لفظه وهو غير جار

عليه فقد اختلفت حوله مذاهب النحاة انظر الهمع ١ / ١٨٧ ، المقتضب ١ / ٧٣ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣٢ وانظر النتائج : ٣٥٨

(٣) انظر أبا القاسم السهيلي ٣٠٥-٣٠٦ ، كذلك النتائج : ٣٥٨-٣٥٩

أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين ^(١)

وسرّ عدوله عما نسبته إلى سيبويه أنّ الفعل المختزل معنى والمعانى لا يؤكّدُ بها وإنما يؤكّدُ بالألفاظ .

من هنا يتّضح أنّ العامل في المصدر المؤكّد هو تبعيته للمصدر المتضمّن في الفعل فكأنّ الفعل هو العامل فيه .

الثاني : من مطلوبات الفعل : المفعول به

والمراد به : ما وقع ^(٢) عليه فعل الفاعل نحو : أوجدت ضرباً أو أحدثت قتلاً وما ضربت زيداً . غير أنّ النحاة قد اختلفوا في ناصبه : فالبصريون :

على أنّه عاملُ الفاعل وهو الفعل أو شبهه .

وقال هشام من الكوفيين : هو الفاعل

وقال الفراء : هو الفعل والفاعل معاً

وقال خلف : معنى المفعولية أى كونه مفعولاً

وكما اختلف النحاة في هذا الناصب اختلفوا كذلك في ناصب المفعول

الثاني في مثل : أعطى زيدٌ درهماً . يقول د / البنا ^(٣) : "اختلف النحاة في ناصب المفعول الثاني في مثل هذا التركيب ، فذهب سيبويه والجمهور إلى

(١) أبو القاسم السهيلي ٣٠٦

(٢) انظر الهمع ١ / ١٦٥

(٣) ابن كيسان النحوي / محمد البناط / الأولى ١٣٩٥ - دار الاعتصام : ١٤٨ - ١٤٩

أنّه منصوبٌ بالفعل المبني للمفعول ، قال سيبويه (١) : "هذا بابُ المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : كُسىَ عبدُالله الثوبَ ، وأُعطيَ عبدُالله المالَ ، رفعتَ عبدُالله ههنا ، كما رفعتَه في ضَرْبٍ حينَ قلتَ : ضَرْبَ عبدُالله ، وشغلتَ به كُسىَ وأُعطيَ كما شغلتَ به ضَرْبَ ، وانتصب الثوبُ والمالُ ، لأنّهما مفعولانِ تعدّى إليهما فعلٌ مفعولٌ هو بمنزلة الفاعل".

ومن النحاة من ذهب إلى أنّه منصوبٌ بما كان منصوباً به قبل بنائه للمفعول ، واختار هذا الرأي الزمخشري ويبدو أنّ أصحابَ هذا الرأي قد أخذوا على إعراب سيبويه أنّ فعلَ المفعول لوتوجّه إلى المفعول الثاني لرفعه ، فهو مثلُ الأوّل صالحٌ للنيابة عن الفاعل ، فلذلك قالوا : إنّهُ منصوبٌ بما كان منصوباً به قبل بناء الفعل للمفعول .

وللفراء وابن كيسان رأيٌ ثالثٌ هو : أنّ المنصوبَ مفعولٌ بفعلٍ مقدّرٍ ، فإذا قيل : أُعطيَ زيدٌ درهماً ، فدرهمٌ منصوبٌ بقَبِلَ أو أَخَذَ (٢) .

والفراء وابن كيسان قد لاحظا على إعراب سيبويه ملاحظه أصحابِ إعراب الثاني ، ولكنّهما اختارا تقديرَ هذا الفعل وهو قَبِلَ أو أَخَذَ ، لأنّ نصبه بفعل الفاعل لا يتناسب مع الفعل الملفوظ به ، وهو المبني للمفعول ، ولما كان النائبُ عن الفاعل فاعلاً في المعنى ، لأنّه أَخَذَ أو قَبِلَ ، فلذلك قدّرا هذا الفعل .

بهذا يتضح لنا أنّ أعدلَ هذه المذاهب هو الثالثُ منها ، لأنّ المعنى

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٢٠

(٢) انظر الهمع ١ / ١٦٣

والصناعة بأبيان أن يحتمل المنصوب على فعل المفعول فقصد بذلك إلى تقدير العامل عن الحمل على الظاهر كما ذهب سيبويه ، وذلك لضعفه .

هذا ما كان من ناصبه أما تقديمه على هذا الناصب فغير ممتنع بل جائز ، وإن كان الأصل ^(١) فيه التأخر عنه وعن فاعله لكن قد يقدم على هذا الناصب جوازاً ووجوباً كما يقدم على فاعله جوازاً ووجوباً نحو : فريقاً هدى وفريقاً حقاً عليهم الضلالة ^(٢) وقوله تعالى : "فريقاً كذبتهم وفريقاً تقتلون" ^(٣) .

هذا أمر تقديمه عليه جوازاً أما تقديمه وجوباً فنحو أيهم تضربت أضربه ونحو من تكرم أكرمه . فيقول ابن السراج ^(٤) : "فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفاً ، فيجوز تقديمه وتأخيرها ، تقول : ضربت زيداً ، وزيداً ضربت ، وأكلت خبزاً ، وخبزاً أكلت ، وضربت هنداً ، وعمراً ضربت هنداً" .

ثالثاً : المفعول فيه :

المفعول فيه : أحد منصوبات الفعل التي على سبيل اللزوم ، وهو على حدّ تعبير البصريين : الظرف ^(٥) .

(١) انظر الهمع ١/ ١٦٦

(٢) الأعراف : ٣٠ البحر ٤/ ٢٨٨

(٣) البقرة : ٨٧ البحر ١/ ٣٠٠

(٤) الأصول ١/ ١٧٤

(٥) هذه تسمية بصرية والكوفيون : يسمونه المحال والأوعية ، انظر اللمع لابن جني : ١٣٨ كذلك يسمونه

صفة . انظر معاني الفراء ٣/ ٤٢ عند تحليله لقوله تعالى : "إنّ يوم الفصل ... الدخان ٤٠" .

يقول ابنُ جنِّي^(١) : "اعلم أن الظرف كلُّ اسمٍ من أسماء الزمان أو المكان يرادُ فيه معنى "في"^(٢) وليست في لفظه ، كقولك : قمتُ اليوم ، وجلستُ مكانك ، لأنَّ معناه : قمتُ في اليوم ، وجلستُ في مكانك "

هذا الظرفُ على ضربين : ظرفُ زمان وظرفُ مكان .
أما ظرفُ الزمان فنحو : اليوم والليلة والساعة والشهر والسنة .
وجميعُ أسماء الزمان هذه من المُبهم والمختصَّ يجوزُ أن يكونَ ظرفاً تقول : سرتُ شهراً وضمتُ يوماً، وسكتُ حيناً وأنصتُ وقتاً . فينتصبُ هذا كله على الظرف بالفعل الذي فيه .

أما ظرفُ المكان وهو ما كان مبهماً^(٣) منه غير مختص فنحو :
جلستُ عندك وسرتُ أمامك وينتصبُ هذا أيضاً على أنه ظرف .
إذن حكمه : النصبُ على الظرفية مباشرة أو محلاً .
والناصبُ له أو المقتضي لهذا النصب فيه هو : ما قبله من الفعل مظهراً أو مقدراً أو شبهه^(٤) .

يقول السيوطي^(٥) : "والناصبُ للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه

(١) اللع في العربية صنعة لابن جنى ، ت / حسين شرف ط الأولى ، ص ١٣٨

(٢) إنما اختار النحاة في "لأنها الحرف الموضوع للظرفية . انظر اللع . ١٣٨ الهامش

(٣) المبهم منه : ما لم يكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به ويراد به : ما كان مجهول المقدّر والصورة كالجهات الست المعلوم القدر مجهول الصورة كالفرسخ والميل والمبهم هو الذي يُعربُ ظرفاً

(٤) انظر اللع : ١٤٠

(٥) الهمع ١ / ١٩٥

ظاهراً نحو : قمتُ يومَ الجمعة وقمتُ أمامك . فالقيامُ واقعٌ في يوم الجمعة وفي الأمام ، وهو العاملُ فيه ، أو مقدّراً نحو زيدُ أمامك والقتالُ يومَ الجمعة فالعاملُ فيهما كائن أو مستقر وهو مقدّرٌ لا ملفوظ به " .

ويذكرُ السهيلي في نتائجه أنه لا يجوز أن يعمل عاملٌ واحد في ظرفين إلا أن يتداخلاً يقول معللاً ذلك المنع ^(١) : "لأنَّ الفعلَ الواحد لا يقع في حالين ولا في ظرفين ، لا تقول : زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعة يومَ الخميس ! ، فإن قلت : زيدٌ أقومُ يومَ الجمعة منه يومَ الخميس ، جاز ، لأنَّ العاملَ في أحد اليومين غيرُ العامل في اليوم الثاني ، لأنَّك فضّلت حين قلت : أقومُ ، قياماً على قيامٍ آخر ، وفضّلت حالاً من حالٍ بمزيةً وزيادة . وكذلك حين قلت : هذا بسرّاً أطيب منه رطباً - وليس يجوز أن يعملَ عاملٌ واحد في حالين ولا ظرفين إلا أن يتداخلاً ويصحَّ الجمعُ بينهما نحو قولك : زيدٌ خارجٌ يومَ الجمعة ضحوةً ، لأنَّ الضحوةَ في يوم الجمعة . وكذلك سرتُ راكباً مسرعاً ، ولو قلت مسرعاً مبطناً لم يجز ، لاستحالة الجمع بينهما . وكذلك بسرّاً ورطباً يستحيل أن يعملَ فيهما عاملٌ واحد ، لأنَّهما غير متداخلين " .

وقد وازن سيبويه بين طلب الفعل للزمان وطلبه للمكان في كتابه حيث يقول ^(٢) : "وإنَّما جُعِلَ في الزمان أقوى لأنَّ الفعلَ بُني لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيانٌ متى وقع ، كما أن فيه بيانٌ أنه قد وقع المصدرُ وهو الحدثُ . والأماكنُ لم يُبنَ لها فعل ، وليست بمصادر أخذَ منها الأمثلة ، والأماكنُ إلى الأناسيِّ ونحوهم أقربُ ، ألا ترى أنَّهم يخصُّونها بأسماء كزيد وعمرو ،

(١) النتائج : ٤٠٠

(٢) الكتاب ١ / ٣٦-٣٧

وفي قولهم : مَكَّةُ وعُمان ونحوهما ، ويكون منها خَلَقَ لا تكون لكل مكان ولا فيه ، كالجبل والوادي ، والبحر . والدَّهْرُ ليس كذلك ، والأماكن لها جُثَّةٌ ، وإنما الدهر مُضَيُّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب .

فَيَفْهَمُ من نصِّ سيبويه هذا أَنَّ طلبه للزمان إنما كان أقوى لتعديده إليه مبهماً كان أو معيناً بخلاف المكان . يقول ابن السراج ههنا ^(١) : "اعلم أَنَّ الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كلُّ فعل فينصبها نصب الظروف ، لأنَّ الأمكنة : أشخاصٌ له [كذا] خَلَقَ وصور ، تعرفُ بها كالجبل والوادي وما أشبه ذلك ، وهُنَّ بالناس أشبه من الأزمنة لذلك ، وإنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى ، ما كان منها مبهماً خاصةً . . . وأما مَكَّةُ والمدينة ، والمسجد والدار ، والبيت فلا يجوز أن يكنَّ ظروفًا ، لأنَّ لها أقطاراً محدودةً معلومة ، تقول : قمتُ أمامك ، وصليتُ وراءك ، ولا يجوز أن تقول : قمتُ المسجد ولا قعدتُ المدينة ولأما أشبه ذلك " .

وقد ذكر لنا الأخفش في معانيه من النماذج ما يشهد على هذا ، من ذلك قوله عند توجيه قوله تعالى : " فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَاحَوْلَهُ " ^(٢) يقول ^(٣) : " وأما حَوْلَهُ " ، فانتصبَ على الظرف ، وذلك أَنَّ الظرف منصوبٌ ، والظرف هو ما يكون فيه الشيء " .

كذلك قوله عند قوله تعالى : " آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا "

(١) الأصول ١ / ١٩٧

(٢) البقرة : ١٧ البحر ١ / ٧٤

(٣) معاني الأخفش ١ / ٤٩

وَجَهَ النَّهَارِ وَاكْفَرُوا آخِرَهُ " (١) : (٢) "جعله ظرفاً".

غير أنه قد يقع المصدرُ موقعَ هذا الزمان اتّساعاً من العرب ، وإنما كان ذلك لطلب الفعل إيّاه ودلالته عليه يقول سيبويه (٣) : "هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حيناً لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك مَتَى سِيرَ عليه ؟ فيقول : مَقْدَمَ الْحَاجِّ ، وَخُفُوقَ النِّجْمِ ، وَخِلَافَةَ فُلَانٍ ، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ . فَإِنَّمَا هُوَ : زَمَنَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ ، وَحِينَ خُفُوقِ النِّجْمِ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ وَالْإِخْتِصَارِ .

هذا مانبه عليه سيبويه ، على أنه يُجَوِّزُ معه الرفعَ قائلاً (٤) : وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً .

كذلك نبّه ابن السراج في أصوله على ما يُعَرَّبُ ظرفَ زمانٍ وليس بدلاً على الزمان في أصل الوضع وإنما اُكْتَسَبَ الدلالةُ عليه من خلال التركيب . يقول (٥) : "واعلم أن العربَ قد أقامت أسماءً ليست بأزمنةٍ مقامَ الأزمنةِ اتّساعاً واختصاراً وهذه الأسماءُ تجيءُ على ضربين :

أحدهما : أن يكون أصلُ الكلام إضافةً أسماءِ الزمانِ إلى مصدرٍ مضافٍ فَحُذِفَ اسمُ الزمانِ اتّساعاً نحو : جئتُكَ مَقْدَمَ الْحَاجِّ ، وَخُفُوقَ النِّجْمِ ،

(١) آل عمران : ٧٢ البحر ٢ / ٤٩٣

(٢) المعاني ١ / ٢٠٧

(٣) الكتاب ١ / ٢٢٢

(٤) الكتاب ١ / ٢٢٣

(٥) الأصول ١ / ١٩٣

وخلافة فلان ، وصلاة العصر^(١) فالمراد في جميع هذا ، جئتكَ وقت مقدّم الحاج ، ووقت خفوق النجم ، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر .

والآخر : أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتّساعاً وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو : طويل، وحديث ، وكثير، وقليل، وقديم ."

وفي كتاب سيبويه ما يَرَجَّحُ معه الظرفية ويقبح غيرها يقول^(٢) : "ومّا يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف ، صفة الأحيان، تقول : سِيرَ عليه طويلاً ، وسيرَ عليه حديثاً ، وسيرَ عليه كثيراً ، وسيرَ عليه قليلاً ، وسيرَ عليه قديماً . وإِنَّمَا نَصَبَ صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع ، لأنَّ الصِّفة لاتقع مواقع الاسم ."

وفي توجيه الأخفش لقوله تعالى : "غَدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ"^(٣) " ما يشهد بوقوع هذا المصدر موقع الظرف حيث يقول^(٤) : "فإنَّما هو مصدرٌ ، كما يقول : أتيته ظلاماً ، جعله ظرفاً وهو مصدر جُعِلَ ظرفاً " .

وإنَّما جاز وقوع المصدر هذا موقع الزمان ، لأنَّ الظروف إنَّما تقيّدُ بها الأحداث الواقعة فيها ، يقول السهيلي مبيناً ذلك سواء كان خبراً أو أمراً أو نهياً^(٥) : "فأمّا الأمر والنهي والخبر فإنَّما تقيّدت بالظروف ، لأنَّ الظروف

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٢٢

(٢) الكتاب ١ / ٢٢٧

(٣) غافر : ٤٦ البحر ٧ / ٤٦٧

(٤) معاني الأخفش ٢ / ٤٦٢

(٥) النتائج : ٤٩ - ٥٠

في الحقيقة إنما يقع فيها الفعل المأمور به أو المخبر به ، دون الأمر والخبر ، فإنّهما واقعان حين النطق بهما ، فإذا قلت : اضرب زيداً يوم الجمعة ، فالضرب واقع في اليوم وأنت من الآن أمر . وكذلك في الخبر إذا قلت : سأقوم يوم الجمعة فالقيام في اليوم وأنت من الآن مخبر . فلا تعلّق للظروف إلاّ بالأحداث ."

ويقول أيضاً في موضع آخر مبيناً أن هذه الظروف إنّما تُذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها (١) : "وذلك أن ظروف الزمان إنّما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها ، فتضاف إليها إذ هي أوقات لها . وربما أضيفت إلى الحدث وليست بوقت له ، لاتصالها بوقته ، فتضاف إليه لتخصّص وتعرّف بالإضافة إليه ، وإن لم يكن واقعاً فيها ، نحو قوله تعالى : "أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَّامِ" (٢) فالليلة من ظروف الزمان ، وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقع فيها . فلما كان جائزاً في بعض الكلام أن يُضاف الظرف إلى الاسم الذي هو الحدث وإن لم يكن واقعاً فيه - أضافوه إلى الفعل لفظاً ، وهو مضاف إلى الحدث معنى (٣) ."

لأجل هذا نجد السهيلي يفرّق بين هذا الظرف إذا كان علماً أو غير علم إذ يقول (٤) : "واعلم أنّه ما كان من الظروف له عَلم فإنّ الفعل إذا وقع

(١) النتائج : ٩٤

(٢) البقرة : ١٨٧ البحر ٢ / ٤٧

(٣) وإنما امتنعت الإضافة إلى الظرف لأن معنى الظرف ، ما كانت فيه (في) مقدّرة فإذا صرّحنا بها زال عن ذلك المنهاج وإذا أضفنا إليه صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفاً . انظر شرح المفصل ٢ / ٤٦ .

(٤) النتائج : ٣٨٢

فيه تناول جميعه ، وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام ، فإذا قلت : سرتُ غُدوةً " فالسير واقعٌ في الوقت كُلّه . وكذلك : سرتُ السبتَ والجمعةَ وسرتُ المحرمَ وصفر ، وكلُّ هذامفعولٌ على سعة الكلام لا ظرف للفعل ، لأنَّ هذه الأسماء لا يطلبُها الفعل ولا هي في أصل موضوعها زمانٌ ، إنما هي عبارةٌ عن معانٍ آخر ، فإذا أردتَ أن تجعل شيئاً منها ظرفاً ، ذكرتَ لفظَ الزمان وأضفتَه إليها ، كقولك : سرتُ يومَ السبت وشهرَ المحرم . فالسير واقعٌ في الشهر ولا يتناول جميعه إلا بدليل ، والشهرُ ظرفٌ ، وكذلك اليوم "

ثم يورد لنا السهيلي بعد ذلك دليلاً من القرآن والحديث مبرهنًا بهما على فائدة ماذهب إليه من التفريق بين هذا الظرف إذا كان علماً وغير علم فيقول (١) : "وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه "شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ" (٢) . وقال صلى الله عليه وسلم : "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا" (٣) وقال : إذا دخلَ رمضانُ (٤) -- الحديث ، وتركَ لفظَ الشهر . ومَحَالٌّ أَنْ يَكُونَ فَعْلٌ ذَلِكَ إِيجَا زًا واختصاراً ، لأنَّ القرآنَ أبلغُ إيجازاً وأبينُ إعجازاً ، ومَحَالٌّ أَيْضاً أَنْ يَدَعَ - عليه السلام - لفظَ القرآن مع تحريره لألفاظه، وما علم من عاداته من الاقتداء به ، فيدع ذلك لغير حكمة ، بل لفائدة جسيمة ومعانٍ شريفة اقتضت الفرق بين الموضعين "

فقوله تعالى : "شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ" ففي ذكرِ الشهر فوائد منها : أنه لو قال : رمضانُ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ - لاقتضى

(١) النتائج : ٣٨٣

(٢) البقرة : ١٨٥ البحر ٢ / ٣٨ - ٣٩

(٣) + (٤) أخرجهما البخاري في كتاب الصوم وفي رواية : إذا دخل شهر رمضان .

اللفظ وقوع الإنزال على جميع رمضان وهذا على الخلاف ، لأنّ الإنزال كان في ليلة منه في ساعة من فكيف يتناول جميع الشهر ؟

وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فِيهِ حَذَفَ الشَّهْرَ فَائِدَةٌ أَيْضًا : وهي تناول الصيام لجميع الشهر ، فلو قال : مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ لصار ظرفاً مقدراً بقي ولم يتناول الصيام جميعه .

وقد يُطْلَبُ الزمانُ مفعولاً به بمعونة القرائن كما في قوله تعالى : "وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا"^(١) . فالتقوى واقعة على اليوم لافيه .

ويقول الأخفش عند قوله تعالى : "إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ . . ."^(٢)

يقول : ^(٣) "وأشبه هذا في " إِذْ " وفي "الحين وفي" يوم كثير ، وإنما حسن ذلك المعنى لأنّ القرآن إنّما أنزل على الأمر والذكر ، كأنه قال لهم : اذكروا كذا وكذا ، وهذا في القرآن في غير موضع ، وَاتَّقُوا يَوْمَ كَذَا ، أَوْ حِينَ كَذَا " .

فالفعل لا يطلب هذا الزمان ظرفاً له وإنما يطلبه مفعولاً به ، وقد يتسع فيسند الفعل إلى الزمان .

وقد ذكر سيبويه في كتابه أنّ العرب تتسع في كلامها قاصدة في ذلك الإيجاز والاختصار ممثلاً له بقولهم : صيد عليه يومان جواباً لسؤال السائل : كم صيد عليه ؟

(١) البقرة : ٤٨ البحر ١ / ١٩٤ انظر المعاني للأخفش ١ / ٨٨-٨٩

(٢) آل عمران : ٤٥ البحر ٢ / ٤٥٩

(٣) معاني الأخفش ١ / ٢٠٤

يقول سيبويه ^(١) : "وإنما المعنى صيدَ عليه الوحشُ في يومين ، ولكنه اتَّسع واختَصَر " . ولذلك جعل سيبويه عنوانَ هذا الفصل : هذا بابُ استعمال الفعل في اللفظ لافي المعنى لاتساعهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار .

وقد يُضافُ إلى الزمان توسعاً ومثلاً له أيضاً بقوله تعالى : "بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ" ^(٢) وإنما المعنى : بلْ مَكْرُكم في اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .

ومن الاتساع أيضاً عنده إيقاعُ الفعل على المكان ومثلاً له بقوله تعالى : "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا" ^(٣) . يقول سيبويه ^(٤) : "إنما يريد : أهل القرية ، فاختَصَر ، وعَمِلَ الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا " .

ومنه أيضاً قولهم : بنوفلان ^(٥) يطوُّهم الطريق ، يريد : يطوُّهم أهل الطريق .

ومن الاتساع أيضاً في الظروف حذفُ حرف الإضافة - الجر - معها . يقول ابنُ يعيش ^(٦) : "فإذا قلت صمتَ اليومَ وجلستُ خلفك جاز أن يكونا تنصائباً على الظرف على تقديره في وجاز أن يكون مفعولاً على السَّعة .

(١) الكتاب ١ / ٢١١

(٢) سبأ : ٣٣ البحر ٧ / ٢٧٥

(٣) يوسف : ٨٢ البحر ٥ / ٣٣٧

(٤) الكتاب ١ / ٢١٢

(٥) المصدر السابق : ٢١٣

(٦) شرح المفصل ٢ / ٤٥-٤٦

فإذا جعلته ظرفاً على تقدير صمت في اليوم وجلست في خلفك
فتقدير وصول الفعل إلى الاسم بتوسط الحرف الذي هو في . فانت تنوبها وإن
لم تلفظ بها .

وإذا جعلته مفعولاً به على السعة فانت غيرنا وإل في بل تقدّر الفعل
وقع باليوم كما يقع ضربت بزيد إذا قلت ضربت زيدا وهو مجاز . . .

ثم يستطرد ابن بعيش قائلاً^(١) : ولا يكون هذا الاتّساع إلا في
الظروف المتمكنة وهي ما جاز رفعها ، واليوم واللييلة ونحوهما من الأزمنة
وخلف وقدام وشبههما من الأمكنة . . وفائدة هذا الاتّساع تظهر في موضعين:
أحدهما : أنك إذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهوره في مع مضمرة
تقول : اليوم قمت فيه ، لأن الإضمّار يرد الأشياء إلى أصولها وإن اعتقدت
أنه مفعول به على السعة لم تظهره في معه ، لأنها لم تكن منوبة مع الظاهر
فتقول: اليوم قمت والذي سرته يوم الجمعة .

فأمّا قول الشاعر وهو رجل من بني عامر :
ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليل سوى الطعن النّهار نوافله
فالشاهد فيه : أنه لم يظهر في حين أضره ، لأنه جعله مفعولاً به
مجازاً ولو جعله ظرفاً على أصله لقال شهدنا فيه . . .
والثاني : أنك إذا جعلته مفعولاً به على السعة جازت الإضافة إليه من ذلك
قولهم : يا سارق الليلة^(٢) أهل الدار ، أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما

(١) شرح المفصل لابن بعش ٢ / ٤٦

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤٣ ، شرح الكافية ١ / ١٩٠

تقول يا ضارب زيد فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولاً على السعة وإذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفاً وراز أن يكون مفعولاً على السعة . ومنه قوله تعالى : "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" ^(١) فيوم الدين ظرف جعل مفعولاً على السعة ولذلك أضيف إليه .

بهذا نخلص إلى أن لدلالة الفعل على الزمان أثرها في طلبه إياه وإن كان في طلبه لهذا الزمان أقوى منه عن المكان ، ومن ثم ما ترتب على هذه الدلالة من صحة إيقاع المصدر موقعه وتجويز الاتساع معه من الإضافة والحذف ، الأمر الذي لم يحظ به غيره .

المفعول له

ومن مطلوبات الفعل المفعول له أيضاً هذا المسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله ، وهو ما فعل لأجله ^(٢) فعل نحو : زرتك طمعاً في برك وقصدتكَ ابتغاء لمرضاتك أي : زرتك للطمع وقصدتكَ للابتغاء . وينصب المفعول لأجله شروط ^(٣) محدّدة في كتب النحو ، يقول ابن السراج ^(٤) : "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه ، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر" ^(٥) نحو قولك : فعلتُ ذاك حذار الشر ،

(١) الفاتحة : ٤ البحر ١ / ٢٠-٢١

(٢) انظر شرح الكافية ١ / ١٩١ ، والتصريح ١ / ٣٣٤

(٣) انظر التصريح ١ / ٣٣٤ ، اللع ١٤٠ / ، شرح الكافية ١ / ١٩٢ ، الهمع ١ / ١٩٤ شرح المفصل

١ / ٥٣٥٢ .

(٤) الأصول ١ / ٢٠٦

(٥) انظر الكتاب ١ / ٣٦٧ أي : سبب لوقوعه يعني المفعول لأجله

وجئتُكَ مخافةَ فلانٍ ، فجئتُكَ غيرُ مشتقٍّ من مخافة . فليس انتصابُهُ هنا انتصابُ المصدرِ بفعله الذي هو مشتقٌّ منه نحو : خفتُكَ مأخوذةً من مخافة ، وجئتُكَ ليست مأخوذةً من مخافة ، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب .

فيفهم من نصِّ ابن السراج هذا أنَّ الفعلَ يطلبُ المفعولَ له كما يطلبُ المفعولُ به .

ناصبه أو المقتضي للنصب فيه :-

اختلف النحاة في ناصبه ^(١) : فالصحيحُ والذي عليه جمهور البصريين وسيبويه والفارسي : أنه منصوبٌ بالفعل ^(٢) الذي قبله على تقدير لام العلة . يقول سيبويه ^(٣) : "فهذا كُلُّهُ ينتصبُ لأنَّه مفعولٌ له ، كأنَّه قيل له : لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا فقال : لكذا وكذا ، ولكنَّه لما طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله " .

وقد خالف في ذلك الزجاجُ من ^(٤) البصريين ، والكوفيون، فزعموا أنه مفعولٌ مطلق . ثم اختلفوا في ناصبه :

- فقال الزجاج : ناصبه فعلٌ مقدَّرٌ من لفظه والتقديرُ : جئتُكَ أكرمك إكراماً ، وإنما كان هذا منه بناءً على مذهبه في أنَّ ما يسمِّيهِ النحاة مفعولاً له هو المفعولُ المطلق لبيان النوع إذ معنى ضربته تأديباً : أدبته

(١) انظر الهمع ١/ ١٩٤ ، التصريح ١/ ٣٣٧ ، اللع ١٤٠-١٤١ / الرَّمَش

(٢) إنما كان منعجب البصريين أولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير ، انظر شرح

الكافية ١/ ١٩٢

(٣) الكتاب ١/ ٣٦٩

(٤) انظر التصريح ١/ ٣٣٧ ، الهمع ١/ ١٩٥ ، اللع : ١٤١

بالضرب تأديباً . غير أننا نجد الرضي يردّ عليه قائلاً^(١) : "ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له فإنّ القعود ليس بياناً للجبن .. " يريد في مثالهم : قعدتُ جبناً .

ثم نجده بعد هذا ينقل عن الجرمي^(٢) أنّ ما يسميه مفعولاً له ينتصب نصب المصادر التي تكون حالاً . وإنّ ردّ عليه بأنّه لا يطرد له ذلك .
وأخيراً نجده ينتصر لمذهب البصريين الذين يقولون : إنّ معمولاً للفعل المذكور .

- وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المتقدم عليه ، لأنّه ملقٍ له في المعنى وإنّ خالفه في الاشتقاق .

- وذهب السّهيلي : إلى أنّ ناصبه فعلٌ باطن دالٌّ عليه الفعل الظاهر . يقول^(٣) : "وأما عمله في المفعول من أجله ، فإنّه لم يعمل فيه بلفظه عندي ، ولكنه دلّ على فعل باطن من أفعال النفس والقلب ، أثار هذا الفعل الظاهر ، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول من أجله في الحقيقة ، والفعل الظاهر دالٌّ عليه " .

ويحلّل السّهيلي نحو قولهم : جاء زيدٌ خوفاً بأنّه في تأويل : جاء زيدٌ .
مظهراً بمجيئه الخوف وكأنّه عنده مفعولاً به .

ذكرنا هذه الآراء المتعدّدة في المفعول لأجله ، حتى نتعرّف وجوه التعلّق في هذا الاسم المنصوب .

(١) شرح الكافية ١/١٩٢ .

(٢) هذا وانظر شرح المفصل ٢/٥٤

(٣) النتائج : ٣٩٥

وقد ذكر الأخفش في معانيه ما يشهد على أن هذا المفعول من مقتضيات الفعل ومتعلق به كما يقول الجمهور ، يقول (١) "وأما قوله : "ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ" (٢) "فإن انتصابه على الفعل ، وهو على يَشْرِي ، كأنه قال : لا ابتغاء مَرْضَاةِ اللَّهِ ، فلما نزع اللام عمل الفعل ، ومثله حَذَرَ الْمَوْتِ (٣) " وأشباه هذا كثير . قال الشاعر :

وَأَعْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمَهُ (٤)

لما حذف اللام عمل فيه الفعل .

ونجد الفراء عند توجيه قوله تعالى : " وَيَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ " يأخذ بمقالة الجمهور أيضاً فيقول (٥) : " فنصب حَذَرَ على غير وقوع من الفعل عليه ، لم تُرَدَّ يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وقرقاً . فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل كقوله جل وعز : " يَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً " (٦) " وكقوله : اُدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً " (٧) .

وما ذهب إليه الجمهور هو الذي نميل إليه .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | معاني الأخفش ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ |
| (٢) | البقره : ٢٠٧ |
| (٣) | البقره : ١٩-٢٤٣ البحر ٢ / ٢٥٠ |
| (٤) | الشاهد فيه : نصب ادخاره وتكرما على المفعول له : الأول معرفة والثاني نكرة وفي هذا رد على من زعم أن هذه المصادر من قبيل المصادر التي تكون حالا ، وهو الجرمي وعلى ذلك لا تكون إلا نكرة انظر للمع : ١٤١ |
| (٥) | معاني الفراء ١ / ١٧ |
| (٦) | الأنبياء : ٩٠ البحر ٦ / ٣٣٤ |
| (٧) | الأعراف : ٥٥ البحر ٤ / ٣١٠ |

المفعول معه

من المنصوبات التي يقتضيها الفعل- لكن على غير اللزوم-المفعول معه . ومعنى غير اللزوم أنه ليس شرطاً أن يكون هناك مصاحبٌ للفاعل وقت الحدث . ولهذا أخرناه عن المفعول له ، لأنه ليس ضرورةً مثله إذ قد يأتي الفعل بدونه ^(١) . وذلك نحو : سرتُ والنيل ، أي : مع النيل ، واستوى الماء والخشبة أي : مع الخشبة ، وأنا سائرُ والنيل ، أي : مع النيل . فلما حُذفت مع أقام الواو مقامها وأوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها ، لأنها قوتُه فأوصلته إليه فانتصب وقد ذهب ابنُ جنِّي في اللمع ^(٢) إلى أن المفعول معه هذا لا يكون إلا إذا كان بحيث يصحُّ عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، في حين ذهب جمهورُ النحاة إلى أن كلَّ اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبه فهو مفعولٌ معه صحَّ عطفه أو لم يصح ، وهذا الذي عليه ابن يعيش حيث يقول في شرح المفصل ^(٣) " ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو مُنته في التعدي " والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

وتبعاً لذلك اختلف النحاة في ناصبه أو المقتضي لنصبه : فجمهورُ البصريين ومنهم ابنُ جنِّي يقولون : بأن ناصبَ المفعول معه هو الفعل المتقدّم أو شبهه ^(٤) .

(١) انظر اللمع : ١٤٢ الهامش (١)

(٢) اللمع : ١٤٢ ، وانظر الخصائص ٢ / ٣٨٣ ، وسرّ الصناعة ٢ / ٦٣٩ - ٦٤٠ دار القلم ، دمشق

(٣) شرح المفصل ٢ / ٤٨

(٤) انظر اللمع : ١٤٤ ، الهمع ١ / ٢٢٠ ، فلا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه ، واسم الإشارة

والظرف والجار والمجرور على مذهب سيبويه - وإن أجازهُ أبو علي

يقول سيبويه ^(١) : " وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرَضِعَها ، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها " .

فقد حاول سيبويه بهذا أن يجعل الفعل بمعونة الواو هو الذي نصب الاسم الواقع بعدها .

وقد شرح السيرافي مذهب سيبويه هذا فقال ^(٢) : مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ، لأنها بمعنى مع ، وهي الواو يتقاربان ، فإنهما جميعاً يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذي كان في مع في الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف ، كما فعلوا في المستثنى بإلاً فأظهروا الإعراب فيما بعدها .

ثم يقول السيرافي بعد ذلك : وخالفه الزجاج ^(٣) فقال : إنَّ النصب في هذا الباب بإضمار فعل ، كأنه قال : ما صنعت ولا بست أباك . وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو .

فمحاولة سيبويه أن يجعل الاسم المنصوب بعد الواو متعلقاً بالفعل

(١) الكتاب ١ / ٢٩٧

(٢) المصدر السابق نفسه . هامش رقم (٢)

(٣) هذا هو المذهب الثاني في ناصب المفعول معه وهو للزجاج وإن كان عندي هو الصحيح بخلاف ما صرح

به صاحب اللمع . انظر : ١٤٤ من اللمع

الذي قبلها محاولةً أراها لا تتفق ومنهج سيبويه ، لأنّ صنعتَ التي قبل الواو في قولهم : ما صنعت وأباك ، لا تطلبُ أباك بحسب دلالتها كما تطلبُ كَتَبَ مابعدا في قولهم : كتبتُ الدرسَ .

من هنا يبدو لي أنّ تقديرَ الرّجاج : إنّ أباك منصوبٌ بفعل محذوف تقديره لا بست ، تقديرٌ سليم ، لأنّ العربَ تحذف كثيراً من كلامها .

وما ذهب إليه سيبويه هذا هو الذي عليه صاحبُ الأصول ، يقول ابنُ السّراج ^(١) : "اعلم : أنّ الفعلَ إنّما يعملُ في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو" .

وذهب ابو الحسن الأخفش ^(٢) : إلى أنّه منصوبٌ انتصابَ الظرف مع الذي وقعت الواو موقعه . يقولُ في معانيه عند توجيه قوله تعالى : "خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا" ^(٣) مؤيداً ما ذهب إليه ^(٤) : "فيجوز في العربية أن يكونَ بآخر ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ، أي بالخشبة . و : خلطت الماء واللبن ، أي باللبن" .

هذا الذي زعمه الأخفش وإنّ كان فيه بعضُ الغرابة إلاّ أنّه راجعٌ إلى قوله بالخلاف ، لهذا يبدو كأنّه موافقٌ للكوفيين فيما ذهبوا إليه .

(١) الأصول ١ / ٢٠٩

(٢) اللع : ١٤٤ الهامش

(٣) التوبة : ١٠٢ البحر ٥ / ٩٤-٩٥

(٤) انظر معاني الأخفش ٢ / ٣٣٦

وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوبٌ على الخلاف^(١) وقد رُدَّ بأنَّ الخلافَ معنًى من المعاني ولم يثبت النصبُ بالمعاني المجردة .

على حين خالفهم الفراء في هذا ذاهباً إلى أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، وكأنَّ الزجَّاجَ متابعٌ له ، وهو عندنا الصحيح .

يقول الفراء عند التفسير لقوله تعالى : " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ " (٢) : " (٣) ونصبت الشركاء بفعلٍ مضمر ، كأنك قلت : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وادَّعُوا شُرَكَاءَكُمْ " . وكذلك هي في قراءة عبد الله . والضمير (٤) هاهنا يصلح القاؤه ، لأنَّ معناه يشاكل ما أظهرت ، كما قال الشاعر :

ورأيتُ زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً
فنصبتُ الرمحَ بضمير الحمل ، غير أنَّ الضميرَ صلَحَ حذفه لأنهما
سلاحٌ يَعْرِفُ ذا بذا ، وفعلٌ هذا مع فعل هذا " .

وذهب الجرجاني^(٥) : إلى أنَّ ناصبه الواو ، لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ، ورُدَّ بأنَّه لو كان كذلك لاتَّصل الضميرُ معها كما يتَّصلُ بآنٍ وأخواتها ، وبأنَّه لانظيرَ لها إذ لا يعملُ الحرفُ نصباً إلا وهو مشبهٌ بالفعل .

(١) انظر الهمع ١ / ٢٢٠ ، اللع : ١٤٤ و ص ٤٤٣ ص ٣ من مجلتي .

(٢) يونس : ٧١ البحر : ١٧٨

(٣) معاني الفراء ١ / ٤٧٣

(٤) يريد الفراء : الفعل المحذوف العامل للنصب وهو هنا ادعو

(٥) انظر الهمع ١ / ٢٢٠

هذا ماكان من المذاهب على اختلافها في ناصب المفعول معه . فمع أنّ نصبه على غير اللزوم من الفعل لكونه غير ضرورة ، نجد هذه المذاهب تحاول إيجاد علاقة أو رابطة تربط هذا المفعول المنصوب بالذي قبله سواء أكانت فعلاً أم أداة أم الاثنين معاً .

الحال

من مطلوبات الفعل على سبيل التشبيه بالمفعول هذا المسمى حالاً^(١) . ولابن السراج تقسيمٌ انفرادي به عندما ذكر المشبة بالمفعول ، حيث قسمه قسمين : فقال^(٢) : " فالقسم الأول : قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى . والقسم الثاني : ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع ، والمنصوب بعض المرفوع " .

وإنما يعني بالقسم الأول : الحال والتمييز ، ويعني بالقسم الثاني : المستثنى .

ويمثل للحال بقولهم : جاء عبدالله راكباً . يقول^(٣) : " والمعنى : جاء عبدالله في هذه الحال ، وراكبٌ منتصبٌ لشبهه بالمفعول " .

وإنما يعني بشبهه بالمفعول : أنه جيء به بعد^(٤) تمام الكلام . فكما أنّ

(١) إنما سُمِّيَتْ حالاً ، لاشتقاقها من التحول وهو التنقل (١)

(٢) الأصول ١ / ٢١٢ - ٢١٣ (٢)

(٣) المصدر السابق ١ / ٢١٣ (٣)

(٤) يريد أنها فضلة تأتي بعد تمام الكلام (٤)

المفعول به يأتي بعد تمام الجملة بالفاعل فكذلك الحال يأتي بعد تمام الجملة بالفاعل أيضاً . وقد ذكر الأخفش هذا في معانيه فقال ^(١) : والحال في القرآن كثير ، ولا يكون إلا في موضع استغناء .

ذكر ذلك الأخفش بعد أن تعرض لقوله تعالى : "إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِبَكَّةَ" . يقول ^(٢) : فهذا (يعني للذي) خبر إن ثم قال : "مُبَارَكًا" ، لأنه قد استغنى عن الخبر ، وصار "مُبَارَكًا" نصباً على الحال ، وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ في موضع نصب عطف عليه .

ثم يمضي ابن السراج بعد ذلك ذاكرةً أَنَّ الحال إنما تأتي لبيان هيئة الفاعل أو المفعول فيقول ^(٣) : "والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ، ولا يجوز أَنْ تكون تلك الصفة إلا صفةً متصفة (كذا) غير ملازمة ^(٤) ولا يجوز أَنْ تكون خلة" .
فقد يفهم من هذا أَنَّ الحال لا تكون إلا من الفاعل أو المفعول به وهو

رأي كثير من النحويين . وقد وافقهم عليه ابن جني ^(٥) .
على حين نجد السهيلي في نتائجه يضيف أمراً ثالثاً هو مجيئها من

(١) معاني الأخفش ١ / ٢١٠

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢١٠ انظر البحر ٣ / ٥-٦

(٣) الأصول ١ / ٢١٣

(٤) يريد بهذا أَنَّ من صفات الحال أو شروطها أَنْ تكون متنقلة وَأَنْ تكون مشتقة وهذا ما تكفلت به كتب النحو المطوكة .

(٥) انظر اللع : ١٤٥ هامش (٣)

المصدر أيضاً ، يقول ^(١) : " ونعني بالحال صفة الفاعل التي فيها ضميره ، أو صفة المفعول ، أو صفة المصدر الذي عمل فيها ، لأن الصفة هي الموصوف من حيث كان فيها الضمير الذي هو الموصوف ، وذلك نحو : سرتُ سريعاً . وجاء زيدٌ ضاحكاً وضربه قائماً . فلم يعمل الفعل في هذا النحو من حيث كان حالاً ، لأن الحال غير الاسم الذي يدل عليه الفعل ، ألا ترى أنك لو صرّحت بلفظ الحال لم يعمل فيها الفعل إلا بواسطة الحرف نحو : جاء زيدٌ في حال ضحكٍ ، ولا تقول : جاء زيدٌ حال ضحك ، لأن الحال غير زيد ، وكذلك لا تقول : جاء زيدٌ ضحكاً ، لأن الضحك غير زيد ، وغير المجيء ، فلا يعمل جاء فيه إلا بواسطة ، فإذا قلت : ضاحكاً عمل فيه ، لأن الضاحك هو زيد ، وإذا قلت : جاء زيدٌ مشياً ، عمل فيه أيضاً لا من حيث كان صفة لزيد ، لأنه لا ضمير فيه يعود على زيد ، ولكن من حيث كان صفة للمصدر الذي هو المجيء فيعمل فيه جاء كما يعمل في المصدر " .

ناصب الحال أو الطالب لها :

يتعدى الفعل إلى الحال عند سيبويه كما يتعدى إلى كل واحد من المفاعيل السّالفة الذكر وإن كان تعدّيه له على غير سبيل اللزوم .

يقول سيبويه في كتابه ^(٢) : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حالٌ وقع فيه الفعل وليس بمفعول " .

(١) النتائج : ٣٩٤-٣٩٥

(٢) الكتاب ١/٤٤

وقد مثّل له بقولك : ضربتُ عبدَ اللهِ قائماً ، يريد سببويه بأنّه حالٌ وقع فيه الفعلُ : لأنّ وظيفة الحال هي بيانُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعول حين وقع الفعلُ ولما كان الفعلُ يطلبُ فاعلاً أو مفعولاً . فإنّه يمكن أن يتعلّق به ما يدلُّ على هيئةِ الفاعلِ والمفعول وهذا هو وجه التعلّق .

فيفهم من نصّ سببويه هذا : أنّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحبها وهذا الذي عليه كثيرٌ من النحويين . غير أن ابنَ جنّي في خصائصه يرى أن العاملَ في الحال قد يكونُ غيرَ العاملِ في ^(١) صاحب الحال . يقول ^(٢) : " لأنّه قد يكونُ العاملُ في الحال غيرَ العاملِ في ذي الحال . نحو قول الله تعالى : " وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا " ^(٣) .

ويقولُ في موضع آخر : ^(٤) " ألا ترى أنّه قد يجوزُ أن يكونَ العاملُ في الحال هو غيرُ العاملِ في صاحب الحال ، ومن ذلك قولُ الله سبحانه : " وهو الحقُّ مُصَدِّقًا " فمصدّقاً حالٌ من الحقِّ والناصبُ له غيرُ الرفعِ للحقِّ " .

يقولُ ابنُ جنّي ^(٥) : وإثماً جاز أن يعملَ في الحال غيرُ العاملِ في صاحبها ، من حيث كانت ضرباً من الخبر ، والخبرُ العاملُ فيه غيرُ العاملِ في المخبر عنه " .

(١) في الهمع ١ / ٢٤٤ ، فقد اختلف هل يعمل فيه غير العامل في صاحبه ؟

(٢) الخصائص ٢ / ٢٠

(٣) البقرة : ٩١ البحر ١ / ٣٠٧

(٤) الخصائص ٣ / ٦٠

(٥) المصدر السابق ٢ / ٢٠

هذا العامل : متصرفٌ وغير متصرفٌ . يقول ابنُ جنِّي في اللّمع^(١) :
"والعاملُ في الحال على ضربين : متصرفٌ وغير متصرفٌ " .

فالمتصرفُ ما كان فعلاً أو شبه فعل كاسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر وأما غير المتصرف فما كان من العوامل جامداً كأفعل التعجب وأفعل
التفضيل .

أما العواملُ المعنوية كالابتداء واسم الإشارة فقد اختلفوا فيها
فجوزها السيوطي^(٢) في الهمع ومنعها السّهيلي^(٣) .

ومنع السّهيلي إيقاع^(٤) الفعل الواحد في حالين إلا أن يتداخلا .

بهذا يتّضح لنا أن الفعلَ يقتضي الحال ويطلبه أداءً لحق معناه كما
يطلبُ غيره وإن كان في طلبه له على سبيل الاستغناء .

من كلّ ما تقدّم يتبيّن لنا أن لدلالة الفعل أثرها في طلب الأجزاء
واقتضائها وإن كان في طلبه لما يدلُّ عليه أقوى من طلبه لما لا يدلُّ عليه .

(١) اللّمع : ١٤٥

(٢) انظر الهمع : ٢٤٤

(٣) انظر أبا القاسم السّهيلي : ٣٢٤ - ٣٢٥

(٤) انظر النتائج : ٤٠٠

الفصل الأول :

ثانياً :

أ / أثر دلالة الفعل المعجمية في اقتضائه للأجزاء

أثر دلالة الفعل المعجمية في اقتضائه للأجزاء :

لما كان الفعل يدلّ على الحدث والزمان كان لهذه الدلالة التي تُعرف بالدلالة النحوية أو الاصطلاحية أثرها في اقتضائه وطلبه لما بعده مما يدلّ عليه .

أمّا دلالاته المعجمية التي تُعرف بالدلالة اللغوية فهي أيضاً لها أثرٌ في اقتضاء ما بعدها وطلبه . وهذا مانبه إليه سيبويه في كتابه ^(١) وإنّ مانع في ذلك أستاذنا الدكتور محمد البنّا - الذي أنكر بدوره في مقالة كتاب "الردّ على النحاة" هذا الطلب والاقتضاء من جهة المعنى اللغوي .

يقول سيبويه ^(١) : "ومثل ذلك : عَلِمْتُ زَيْدًا الظريف ، وزعم عبد الله زيدا أخاك . وإن قلت : رأيت فأردت رؤية العين ، أو وجدت فأردت وجدان الضالة ، فهو بمنزلة ضربت ولكنك إنما تريد بوجودت عَلِمْتُ ، ورأيتُ ذلك أيضاً . ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رأيتُ زيدا الصالح .

وقد يكون علمتُ بمنزلة عرفتُ لا تريدُ إلا عِلِمَ الأول . فمن ذلك قوله تعالى : "وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ" ^(٢) وقال سبحانه : "وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَاتَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ" ^(٣) فهي ههنا بمنزلة عرفتُ كما كانت رأيتُ على وجهين .

(١) الكتاب ٤٠/١

(٢) البقرة : ٦٥ البحر ١/٢٤٥

(٣) الأنفال : ٦٠ البحر ٤/٥١١ - ٥١٢

بينما يقول أستاذنا الدكتور محمد البنا موجّهاً ذلك أن العلاقة بين المعنى النحوي لا المعنى المعجمي متصوّراً أن سيبويه بقوله هذا إنما يتحدث إلى النحاة عن حقيقة الارتباط بين الألفاظ فيقول ^(١) : "وإذا حققت المعنى وساءلتني عنه فإني أقول لك : إنه المعنى النحوي لا المعنى المعجمي، وأعني بالمعنى النحوي ما قلناه مثلاً من أن الفعل يدلّ على الحدث والزمان، وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به ، والمفعول : ما وقع عليه الفعل . والزمان والمكان : مضمّن معنى في . وقد قلت أيضاً في أول الكتاب : واعلم أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليدلّ على الحدث . . . ويتعدّى إلى الزمان نحو قولك : ذهب ، لأنه بُنى لما مضى منه ومالم يمض (٢) . . . " .

فأمّا المعنى اللغوي الذي تجده في المعجم فإنه لا يطلب شيئاً ، والدليل على ذلك أن المعنى اللغوي الواحد تجد صيغة من الصيغ معه متعدية ، وتجد صيغة أخرى معه لازمة ، وبحسبك أن تنظر إلى مادة "ضرب" في صيغها المتعددة لتعرف أنه لا اعتبار للمعنى اللغوي ، خذ مثلاً : ضَرَبَ ، ضُرِبَ ، تَضَارَبَ ، اضْطَرَبَ ، ضَارَبَ ، فسوف تجد أن معنى كلّ صيغة من هذه الصيغ هو الذي يحدّد نوع العلاقة في التركيب ، فَضَرَبَ - بفتحات - تطلب فاعلاً ومفعولاً ، وَضُرِبَ - مبنية للمفعول - تطلب نائب فاعل ، وَتَضَارَبَ : تطلب فاعلاً متعدداً ، وَاضْطَرَبَ : تطلب فاعلاً ما ، وَضَارَبَ : تطلب فاعلاً ومفعولاً كلّ منهما واقعٌ منه الفعل وواقع عليه ."

(١) الرد على النحاة / ت / محمد البنا : ١٦

(٢) انظر الكتاب ١ : ٣٤-٣٥

غير أننا لا نملك إزاء ما كان من أستاذنا إلا أن نسرّد بشيء من البسط بعض الدلائل والنماذج التي نعرّض من خلالها على ما ذهب إليه والتي تبين بل تبرهن على صحة ماثوه إليه سببويه من أن للدلالة المعجمية هذه دخلاً في الطلب والاقتضاء كما كان للدلالة النحوية قبلها أيضاً دخل في الطلب والاقتضاء . هذه الدلالة تتجلى أكثر ما تتجلى في كان التامة والناقصة وجعل التي من أفعال الشروع ، والتي من أفعال التحويل . وهذا ما سنعرّج عليه بشيء من الإيضاح فيما بعد إن شاء الله .

من هذه النماذج قوله تعالى : " فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ " (١) يقول الفراء عند التعرّض لتحليل هذه الآية (٢) : " فأدم مرفوع والكلمات في موضع نصب . وقد قرأ بعض القراء : فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فجعل الفعل للكلمات ، والمعنى - والله أعلم - واحد ، لأن ما لقيك فقد لقيته ، وماتالك فقد نلته . وفي قراءة ثنا : لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (٣) وفي حرف عبدالله : لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ .

نفهم من هذه الآية أن دلالة الفعل اللغوية لا الاصطلاحية للبنية تجيز لكل من الاسمين بعدها أن يكون فاعلاً ومفعولاً في آن واحد بمعنى استواء كل من المرفوع والمنصوب في الطلب من جراء هذه الدلالة .

ومن النماذج أيضاً قوله تعالى : " وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً " (٤) يقول

(١) البقرة : ٣٧ البحر ١ / ١٦٥

(٢) معاني الفراء ١ / ٢٨

(٣) البقرة : ١٢٤ البحر ١ / ٣٧٧

(٤) المعارج : ١٠ البحر ٨ : ٣٣١

الفراء عند التفسير لها مبيناً مدى صلاحية الفعل من جهة دلالة اللغوية هذه لأن يتعدى لواحد أو اثنين . يقول ^(١) : " لا يسأل ذو قرابة عن قرابته ، ولكنهم يعرفونهم - بالبناء للمجهول - ساعة ، ثم لا تعارف بعد تلك الساعة ، وقد قرأ بعضهم : " لا يسأل حميم حميماً " ^(٢) لا يقال لحميم : أين حميمك ؟ ولست أشتهى ذلك ، لأنه مخالف للتفسير ، ولأن القراء مجتمعون على يسأل " .

من هنا كانت هناك تراكيب في العربية كان لدلالة الفعل اللغوية فيها أثرها في اقتضاء الأجزاء وطلبها ، وهذا ما تجده بيناً جلياً في بعض الآيات الكريمات التي أشار إليها كل من الأخفش والفراء في معانيهما ، ومن ذلك ما قاله الأخفش عند تحليل قوله تعالى : " وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ " ^(٣) حيث يقول ^(٤) : " ولقد عرفتكم ، كما تقول : لقد علمت زيدا ، وَلَمْ أَكُنْ أَعْلَمُهُ . وقال : " وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ " ^(٥) يقول : يعرفهم . وقال : لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ " ^(٦) أي : لا تعرفهم نحن نعرفهم ، وإذا أردت العلم الآخر ، قلت : قَدْ عَلِمْتُ زَيْدًا ظَرِيفًا ، لأنك تُحَدِّثُ عَنْ ظَرْفِهِ ، فلو قلت : قَدْ عَلِمْتُ زَيْدًا ، لم يكن كلاماً " .

(١) معاني الفراء ٣ / ١٨٤

(٢) القراءة عن عاصم - ونصب حميماً على نزع الخافض عن-

(٣) البقرة : ٦٥ البحر ١ / ٢٤٥

(٤) معاني الأخفش ١ / ١٠٢

(٥) الأنفال : ٦٠ البحر ٤ / ٥١٣

(٦) التوبة : ١٠١ البحر ٥ / ٩٣

وقال تعالى : " وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ^(١) " .
هذه قراءة والقراءة الثانية : ولو يرى الذين ظلموا إذ يروْنَ العذاب أَنَّ القُوَّةَ لِلَّهِ
جَمِيعاً " .

معنا قراءتان في هذه الآية الكريمة فعلى الأولى : يتحتمُّ أَنْ تكونَ
ترى بصرية لاتنصبُ إلا مفعولاً واحداً .

وعلى الثانية : يتحتمُّ أَنْ تكونَ يرى هنا بمعنى عَلِمَ .

فالتركيبُ هنا إذاً يقتضي أَنْ تكونَ يرى علمية تنصبُ مفعولين وقد
نبّه إلى ذلك الأخفش في معانيه ^(٢) .

كذلك ما قاله الفراء أيضاً عند قوله تعالى : " وَنَمَتَتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ
لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ^(٣) " . إذ يقول ^(٤) : " صار قوله عز وجل " وَنَمَتَتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ " .
يميناً كما تقول : حَلَفِي لأضربنَّكَ ، وبدا لي لأضربنَّكَ . وكلُّ فعل كان تأويله
كتأويل بلغني ، وقيل لي ، وانتهى إليّ ، فإنّ اللام وأنّ تصلحان فيه .
فتقول : قد بدا لي لأضربنَّكَ ، وبدا لي أَنْ أضربَكَ . فلو كان : وَنَمَتَتْ كَلِمَةُ
رَبِّكَ أَنْ يَمْلَأَ جَهَنَّمَ كان صواباً وكذلك " ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ
لَيْسَ جَنَّتهُمْ ^(٥) ولو كان أَنْ يسجنوه كان صواباً " .

(١) البقرة : ١٦٥ البحر ١ / ٤٧١

(٢) انظر معاني الأخفش ١ / ١٥٣ - ١٥٤

(٣) هود : ١١٩ البحر : ٢٧٣

(٤) معاني الفراء ٢ / ٣١

(٥) يوسف : ٣٥ البحر ٥ : ٣٠٥

نفهم من هذا : أنَّ الفعلَ يمكن أن يطلبَ مابعدَه فاعلاً ويمكن أن يطلبَه جواباً للقسم ودلالتهُ صالحةٌ لتلقّي هذين الأمرين على صورتين وهذا من غرائب التراكيب في العربية .

ومن التراكيب أيضاً التي كان لدلالة الفعل اللغوية فيها أثرها في الاقتضاء القول ، لأنه إنما يتعلّق بما يدلُّ على الكلام جملةً كان أو مفرداً في معنى الجملة وهذا معنى قول سيبويه (١) : "واعلم أنَّ قلتُ إنما وقعت في كلام العرب على أنَّ يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلتُ : زيدٌ منطلقٌ ، لأنه يحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخلُ قلتُ . ومالم يكن هكذا أسقط القول عنه (٢) . وتقول : قال زيدٌ إنَّ عمراً خيرُ الناس . وتصديقُ ذلك قوله جل ثناؤه "وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ" ولولا ذلك لقال : أَنَّ اللَّهَ . . . "

ويقول الفراء في هذا المعنى عند قوله تعالى : "وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ" (٣) : (٤) "ولا يجوز في الأموات النصب ، لأنَّ القول لا يقع على الأسماء إذا أضمرت وُصِفَها أو أظهرت ، كما لا يجوز قلتُ عبد الله قائماً ، فكذلك لا يجوز نصبُ الأموات ، لأنك مضمرٌ لأسمائهم ، إنما يجوز النصبُ فيما قبله القول إذا كان الاسم في معنى قولٍ ، من ذلك : قلتُ خيراً ، وقلتُ شراً ."

(١) الكتاب ١ / ١٢٢ ،

(٢) أي : لم يدخل القول عليه .

(٣) البقرة : ١٥٤ البحر ١ / ٤٤٨

(٤) معاني الفراء ١ / ٩٣

فترى الخير والشرَّ منصوبين لأنَّهما قولٌ ، فكأنَّك قلتَ : قلتُ كلاماً حسناً
أو قبيحاً ؟

فعلى هذا : ارتباطُ أموات ليست بتقول في الجملة وإنما هي مطلوبةٌ
للمضمر المحذوف والجملة وهي - هم أموات - يقع عليها القول أو هي
مقولةٌ لهذا القول .

ويقول أيضاً الفراء في هذا المعنى ^(١) : " والعربُ تقولُ : عجبْتُ من ظلمك
نفسَكَ فينصبون النفس ، لأنَّ تأويلَ الكاف رفع . ويقولون : عجبْتُ من
غلبتك نفسك ، فيرفعون النفس ، لأنَّ تأويلَ الكاف نصب . قَابَنَ على ذا ماورد
عليك " .

وإنَّما ذكرتُ هذا ، لبيان أنَّ نصبَ النفس في الجملة الأولى ورفعها في
الجملة الثانية إنّما اقتضاه العجب مضافاً إلى الظلم ، لأنَّ المعروف أنَّ
الإنسانَ لا يظلم نفسه ، واقتضى الرفعُ في الجملة الثانية العجب من
المضاف إلى الغلبة ، لأنَّ الشَّأنَ ألا تغلب الإنسانَ نفسه .

ويكرِّرُ الفراء هذا المعنى وهو : أنَّ القولَ إنّما يؤتَى به ليحكى ما كان
كلاماً فيقول في قول العرب ^(٢) : " قلتُ : إنَّك قائمٌ " فإنَّ مكسورة بعد
القول في كل تصرُّفه ، فإذا وضعتُ مكانَ القول شيئاً في معناه ممَّا
قد يحدثُ خفضاً أو رفعاً أو نصباً فتحتُ أنَّ ، فقلتُ : ناديتُ أنَّك قائمٌ ، ودعوتُ ،

(١) معاني الفراء ١ / ٩٦ .

(٢) معاني الفراء ١ / ١٨٠ .

وصحْتُ وَهْتَفْتُ . وذلك أنك تقول : ناديتُ زيداً ، ودَعَوْتُ زيداً ، وناديتُ
 بزيد ، وهتفتُ بزيد ، فتجد هذه الحروف تنفردُ ^(١) بزيدٍ وحده ، والقولُ لا يصلحُ
 فيه أن تقول : قلتُ زيداً ، ولا قلتُ بزيد . فنفدتُ الحكايةُ في القول ولم تنفدُ
 في النداء ، لاكتفائه بالأسماء .

إنما نضيفُ قولَ الفراءِ هذا إلى ماسبق أن أضفناه إليه ، لبيان أثر
 الدلالة اللغوية في الاقتضاء فالقولُ موضوعٌ للحكاية وإنما يحكى ما كان كلاماً
 لا قولاً أي ما كان معنى كاملاً فيه نسبة . ولذلك لا يكون بعد القول إلا ما كان
 جملةً فإذا وجدنا بعد القول مفرداً واكتفى القولُ به فإنه لابدٌ أن يكونَ ذلك
 المفرد في معنى الجملة نحو : قلتُ كلمةً ^(٢) .

ثم نجد له أيضاً في هذا المعنى عند قوله تعالى : "يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ
 لَكُمْ ^(٣) كلاماً جيداً . لما كان فعلُ الإرادة في الآية يطلبُ المستقبل ومثله
 أمرٌ حيثُ يقول ^(٤) : "ألا ترى أنك تقول : أمرتك أن تقوم ، ولا يصلحُ أمرتك
 أن قمت . فلما رأوا أن في غير هذين تكونُ للماضي والمستقبل استوثقوا
 لمعنى الاستقبال بكى وباللام التي في معنى كي . وربما جمعوا بين ثلاثهن
 أنشدني أبو ثروان :

أردتُ لكيما لا ترى لي عَثْرَةً وَمَنْ ذا الذي يُعْطَى الكَمَالَ فيَكْمُلُ ^(٥)

(١) أي لاحتياج إلى شيء وراءه ، بخلاف القول ، فلا تقول : قلتُ زيداً ، وتسكت .

(٢) المراد بالكلمة : ليس المصطلح النحوي وإنما هي بمعنى الحديث .

(٣) النساء : ٢٦ البحر ٣ / ٢٢٤

(٤) معاني الفراء ١ / ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٥) انظر الهمع ٢ / ٥

ثم يقول الفراء : وربما جمعوا بين ما ولا وإن التى على معنى الجحد . .
 وربما جعلت العرب اللام مكان أن فيما أشبه أردت وأمرت مما يطلب
 المستقبل . أنشدي الأنفي من بنى أنف الناقة من بنى سعد :
 أَلَمْ تَسْأَلِ الْآنْفِيَّ يَوْمَ يَسْؤِقْنِي وَيَزْعَمُ أَنَّي مُبْطِلُ الْقَوْلِ كَاذِبُهُ
 أَحَاوَلْ إِعْنَاتِي بِمَا قَالَ أَمْ رَجَا لِيَضْحَكَ مِنِّي أَوْ لِيَضْحَكَ صَاحِبُهُ
 والكلام : رجا أن يضحك مني . ولا يجوز : ظننت لتقوم . وذلك أن " أن "
 التى تدخل مع الظن تكون مع الماضي من الفعل . فتقول : أظن أن قد قام
 زيد ، ومع المستقبل ، فتقول : أظن أن سيقوم زيد ، ومع الأسماء فتقول :
 أظن أنك قائم . فلم تجعل اللام في موضعها ولاكي في موضعها إذ لم تطلب
 المستقبل وحده . وكلما رأيت أن تصلح مع المستقبل والماضي فلا تدخلن
 عليها كي ولا اللام ."

والذي يهمننا من كلام الفراء هنا أنه لما كان الفعل أَرَادَ وأَمَرَ ورجا في
 قول الأنفي يطلب المستقبل لأن الانسان لا يريد إلا في المستقبل ولا يأمر بشئ
 . ولا يرجوه إلا في المستقبل أيضاً كان هذا هو المصحح لوقوع لام التعليل
 مقام أن كما في الآية السابقة وكما في قوله تعالى : "وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ
 الْعَالَمِينَ" (١) ، ولا يجوز ذلك مع الفعل ظن كما قال الفراء ولا مع علم ولا مع
 حسب ، لأن الحسبان والعلم والظن يمكن أن يتعلقا بالماضي والمستقبل .
 ومناطق الفرق في ذلك هو دلالة الفعل المعجمية لادلالته النحوية .

وأكبر مثال على أثر دلالة الفعل المعجمية هذه في طلبها
 للأجزاء بعدها : كان التامة والناقصة وجعل التى من أفعال ا لشروع ومن أفعال

التحويل .

فكان ويكون : من الأفعال التي ترفعُ الأسماءَ وتنصبُ الأخبارَ ،
كقولك : كان زيدٌ قائماً ويكون عمرو ذاهباً ، والمصدرُ كهُوناً .

غيرَ أن ابنَ السراج في أصوله ذهبَ إلى أنها ليست أفعالاً في الحقيقة ولكنَّ فيها دلالةٌ على الزمان يقول ^(١) : "ولست بأفعال حقيقة . وإنما تدلُّ على الزمان فقط ، وذلك قولك : كان عبدُ الله أخاك ، وأصبح عبدُ الله عاقلاً ، لستَ تخبرُ بفعل فعله إنما تخبرُ أن عبدَ الله أخوك فيما مضى وأن الصباحَ أتى عليه وهو عاقل " .

ويقول في موضع آخر ^(٢) : المشبه بالفاعل على ضربين : ضربٌ منه ارتفع بكان وأخواتها ، وضربٌ آخر ارتفع بحروف شُبِّهَتْ بكان والفعل ، وأخواتُ كان : صارَ ، وأصبحَ ، وأمسى ، وظلَّ - وأضحى ، وما دامَ ، وما زالَ ، وليس " .

نفهم من هذا أن كانَ عند ابن السراج دون سائر الأفعال ، فهي وإن دلت على الزمان قد سُلِبَت الدلالة على الحدث .

وهذه قضيةٌ اختلف النحاةُ حولها اختلافاً كبيراً فمنهم من نفى دلالتها على الحدث ، ومنهم من مآل إلى أنَّ لها دلالةً على الحدث كسائر الأفعال .

فلما كانت وظيفةُ كان وأخواتها وظيفةُ الأدوات كان المنتظرُ أن تُعدَّ

(١) الأصول ١ / ٧٤

(٢) الأصول ١ / ٨١ - ٨٢ .

حرفاً من حروف المعاني لكنها لما كانت تتصرف تصرف الأفعال عوملت معاملةها . فإذا قلنا : كان زيد قائماً أو يكون زيد قائماً ، لاتعلق للفعل كان بجزءي التركيب . وإنما التعلق هنا بمضمون الجملة (١) .

ألا ترى أن الفعل ينقل زمن قيام زيد إلى الماضي كما في المثال الأول وإلى زمن المستقبل كما في المثال الثاني . بخلاف الأفعال المتعدية نحو ضرب زيد عمراً . فالحدث وهو الفعل ضرب يطلب زيدا فاعلاً له ويطلب عمراً معمولاً وقع عليه الحدث .

هذا بخلاف الفعل اللازم نحو : قام زيد ، فإن القيام يطلب زيدا فاعلاً له . وقد فرق سيبويه تفرقة جيدة بين المرفوع والمنصوب في نحو : كان زيد قائماً . والمرفوع والمنصوب في نحو : ضرب زيد عمراً . عاقداً بذلك موازنة بين الأفعال المتعدية والأفعال الناسخة مبيّناً أن المرفوع والمنصوب مع الأفعال الناسخة هما شيء واحد ، لأن القائم هو زيد وزيد هو القائم وأما المرفوع والمنصوب مع الأفعال المتعدية فمختلفان إذ في هذه الأفعال يمكن الاقتصار على الفاعل فيقال : ضرب زيد . بخلاف الناسخة فإن الكلام معها لا يتم إلا بذكر المنصوب فلا يجوز أن يقال : كان زيد ولا ظننت زيدا بل لابد من ذكر الخبر مع كان والمفعول الثاني مع ظن يقول سيبويه (٢) : " ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول " .

(١) من هنا كان الفرق بين الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر والأفعال التي تنصب مفعولين

ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، لأن الأولى إنما تطلب مضمون الجملة مثل ظن وأخواتها . أما الثانية : فإنما تطلب الجزئين معا : مثل : أعطيت محمداً كتاباً . وكسوت زيدا ثوباً .

ثم نراه في موضع آخر من كتابه يمثّل كان بالفعل المتعدّي يقول ^(١) : " وتقول : كَنّاہم ^(٢) ، كما تقول ضربناہم " .

بهذا نستطيع القول : إن كان تقتضي المرفوع والمنصوب بعدها وإن هذا المرفوع والمنصوب يتساويان في الطلب وفي صلاحية كل منهما أن يقع موقع الآخر .

فمن الأول ماجاء عن الفراء عند توجيه قوله تعالى : " أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ " ^(٣) حيث يقول ^(٤) : " الآية منصوبة وأن في موضع رفع . ولوقلت : أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ " بالرفع . أن يعلمه تجعل أن في موضع نصب لجاز ذلك " .

ومن الثاني ماجاء عنه أيضاً في معانيه حيث يقول ^(٥) : " والعرب تجعل النصب في أيّ هذين الحرفين أحبوا . قال حسّان :

كَأَنَّ خَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ^(٦)
وهو أبين في المعنى : " أن تجعل الفعل في المزاج ، وإن كان معرفة ، وكل صواب . تقول : كان سيدهم أبوك ، وكان سيدهم أباك ، والوجه أن تقول : كان سيدهم أبوك ، لأن الأب اسم ثابت والسيد صفة من الصفات " .

(١) المصدر السابق : ٤٦

(٢) في هذا شاهد على تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها .

(٣) الشعراء : ١٩٧ البحر ٣٩/ ٧

(٤) المعاني للفراء ٢٨٣/ ٢

(٥) معاني الفراء ٢١٥/ ٣

(٦) انظر الكتاب ٤٩/ ١

فقد ترفعُ كان اسماً وخبراً وهذه الناقصة . وقد ترفعُ اسماً واحداً كقولك : كان الأمرُ وكانت القِصةُ أي : وقع الأمرُ ووقعت القِصةُ وهذه تسمى التامة المكتفية . يقول سيبويه ^(١) : "وقد يكونُ لكانَ موضعٌ آخرُ يقتصرُ على الفاعل فيه تقول : قد كان عبداً لله ، أي قد خلق عبداً لله . وقد كان الأمرُ ، أي وقع الأمرُ . وقد دام فلانُ أي ثبت . كما تقول رأيتُ زيداً تريد رؤية العين ، وكما تقول أنا وجدته تريد وجدان الضالة ، وكما يكون أصبح وأمسى مرةً بمنزلة كان ، ومرةً بمنزلة قولك استيقظوا وناموا "

بهذا يتضح لنا أن الفعل كان إذا جعلته عبارةً عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر ، لأنه دلّ على الزمان فقط ، تقول : كان زيدٌ عالماً ، وإذا جعلته عبارةً عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر ، لأنه دلّ على حدث وزمان ، تقول : كان الأمرُ وأنا أعرفه مُد كان أي مُد خلق .

ومن الشواهد على كان التامة هذه قوله تعالى : "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ" ^(٢) ، يقول الأخفش ^(٣) : "وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُ تَقَاضُونَ ذُو عُسْرَةٍ فعليكم أَنْ تنظروا إلى الميسرة. وقال بعضهم : فَنَظِرَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَجْعَلْ لَكَانَ خَبِيراً مَضْمِراً ، وجعلتْ كان بمنزلة وقع " . وقال : "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً" ^(٤) أي : تقع ^(٥) تجارةٌ حاضرةٌ .

(١) الكتاب ١ / ٤٦

(٢) البقرة : ٢٨٠ البحر ٢ / ٣٣٩

(٣) معاني الأخفش ١ / ١٨٨ - كذلك ينظر معاني الفراء ١ / ١٨٦

(٤) البقرة : ٢٨٢ البحر ٢ / ٣٥٢

(٥) معاني الأخفش ١ / ١٨٩

وقد يكون فيها النصبُ على ضمير الاسم ، إلا أن تكون تلك تجارة » .
وقال : " إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ^(١) .

يقول الأخفش ^(٢) : " فقله : « إلا أن تكون تجارة » ، استثناء
خارج من أول الكلام ، وتكون "هي" تقع " في المعنى ، وهي كان التي
لا تحتاج إلى الخبر ، فلذلك رفع التجارة " .

وربما ألغيت كان في بعض التراكيب وهذا مما يستأنس به ، لأن وظيفتها
وظيفة حروف المعاني . وماورد من ذلك قول الشاعر ^(٣) :
فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام .

إذاً لا مانع من إلغاء كان لما كانت وظيفتها وظيفة حروف المعاني .

(١) النساء : ٣٩ . البحر ٣ / ٢٢٩ - ٢٣١

(٢) معاني الأخفش ١ / ٢٣٤ .

(٣) أنظر شرح أبن عقيل ١ / ٢٧٩ .

هذا ما كان من أمر التمثيل بكان ومدى دلالتها اللغوية في اقتضائها
لما بعدها .

أما جعل فالأمر كذلك معها كالذي في كان إذ لدالتها المعجمية أثر
في اقتضاء الأجزاء بعدها وذلك فيما إذا كانت للشروع والإنشاء نحو : جعل
السائق يحدو ، فتقتضي اسماً وخبراً هو جملة فعلية .

أما إذا كانت للتحويل نحو قوله تعالى : "فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً" (١)
فتقتضي جزأين مفردين . وهكذا .

إذاً دلالتها اللغوية هي التي سوّغت مجيئها تارةً للشروع وأخرى
للتصيير والتحويل .

الفصل الأول :

ثانيًا :

ب / التّضمين

التضمن

قد يضمن فعلٌ معنى فعل آخر فيقتضى اقتضاه ، إن كان متعدّياً بنفسه تعدّى بنفسه وإن كان بحرفٍ تعدّى بحرف . وفي هذا يقول السّهيلي في نتائجه ^(١) : "وربما كان الفعل يتعدّى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف ، فيدخل الحرف من أجله ، فالأوّل نحو : نصّحتُ لزيد ^(٢) ، وشكرتُ له ، وكلّيتُ له : المفعولُ في هذا كَلِّه محذوفٌ ، والفعلُ واصلٌ إلى ما بعده بحرف . . . ولكنّهم يقولون : نصّحتُ زيدا ، فيسقطون الحرف ، لأنّ النصيحة متضمّنة للإرشاد ، فكأنّهم قالوا : أرشدتُ زيدا " .

ثم يستطرذ السّهيلي ذاكراً بعض الأمثلة على ذلك منها : يقول ^(٣) : "وأما قولهم : سَمِعَ اللّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فمفعولُ سَمِعَ محذوفٌ ، لأنّ السمعَ متعلّقٌ بالأقوال والأصوات دون ماعداها ، فاللامُ على بابها ، إلّا أنّها تؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع ، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد وهو الاستجابة لمن حمده " .

ومن تضمن الفعل الطالب أيضاً ما جاء في المغني عند زيادة الباء في نحو قوله تعالى : " كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً " ^(٤) يقول ابن هشام ^(٥) : "وقال

(١) النتائج : ٣٥٢

(٢) انظر الجمل في النحو : للزجاجي : ن / على توفيق الحمد ، دار الأمل ط / الأولى ص / ٣١ .

(٣) النتائج : ٣٥٣

(٤) الرعد : ٤٣ البحر : ٤٠٠

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب دار الفكر ص ١٤٤ ، وانظر المعاني للفراء ٢ / ١١٩

الزجاج : دخلت لتضمّن كفى معنى اكتفٍ ، وهو من الحسن بمكان . . . " .
وهناك من النماذج القرآنية ما يشهد على تضمين الفعل الطالب معنى
فعل آخر ، من ذلك قوله تعالى : "إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ" ^(١) يقول الفراء : وهو
يوجّه هذه الآية الكريمة ^(٢) : "والى السبيل ، وللسبيل . كل ذلك جا نز في
كلام العرب . يقول : هديناه : عرفناه السبيل " . وفي موضع آخر ^(٣) يقول :
أي أعلمناه طريق الخير ، وطريق الشر " .

ويقول أيضاً عند توجيه قوله تعالى : "يَشْرَبُ بِهَا" ^(٤) ويشربها :
^(٥) "لا سواء في المعنى ، وكأن يشرب بها : يروى بها ، وينقع . وأما يشربونها
فبين ، وقد أنشدني بعضهم .
شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَّ خَضِرٌ لَهْنَ نَثِيجُ
ومثله : إنه ليتكلم بكلام حسن ، ويتكلم كلاماً حسناً ومثله أيضاً قوله تعالى
: "وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ" ^{(٦) - (٧)} .

ولهذا التّضمين أثرٌ واضحٌ في تعدّد المقتضي أو تغيير صورة المقتضى
إذ الملاحظ في بعض الأساليب أنّ الفاعل قد يظهر في صورة

(١) الإنسان : ٣ البحر ٨ : ٣٦٤

(٢) معاني الفراء ٣ / ٢١٤

(٣) المصدر السابق نفسه ٣ / ٢٣٧

(٤) الإنسان - ٦ البحر ٨ : ٣٩٥

(٥) المعاني ٣ / ٢١٥

(٦) البلد : ١٠ البحر ٨ : ٤٧٦

(٧) انظر المعاني للفراء ٣ / ٢٦٤

المجرور ، لاعتبارات بلاغية وقد نبّه إلى ذلك الفراء عند قوله تعالى : "كَفَى
بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا" ^(١) "وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ : وَكَفَى بِرَبِّكَ .
وَكَفَى بِاللّٰهِ وَكَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ يَقُولُ : ^(٢) "فَلَوْ أَلْقَيْتُ الْبَاءَ كَانَ الْحَرْفُ
مَرْفُوعًا ، كما قال الشاعر :

ويخبرني عن غائب المرء هديّ كفى الهدى عما غيب المرء مخبراً

وإنما يجوز دخول الباء ^(٣) في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه ، ألا
تري أنك تقول : كفاك به ونهاك به وأكرم به رجلاً ، وبئس به رجلاً ، ونعم به
رجلاً ، وطاب بطعامك طعاماً ، وجاد بثوبك ثوباً . ولو لم يكن مدحاً أو ذمّاً
لم يجر دخولها ، ألا ترى أن الذي يقول : قام أخوك أوقعد أخوك لا يجوز له
أن يقول : قام بأخيك ولا قعد بأخيك ، إلا أن يريد قام به غيره وقعد به " .

من كلّ ما تقدّم يتبيّن لنا أن لدلالة الفعل المعجمية أثراً في الطلب
والاقتضاء كما كان الأمر كذلك مع دلالة النحوية . كذلك الأمر في
التضمن إذ يقتضي المتضمن كلّ ما يقتضيه الفعل المتضمن من التعدّي
واللزوم .

(١) بني إسرائيل : ١٤ البحر ٦/ ١٥

(٢) معاني الفراء ١١٩/ ٢ وانظر المصدر نفسه ١٣٩/ ٢ آية ٢٦ الكهف "ابصر به واسمع" .

(٣) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ، دار الفكر ، ص ١٤٤

الفصل الأول :

ثالثاً :

الأمور التي توجّه حدث الفعل مثل بنائه للمفعول ودخول
الزوائد عليه .

الأمر التي توجه حدث الفعل

عرفنا فيما مضى أنّ لدلالة الفعل اصطلاحيةً كانت أو معجميةً أثراً في اقتضاء الأجزاء بعده ، وسنعرّف هنا في هذا المقام أنّ لدلالة صيغته أيضاً أثراً في هذا الاقتضاء والطلب مثل بنائه للمفعول ، ودخول الزوائد عليه .
من هنا ومن دلالة صيغة الفعل هذه كانت هناك أمورٌ توجه حدث الفعل ، لها أثرٌ في اقتضاء الأجزاء وطريقاً .

أجلّ هذه الأمور وأعظمها إبانةً مدى قصوره وتعدّيه . يقول في هذا الشأن ابن يعيش ^(١) : "اعلم أنّ الأفعال على ضربين متعدٍّ وغير متعدٍّ" . فالمتعدّي : ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل والتعدّي التّجاوز . . . أي إنّ الفعل تجاوزَ الفاعل إلى محلّ غيره . وذلك المحلّ هو المفعول به . . . فكلّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدٍّ نحو ضربَ وقتلَ ألا ترى أنّ الضربَ والقتلَ يقتضيان مضروباً ومقتولاً ، ومالم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازمٌ غير متعدٍّ نحو قامَ وذهبَ ، ألا ترى أنّ القيامَ لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهابَ . . وكذلك القيام بخلاف ضربَ وأشباهه" .

هذا الفعل المتعدّي على ثلاثة أضرب : متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ ومنها : أفعالُ الحواس كلّها . إذ تتعدّي هذه إلى مفعولٍ واحدٍ نحو : أبصرته وشممته وذقته ولمسته وسمعته فكلٌّ واحدٍ من هذه الأفعال يقتضي مفعولاً ممّا تقتضيه تلك الحاسة .

ومتعدٍّ إلى اثنين : وهو على ضربين : أحدهما : مايتعدَّى إلى مفعولين الأول منهما غير الثاني . والآخر : مايتعدَّى إلى مفعولين الثاني هو الأول. ومتعدٍّ إلى ثلاثة : وهو أفعال منقولة ^(١) مما كان يتعدَّى إلى مفعولين نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلاً . فأعلم منقول من علم وقد كان مما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما هو الأول وصار بعد نقله بالهمزة يتعدَّى إلى ثلاثة . يقول سيبويه مشيراً إلى باب الفاعل الذي يتعدَّاهُ فعله إلى ثلاثة مفعولين ^(٢) : "وذلك قولك : أَرَى اللَّهَ بَشْرًا زَيْدًا أَبَاكَ ، وَنَبَاتٌ زَيْدًا عَمْرًا أَبَا فَلَانَ ، وَأَعْلَمَ اللَّهَ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرًا مِنْكَ . . . " .

ولتعدية الفعل أسبابٌ ثلاثة : الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر . هذه الثلاثة تتصل بغير المتعدِّي فتصيرُه متعدِّياً وبالتعدِّي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين . وتتصل الهمزة بالمتعدِّي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة يقول ابنُ يعيش هنا ^(٣) : "فإذا أردتَ أنْ تعدِّي ما كان لازماً غيرَ متعدٍّ إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة وهي الهمزة وتضعيفُ العين وحرف الجرِّ . فأما الأولُ : وهو زيادةُ الهمزة في أوله فنحو ، ذهب وأذهبته وخرج وأخرجته قال الله تعالى : " أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ " ^(٤) " وقال : " كَمَا أَخْرَجَ آبَاؤُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ " ^(٥) . . . " .

(١) انظر شرح المفصل ٦٤/ ٧

(٢) الكتاب ١/ ٤١

(٣) شرح المفصل ٦٥/ ٧

(٤) الأحقاف : ٢٠ البحر ٨ : ٦٢

(٥) الأعراف : ٢٧ البحر ٤/ ٢٨٣

وأما التضعيفُ فنحو قولك : فَرَحَ زيدٌ وفَرَّحْتَهُ وغَرِمَ وغَرَّمْتَهُ ونَبَلَ ونَبَّلْتَهُ ونَزَلَ ونَزَّلْتَهُ وأما حروفُ الجر فنحو قولك : مررتُ بزيدٍ ونَزَلْتُ على عمرو فهذه الحروفُ إمَّا دخلت الاسمَ للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم^(١) " .

ومن أصناف الفعل أيضاً ومن الأمور التي توجّه حدثه بناؤه للمفعول . فبناءُ الفعل للمفعول يؤدي إلى حذف الفاعل ويحلُّ المفعول محلَّ الفاعل ، هذا إذا كان الفعل متعدياً لواحد . فإذا كان متعدياً لاثنتين يحلُّ المفعول الأول محلَّ الفاعل . وقد كرّر سيبويه^(٢) التنبية على أنّ هذا التحويل لا يترتب عليه اقتضاء الفعل لمفعول آخر بدل الذي تحوّل إليه الإسناد .

يقول ابن أبي الربيع في باب ما لم يُسمَّ فاعله^(٣) : " فإذا قلت : قامَ زيدٌ ، وضربَ زيدٌ ، فهذا وما أشبهه بُني للإسناد إلى الفاعل ، ولذلك أخذنا من الحدّث . وإذا قلتَ ضربَ زيدٌ فهذا وما أشبهه بُني للإسناد إلى المفعول به . وعمدةُ الأوّل الفاعل ، وعمدةُ الثاني المفعول به ، لأنَّ الفعل بُني لهما ، والعُمْدُ هي التي تُرفع والفضلاتُ تُنصب " .

ثم يستطرد قائلاً أيضاً^(٤) : " والعربُ أتت بالمفعول فضلةً في بناء

(١) وذلك لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه ، لأنها أفعال ضعفت عرفاً واستعمالاً فوجب تقويتها

بالحرف ، انظر شرح المفصل ٦٥/ ٧

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٢- ٤٣ ، وانظر شرح المفصل ٦٩/ ٧

(٣) البسيط لابن أبي الربيع : ٩٥١

(٤) البسيط : ٩٥٣

الفاعل ، ولم تأت بالفاعل فضلةً في بناء المفعول ، ومثال ذلك : أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، تَرَفَعُ زَيْدًا ، لِأَنَّهُ الَّذِي أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفَعْلُ ، وَتَنْصِبُ عَمْرًا ، لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ جَاءَتْ لِبَيَانِ مُتَعَلِّقِ الضَّرْبِ ، وَلَيْسَ الْفَعْلُ طَالِبًا لَهَا بِبِنْيَتِهِ ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُهَا الْفَعْلُ بِحُرُوفِهِ " .

(فَإِذَا قَالُوا ضَرَبَ زَيْدٌ ، عَمْرٌ) لَمْ يَأْتُوا بِالْفَاعِلِ مَنْصُوبًا بَلْ أَتَوْا بِهِ مَرْفُوعًا بِإِضْمَارِ فَعْلٍ وَلَمْ يَأْتُوا بِهِ فَضْلَةً مَنْصُوبًا .

أَثَبْتُ هَذَا (مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ) حَسَبَ مَا رَجَّحَهُ أَسْتَازِي الْمَشْرِفُ .
وَيَقُولُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا ^(١) : " الَّذِي أَوْجَبَ رَفْعَ الْفَاعِلِ هُوَ كَوْنُ الْفَعْلِ أَخَذَ مِنَ الْحَدَثِ وَبُنِيَ لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهِ ، وَإِذَا غَيَّرْتَ ضَرَبَ إِلَى ضَرْبٍ ، صِرْتَ بَلَا شَكٍّ طَالِبًا بِبِنْيَتِهِ الْمَفْعُولَ ، كَمَا طَلَبَ بِبِنْيَتِهِ الْفَاعِلُ " .
لَأَجْلِ هَذَا كُلُّهُ كَانَ الْفَعْلُ مَنْبَعَ التَّغْيِيرِ فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، فَأَيُّ تَغْيِيرٍ فِيهِ يَتَّبَعُهُ تَغْيِيرٌ فِيمَا يَقْتَضِيهِ .

مِنْ هُنَا كَانَ لِهَذَا التَّغْيِيرِ أَثَرُهُ فِي اقْتِضَاءِ الْمَعْمُولَاتِ بَعْدَهُ .
وَمِمَّا يَشْهَدُ عَلَى أَنَّ مَنْبَعَ التَّغْيِيرِ فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الْفَعْلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : " وَلَا تَسْمَعْ الصُّمُّ الدُّعَاءَ " ^(٢) يَقُولُ الْفَرَّاءُ ^(٣) : " تَرَفَعُ الصُّمُّ ، لِأَنَّ الْفَعْلَ لَهُمْ " وَقَدْ قَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ " وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ ، نَصَبَ الصُّمِّ بِوَقُوعِ الْفَعْلِ عَلَيْهِ " .

يَتَّضِحُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَغْيَرُ التَّرْكِيْبُ فِي الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّ الْفَعْلَ عَلَى

(١) المصدر السابق نفسه ٩٥٣ - ٩٥٤ .

(٢) الأنبياء : ٤٥ البحر ٦ : ٣١٤ .

(٣) معاني الفراء ٢ / ٢٠٥ .

هذه القراءة من أَسْمَعَ وأَسْمَعَ تقتضي مفعولين ولذلك نُصِبَ الصِّمُّ والدُّعَاءُ مفعولين للفعل .

ومثّل ذلك أيضاً قوله تعالى : " وَتَرَى النَّاسَ سَكَرَى وَمَا هُمْ بِسَكَرَى " ^(١) يقول الفراء ^(٢) : " وقد ذكر أن بعض القراء قرأ ه وَتَرَى النَّاسَ " وهو وجه جيّد يريد : مثل قولك : رُئِيتَ أَنَّكَ قَائِمٌ ورُئِيتُكَ قَائِمًا فتجعل سكارى في موضع نصب لأنّ تَرَى تحتاجُ إلى شيئين تنصبهما ، كما يحتاج الظنّ . ومثله قوله تعالى : لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٣) ^(٤) . ومثله أيضاً قوله تعالى : " نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ " ^(٥) يقول الفراء عند توجيه هذه الآية ^(٦) : " كذا قرأها القراء . وقرأها الأعمش وعاصم والحسن " نَزَلَ بِهِ بالتشديد . ونصبوا " الرُّوحُ الْأَمِينُ " وهو جبريل " عَلَى قَلْبِكَ " يتلوه عليك . وَرَفَعَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ الرُّوحُ الْأَمِينُ وَخَفَّفُوا نَزَلَ وهما سواء في المعنى " .

وقوله تعالى : " وَيَرَى فِرْعَوْنُ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا " ^(٧) يقول الفراء عند هذه الآية أيضاً ^(٨) : " هكذا قراءة أصحاب عبد الله بالياء والرفع .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | الحج : ٢ |
| (٢) | المعاني ٢ / ٢١٤-٢١٥ |
| (٣) | النور : ٥٧ البحر ٦ : ٤٦٧ . والقراءة الأخرى : " بحسبه " بالياء ، فالنذية مرفوعة |
| (٤) | انظر معاني الفراء : ٢ / ٢٥٩ |
| (٥) | الشعراء : ١٩٣ البحر ٧ / ٣٩ |
| (٦) | المعاني ٢ : ٢٨٤ |
| (٧) | القصص : ٦ البحر ٧ : ١٠٤ |
| (٨) | معاني الفراء ٢ : ٣٠٢ |

وَالنَّاسُ بَعْدُ يَقْرَأُونَهَا بِالنُّونِ : وَتَرَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا "بالنصب" ولو قرئت بالياء ونصب فرعون ، يريد : وَيُرَىٰ اللَّهُ فِرْعَوْنَ كَانَ الْفَعْلُ لِلَّهِ وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا قَرَأَهُ " .

ويقول الفراء أيضاً عند قوله تعالى : " غُلِبَتِ الرُّومُ " (١) : " (٢) الْقُرَاءَةُ مُجْتَمِعُونَ عَلَىٰ غُلِبَتْ " إِلَّا ابْنُ عَمْرٍو فَإِنَّهُ قَرَأَهَا غَلِبَتْ الرُّومُ . . . " .

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى : " إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ " (٣) يقول الفراء : (٤) " ترفع السلاسل والأغلال ، ولو نصبت السلاسل وقلت : يَسْحَبُونَ ، تريد يَسْحَبُونَ سَلَّاسِلَهُمْ فِي جَهَنَّمَ " .

وقد تنقل صيغة الفعل إلى صيغة الاسم ، ذكر ذلك الفراء في معانيه عند تحليل قوله تعالى : " أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن يَتَّخِذُوا " (٥) " أَن هُنَاكَ قِرَاءَةٌ أُخْرَى تَرَوَى عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ وَهِيَ : " أَفَحَسِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا " يقول الفراء (٦) : " فَإِذَا قُلْتُ : أَفَحَسِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَن رَفَعْتُ وَإِذَا قُلْتُ : " أَفَحَسِبَ كَانَتْ أَن نَصَبًا " .

بهذا يتضح لنا جلياً أَنَّ للصيغة دخلاً في الطلب واقتضاء الأجزاء بعدها ، كما كان لدلالاتها النحوية واللغوية دخل أيضاً في هذا الطلب والاقترضاء .

(١) الروم : ٢ البحر ٧ / ١٦٠

(٢) معاني الفراء ٢ / ٣١٩

(٣) المؤمن : ٧١ البحر ٧ / ٤٧٥

(٤) معاني الفراء ٣ / ١١

(٥) الكهف : ١٠٢ البحر ٦ / ١٦٢

(٦) معاني الفراء : ٢ / ١٦٠-١٦١

الفصل الأول :

رابعاً :

الفرق بين الفعل المتصرّف والجامد في ترتيب
أجزاء الجملة .

الفرق بين المتصرف والجامد في ترتيب أجزاء الجملة

لقد تنبّه القدماءُ إلى أثر التصرف والجمود فيما يقتضيه الفعل ، وقد انتهوا إلى أن الفعل إذا كان متصرفاً فإنه يكون له استعمالاتٌ متعدّدة ، وقد نبّه سيبويه على ذلك وهو يذكرُ كان الناقصة والتامة ووَجَدَ التي تنصبُ مفعولين والتي تنصبُ مفعولاً واحداً ، ثم انتقل بعد ذلك إلى ليس فقال : ^(١) "فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعتُ موضعاً واحداً ^(٢) ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر " .

يريد سيبويه بذلك : أن الجامد لا يتصرف تصرف الفعل الآخر . ومن ثم لا يجوز التقديم والتأخير معه كما يجوز ذلك مع المتصرف . يقول مبيناً أثر هذا | لتصرف في ترتيب الأجزاء ^(٣) : " وإن شئت قدّمت وأخرت فقلت كُسي الثوبَ زيدٌ ، وأعطيتُ المالَ عبد الله كما قلت ضربَ زيداً عبد الله . فأمره في هذا كأمر الفاعل " .

ويقول أيضاً مبيناً أثر الجمود في اقتضاء الفعل للأجزاء بعده وترتيبها ^(٤) : " وذلك قولك ما أحسنَ عبد الله ! زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسنَ عبد الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيلٌ ولم يتكلم به " .

(١) الكتاب ١ / ٤٦

(٢) يعني أنها جامدة لا تتصرف .

(٣) الكتاب ١ / ٤٢

(٤) الكتاب ١ / ٧٢-٧٣

ولا يجوز أن تقدّم عبد الله وتؤخّر ما ولا تزيل شيئاً عن موضعه ،
ولا تقول فيه : ما يُحسّن ، ولا شيئاً ممّا يكون في الأفعال سوى هذا " .

من كلّ ذلك يظهر لنا أنّ هذا الاتّساع في الاستعمال للمتصرّف
وجواز التقديم والتأخير معه ، كلّ ذلك لا يتأتّى مع الجامد الجموده وضعفه عن
مرتبة المتصرّف .

من هنا كان الفرق بين الفعل المتصرّف والجامد في ترتيب أجزاء
الجملة واقتضائها .

١
الفصل الأول :

خامساً :

أصول التعليق

أصول التعليق

لايطلبُ عاملان معمولاً واحداً

للتعليق أصولٌ نشأت عنها بعضُ أبواب النحو ، وأولها : لا يطلبُ فعْلان معمولاً واحداً . وقد نشأ عنه بابُ التنازع .

الثاني : لا يطلبُ أيضاً الفعلُ الاسمَ وضميره ، وقد نشأ عنه بابُ الاشتغال .
فأمَّا التنازعُ فقد وضعَ النحاةُ حوله أصلاً يقول : إنه لا يجوز أن يتسلَّطَ عاملان على معمولٍ واحد ففي نحو : ضربتُ وضربني ^(١) زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيداً ، العاملُ في اللفظ . كما يقول سيبويه أحدُ الفعَلين .
وأما في المعنى فكلاهما يطلبُ الاسمَ ، ولكن لا يظهرُ في اسم واحد رفعٌ ونصبٌ .

والنحاةُ متفقون على أنه يجوز أن يعملَ أحدُ العاملين ، ولكن البصريين اختاروا أن يعملَ الفعلُ الأخير واختار الكوفيون أن يعملَ الفعلُ الأول .

وأصلُ التنازع ^(٢) أن يكون بين عاملين في معمول واحد ، وقد يتنازع ثلاثة ، وقد يكون المتنازع فيه متعدداً - وفي الحديث ^(٣) : تسبَّحون

(١) انظر الكتاب ١ / ٧٣

(٢) انظر التصريح ١ / ٣١٦

(٣) شاهده : تنازع الثلاثة يسبحون ٠٠٠ في اثنين الطرف دبر ونائب المصدر ثلاثا فأعمل الأخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثاً على المفعولية المطلقة .

وَتَكْبَرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ .

ولا تنازع بين حرفين ^(١) وإن أجازاه ابن العِليج ^(٢) . مستدلاً بقوله تعالى :
"قَدْ لَمْ تَفْعَلُوا" ^(٣) وَرَدَّ بَأَنَّ إِنَّ تَطْلُبُ مَثْبُتًا وَلَمْ تَطْلُبُ مَنْفِيًّا . ولا تنازع أيضاً
بين جامدين وإن أجازاه المبرد ^(٤) في فعل التعجب نحو: ما أحسن وأجمل
زيداً، وأحسن وأجمل بعمره .

ولا يقع التنازع كذلك في عاملٍ مكرّر للتقوية والتوكيد . نحو : "هيهات
هيهات العقيق" ونحو : إِيَّاكَ إِيَّاكَ اللاحقون .
ولا يقع أيضاً في الاسم المرفوع الواقع بعد إلا نحو : ما صاب قلبي
وأضناه إلا كواعب .

العامل فيه :

أحدهما : السابق ^(٥) أو الثاني باتفاق الفريقين لأنّ إعمال كل منهما
مسموعٌ من العرب .
لكنّ هناك خلافاً بين الفريقين في الأولى منهما بالعمل : فقد ^(٦) ذهب
الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو : أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَأَكْرَمْتُ

(١) لأنّ الحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات .

(٢) انظر التصريح ٣١٧/١

(٣) البقرة : ٢٤ البحر ١٠٦/١

(٤) انظر شرح الأشموني ١٠٠/٢

(٥) انظر الهمع ١٠٩/٢ ، التصريح ٣١٩/١

(٦) انظر الإنصاف : ٨٣/١ م - ١٣

وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ أَوْلَى ، وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ
إِعْمَالَ الْفِعْلِ الثَّانِي أَوْلَى .

وَالْأَسْبَقُ عِنْدَ الْكُوفِيَّةِ أَحَقُّ لِسَبْقِهِ وَلِسَلَامَتِهِ مِنْ تَقْدِيمِ مَضْمَرِهِ عَلَى
مَفْسَّرِهِ^(١) .

وَالْأَقْرَبُ مِنَ الْعَامِلِينَ أَحَقُّ بِالْعَمَلِ مِنَ الْأَسْبَقِ عِنْدَ الْبَصَرِيَّةِ لِقَرْبِهِ
وَلِسَلَامَتِهِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ .

فَإِنَّ أَعْمَلَنَا الْأَوَّلَ فِي الْمُنْتَازِعِ فِيهِ عَلَى اخْتِيَارِ الْكُوفِيِّينَ أَعْمَلَنَا الْأَخِيرَ فِي
ضَمِيرِهِ مَرْفُوعاً كَانَ أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مَجْرُوراً ، وَإِنَّ أَعْمَلَنَا الثَّانِي عَلَى اخْتِيَارِ
الْبَصَرِيِّينَ أَعْمَلَنَا الْأَوَّلَ فِي ضَمِيرِهِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً فَقَطْ وَلَا يَحْذِفُونَهُ ، لِأَنَّهُ
عِمْدَةٌ وَإِنْ لَزِمَ مَعَهُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ وَعَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخَّرٍ فِي الْفِعْلِ
وَالرَّتْبَةِ إِلَّا أَنَّهُ مَغْتَفَرٌ^(٢) فِي هَذَا الْبَابِ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ : الْعَامِلُ فِيهِ كِلَاهُمَا^(٣) إِنْ اتَّفَقَا فِي الْإِعْرَابِ الْمَطْلُوبِ نَحْوُ :
قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ فَجَعَلَهُ مَرْفُوعاً بِالْفَعْلَيْنِ كَمَا يُسْنَدُ لِلْمَبْتَدَأِ خَبْرَانِ ، وَكَمَا يُرْفَعُ
مَنْطَلَقَانِ فِي زَيْدٍ وَعَمَرُو مَنْطَلَقَانِ بِالْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعاً ، لِأَنَّهُمَا
يَقْتَضِيَانِهِ ، وَالْجَمْعُ مَنَعُوا ذَلِكَ حَذْراً مِنْ اجْتِمَاعِ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ
وَذَلِكَ مَفْقُودٌ فِي الْخَبَرَيْنِ عَنْ مَبْتَدَأٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ " .

غَيْرَ أَنَّ هَشَاماً وَالْكَسَائِيَّ^(٤) وَالسَّهِيلِيَّ يُوجِبُونَ حَذْفَ الضَّمِيرِ

(١) انظر الهمع ١٠٩/٢ ، والمقتضب ٧٣/٤ .

(٢) انظر التصريح ٣٢٠/١ .

(٣) انظر الهمع ١٠٩/٢ وانظر شرح الأشموني والصبان ١٠٢/٢ .

(٤) انظر التصريح ٣٢١/١ ، وانظر أبا القاسم السهيلي : ٢٨٠ .

المرفوع على الفاعلية هرباً من الإضممار قبل الذكر .
نفهم من هذا أن إعمال أحد العاملين يعلق الآخر عن العمل في ذلك
الاسم فيعمل بدوره في ضميره إن ارتضاه القياس ولم يأبه .
وقد عرض ابن مضاء ^(١) لقضية التنازع وفصل القول فيها بما لا يخرج
عن مقالات النحاة السابقين .

لا يطلب الفعل الاسم وضميره :

من أصول التعليق أيضاً أن الفعل لا يطلب الاسم وضميره ، وذلك في
نحو : زيدا ضربته ، لا يجعلون زيدا مطلوباً لضرب ، لأن ضرب قد نصب
ضميره - ضمير زيد .

من هنا نشأ عندنا في النحو باب يدعى باب الاشتغال ويقدر النحاة لهذا
الاسم المنصوب ناصباً .

يقول سيبويه ^(٢) : " وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على
إضممار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم
لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ها هنا مبنى على هذا
المضمر " .

فعلى هذا كان الأساس الذي دفع النحاة إلى القول بالاشتغال هو أنه
لا يجوز أن يتعدى الفعل إلى الاسم وضميره ، ولما كان في نحو: زيدا ضربته
الاسم وهو زيد هو الضمير نفسه ، لذلك قال النحاة : إن الفعل مشغول
بالضمير ويقدر أن الاسم وهو زيد ناصباً .

(١) انظر الرد على النحاة لابن مضاء : ٩٣ .

(٢) الكتاب ٨١/٨ .

العاملُ فيه ، وقد ذهب جمهورٌ^(١) البصريين إلى أنَّ العاملَ أو الناصبَ فيه فعلٌ محذوفٌ مضمرٌ وجوباً .

يقول ابنُ الأنباري في إنصافه^(٢) : "وأما البصريون فاحتجوا بأنَّ قالوا : إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالةً عليه ، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدلُّ عليه " .

وذهب جمهورُ الكوفيين^(٣) وعلى رأسهم الكسائي إلى أنَّ ناصبه الفعلُ الظاهر المتأخّر على اعتبار كونه ملغى غير عامل في الضمير . وردَّ بأنَّ الأسماءَ لا تلغى بعد اتّصالها بالعوامل .

يقول ابنُ الأنباري^(٤) : "أما الكوفيون فاحتجوا بأنَّ قالوا : إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأنَّ المكنيَّ^(٥) - الذي هو الهاء العائد - هو الأوّل في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوباً به ، كما قالوا : أكرمتُ أباك زيدا وضربتُ أخاك عمراً " .

ثم يستطردُّ ابنُ الأنباري قائلاً : "وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : قولهم : إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، لأنَّ المكني هو الأوّل في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوباً به كقولهم : أكرمتُ أباك

(١) انظر النعم ١١٤/ ٢

(٢) إلتصاف ٨٢/ ١ م - ١٢

(٣) انظر النعم ١١٤/ ٢ والتصریح ٢٩٧/ ١ ، شرح الكافية ١٧٧/

(٤) إلتصاف ٨٢/ ١ م - ١٢

(٥) هنا مسمى الضمير عند الكوفيين

زيداً قلنا : هذا فاسدٌ ، وذلك لأنَّ انتصابَ زيد في قولهم : أكرمتُ أباك زيداً على البدل ، وجاز أن يكونَ بدلاً لأنَّه تأخَّر عن المبدل منه ، إذ لا يجوزُ أن يكونَ البدلُ إلا متأخراً عن المبدل منه .

وقال الفراء : "الفعل" ^(١) عاملٌ فيهما أي في الاسم والضمير معاً . وردَّ بلزوم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين والمتعدّي إلى اثنين إلى ثلاثة وهو خرمٌ للقواعد .

ومن النماذج القرآنية ممَّا ذكره كلٌّ من الأخفش والفراء قوله تعالى : "أَبَشِّرْهُ مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ" ^(٢) يقول الأخفش مبيناً السبب في إضمار الفعل بعد حرف الاستفهام ^(٣) : "وإنما فعلٌ هذا في حروف الاستفهام ، لأنَّه إذا كان بعده اسمٌ وفعلٌ ، كان أحسن أن يبدأ بالفعل قبل الاسم ، فإن بدأت بالاسم أضمرت له فعلاً حتى يحسن الكلامُ به ، وإظهار ذلك الفعل قبيحٌ .

وما كان من هذا في غير الأمر والنهي والاستفهام والنفي ، فوجهُ الكلام فيه الرفعُ ، وقد نصبه ناسٌ من العرب كثير ، وهذا الحرف قد قريَّ نصباً ورفعاً : "وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ" ^(٤) .

ومنه أيضاً قوله تعالى : "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا" ^(٥) يقول الفراء ^(٦) : رفعتهما بما عادَ من ذكرهما في قوله : "كُلَّ

(١) انظر الهمع ٢ / ١١٤ ، التصريح ١ / ٢٩٧

(٢) القمر : ٢٤ البحر : ٨ : ١٧٨

(٣) معاني الأخفش ١ / ٧٧

(٤) فصلت : ١٧ البحر : ٧ : ٤٨٨

(٥) النور : ٢ البحر : ٦ : ٤٢٥

(٦) معاني الفراء ٢ / ٢٤٤ وانظر شرح الكافية ١ / ١٧٨

وَاحِدٍ مِنْهُمَا » .

وَلَا يُنْصَبُ مِثْلُ هَذَا ، لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ الْجَزَاءُ وَمَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ زَنَى فافْعَلُوا بِهِ ذَلِكَ . وَمِثْلُهُ : وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ^(١) معناه - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ قَالَ الشَّعْرَ اتَّبِعَهُ الْغَوَاةُ . وَكَذَلِكَ : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ^(٢) ، وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ فَأَكُذُوهُمَا ^(٣) " وَلَوْ أَضْمَرْتُ قَبْلَ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا فِعْلاً كَالْأَمْرِ جَازَ نَصْبُهُ ، فَقُلْتُ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا " .

فَقَدْ رَأَيْنَا الْفِرَاءَ يَقُولُ : وَلَا يُنْصَبُ مِثْلُ هَذَا ، وَوَجْهُ مَنَعِ النِّصْبِ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ هُنَا أَشْبَهَ بِالْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ وَالشَّرْطُ هُنَا لَا يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى غَيْرِهِ بَلْ يَكُونُ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ الْجَوَابُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ وَهَذَا يَشَابَهُ تَرْكِيبَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَبْتَدَأُ هُوَ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ كَانَ النِّصْبُ بَعِيداً ، أَيْ أَنَّ الْإِسْمَ الْمَنْصُوبَ مَبْنِيٌّ عَلَى غَيْرِهِ .

وَيَقُولُ أَيْضاً عِنْدَ تَوْجِيهِ قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ

صَلَاتِهِ ^(٤) " : " وَلَوْ أَتَتْ «كُلًّا قَدْ عَلِمَ» بِالنِّصْبِ عَلَى قَوْلِكَ : عَلِمَ اللَّهُ صَلَاةَ كُلِّ

وَتَسْبِيحِهِ فَتَنْصِبُ لَوُقُوعِ الْفِعْلِ عَلَى رَاجِعِ ذِكْرِهِمْ . أَنُشْدَنِي بَعْضُ الْعَرَبِ :

كُلًّا قَرَعْنَا فِي الْحُرُوبِ صِفَاتِهِ فَفَرَرْتُمْ وَأَطَلْتُمْ الْخِذْلَانَا

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ . وَإِنَّمَا جَازَ فِي كُلِّ ، لِأَنَّهَا لَا تَأْتِي إِلَّا وَقَبْلَهَا كَلَامٌ ، كَأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِهِ . كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلَّهُمْ وَرَأَيْتُ

(١) الشعراء : ٢٢٤ البحر ٧ : ٤٥

(٢) المائدة : ٢٨ البحر ٣ : ٤٧٩

(٣) النساء : ١٦ البحر ٣ : ١٩٦

(٤) النور : ٤١ البحر ٦ : ٤٦٣

(٥) معاني الفراء ٢ / ٢٥٥

القوم كلاً يقول ذلك ، فلما كانت نعتاً مستقصى به كانت مسبوقه بأسمائها وليس ذلك لزيد ولا لعبد الله ونحوهما ، لأنهما أسماء مبتدآت.

وقد قال بعض النحويين : زيدا ضربته ، فنصبه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله كلام . ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير ، كأنه نوى أن يقع الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء ، فلما تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير .

ويقول كذلك عند توجيه قوله تعالى : وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا^(١) :
" (٢) يجوز نصب الأرض ورفعها . والنصب أكثر في قراءة القراء ، وهو مثل قوله : "وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ^(٣) مع نظائر كثيرة في القرآن^(٤) " .

في مقابل هذا الذي كان من نحاة البصرة والكوفة حول حقيقة هذا الباب نجد لابن مضاء رأياً مغايراً لذلك حيث يقول^(٥) : " فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضمّر رافع كما لا يضمّر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب ، وذلك قولك : زيد قام ، وقال الله تعالى : " قُلْ أَلِلّهُ أَذِنَ لَكُمْ ، أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ؟ " (٦) " وقولنا : إنه تارة على أنه

(١) النازعات : ٣٠ البحر ٨ : ٤٢٢

(٢) معاني الفراء ٢٣٣ / ٣ (٣) يس : ٣٩

(٤) انظر قوله تعالى : وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ " آية ٣٣ سورة النور المعاني للفراء ٢٥١ / ٢

(٥) الرد على النحاة : ٩٨

(٦) يونس : ٥٩ البحر ٥ / ١٧٢

غير مبتدأ ، وتارة على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك. وقال تبارك وتعالى :
 " أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ مَا أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ " (١) . فأنتم في موضع رفع ، وكذلك :
 أزيدُ ضربَ أبوه عمراً ؟ (٢) ، وكذلك : أزيدُ ضربَ ؟ ، و : أزيدُ ذهبَ به (٣) ؟
 لأنه في موضع رفع. وكذلك : أزيدُ مَرَّ بـغلامه ؟ وقال عدي بن زيد في
 الأمر: (٤)

أَرْوَاحٌ مُودَعٌ أَمْ بُكُورٌ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ ؟
 فإن عاد عليه ضميران، أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب ،
 أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب ، كقولك : أعبدُ اللهَ ضربَ
 أخوه غلامه (٥) ، لك في عبد الله الرفعُ والنصبُ . إن راعى المرفوع رفع ،
 وجعل المنصوب كالأجنبي ، وإن راعى المنصوب نصب "

وما أوردّه من أحكام الاشتغال هذا مؤكداً به فسادَ نظرية العامل لديه
 ما جاء ذكره في كتابه قائلاً : (٦) " ومن الأبواب التي يظنُّ أنه يعسر على من
 أراد تفهيمها أو تفهيمها ، لأنها موضعُ عامل ومعمول ، والداعيةُ لي إلى
 إنكار العامل والمعمول ، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مثل قولنا
 : زيداً ضربته .

(١) الواقعة : ٥٨-٥٩ البحر ٨ : ٢٠٨

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٠٢

(٣) انظر الكتاب أيضاً ١ / ١٠٤ وشرح المفصل ٢ / ٣٥

(٤) شاهده : أنت فانظر

(٥) انظر الكتاب ١ / ١٠٣

(٦) الرد على النحاة : ٩٥

فأقول : إنَّ كلَّ فعل تقدّمه اسمٌ ، وعادَ منه على الاسم ضميرٌ مفعول ،
أو ضميرٌ متّصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي تخفض
ما بعدها .. فإنَّ ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر ، وغير الخبر
يكون أمراً ، أو نهياً أو مستقهماً عنه ، أو محضوضاً عليه ، أو معروضاً أو
متعجباً منه ، فإنَّ كان أمراً أو نهياً فالاختيارُ فيه النصب ، ويجوز رفعه ،
كقوله : زيداً اضربه . وكذلك : زيداً اضربْ غلامه ، وكذلك : زيداُ امرؤ
بغلامه ، كذلك : زيداُ امرؤ به ، والنهي كالأمر " .

هذا ما كان من حقيقة الاشتغال والعامل في المشتغل عنه والنماذج التي
تشهد لهذا الباب . وقد رأينا من ذلك الأصل الذي قام عليه هذا الباب من
أبواب النحو .

الفصل الأول :

سادساً :

أثر الصناعة النحوية في تقدير
العلاقة بين الأجزاء .

أثر الصناعة النحوية في تقدير العلاقة بين الأجزاء

إنّ ما فاضت به كتب النحو والنحاة لدليل يبرهن على أنّ للصناعة النحوية أثرها في تقدير العلاقة بين الأجزاء . وأضرب المثل الآن بباب النعت وحديث النحاة عن قطعه يقول السيوطي ^(١) : فإن تعدّد العامل وجب القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ ، وكذا النصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص سواء اختلف العمل نحو : مررتُ بزيد ولقيتُ عمراً الكريمان أو الكريمين أم اتّحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو قام زيدٌ وهل خرج عمرو العاقلان أو اتّفق واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين هذا بحرف وهذا بإضافة نحو : هذا زيدٌ وقام عمرو الظريفان أو الظرفين .

واكتفي بهذا القدر ، وللسيوطي بعده كلامٌ طويلٌ . ثم إنّ للنحاة أحاديث في التقدير تتردّد في أبواب النحو كلّها ، وكلّها يسلم إلى أنّ للصناعة النحوية أثرها في الربط بين الأجزاء بعضها ببعض، وهذا بدوره يعدّد العلاقة بين هذه الأجزاء في التركيب الواحد .

الفصل الأول :

سابعاً :

أثر الأجزاء في الطلب والتعليق

أثر الأجزاء في الطلب والتعليق

إنَّ لبعض الأجزاء في التركيب أثرها في الطلب والتعليق وهذا مانبه إليه سيبويه في الكتاب وهو يذكرُ مثاله : ضربتُ عبدَ الله قائماً ، وذهبَ زيدٌ راكباً . حيث يقول ^(١) : "فلاسمُ الأوّلُ المفعولُ في ضربتُ قد حالَ بينه وبين الفعل أن يكونَ فيه بمنزلة ، كما حالَ الفاعلُ بينه وبين الفعل في ذهبَ أن يكونَ فاعلاً"

فيلاحظ من عبارة سيبويه هذه أن نظم الأجزاء له أثرٌ في إعرابها فلما أخذت ضربَ مفعولها وكذلك لما أخذت ذهبَ فاعلها كان لابد أن تأخذ قائماً إعراباً آخر وكذلك راكباً وليس هذا إلا إعرابٌ إلا الحالية التي نبه إليها سيبويه .

وهناك من النماذج القرآنية ما يشهد على ذلك . يقول الأخفش عند قوله تعالى : "كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ" ^(٢) : "فالكِتَابُ خبرُ المبتدأ ، أخبر أن التنزيلَ كتابٌ ، ثم قال : فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ، شغلَ الفعلَ بالآياتِ حتّى صارت بمنزلة الفاعل ، فنصبَ القرآنَ" .

وعند قوله تعالى : "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ" ^(٤) . " يقول الأخفش ^(٥) : "ثم قال : أَيَّامًا ، أي : كُتِبَ الصيامُ أَيَّامًا ،

(١) الكتاب ١ / ٤٤

(٢) فصلت : ٣ البحر ٧ / ٤٨٣

(٣) معاني الأخفش ٢ / ٤٦٤

(٤) البقرة : ١٨٣-١٨٤ البحر ٢ / ٢٨-٢٩

(٥) معاني الأخفش ١ / ١٥٨

لأنّك شغلت الفعل بالصيام ، حتى صار هو يقوم مقام الفاعل ، وصارت الأيام كأنّك قد ذكرّت من فعل بها .

وقوله تعالى أيضاً : "فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً" ^(١) يقول الأخفش ^(٢) "لأنّ الفعل وقع على النفخة إذ لم يكن قبلها اسم مرفوع" .

وقوله تعالى : "إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ" ^(٣) يقول الأخفش ^(٤) : "فهذا خبر إنّ ثمّ قال : مباركاً ، لأنّه قد استغنى عن الخبر ، وصار مباركاً نصباً على الحال ، "وهدى للعاليمن" في موضع نصب عطف عليه . والحال في القرآن كثير ، ولا يكون إلّا في موضع استغناء" .

من هذا يتبيّن لنا أنّ لأجزاء الجملة أيضاً أثراً في اقتضاء مابعدّها وعدمه .

(١) الحاقة : ١٣ البحر ٨ : ٣٢٢

(٢) المعاني ٢ : ٥٠٦

(٣) آل عمران : ٩٦ البحر ٣ : ٥ - ٧

(٤) المعاني ١ / ٢١٠

الفصل الأول :

ثامناً :

حذف المقتضي

حذف المقتضي

يقول التّهانوي في كشّافه ^(١) : "الحذف بالفتح وسكون الذال المعجمة في اللغة هو الإسقاط ، وفي اصطلاحات العلوم العربية يطلق على إسقاط خاص . . . والأنسب باصطلاح الصرفيين أنّ الحذف هو إسقاط حرف أو أكثر أو حركة من كلمة . . والأنسب باصطلاح النّحاة وأهل المعاني والبيان أنّه إسقاط حركة أو كلمة أو أكثر أو أقل وقد يصيرُ به الكلامُ المساوي موجزاً ^(٢) وسّمّاه - أي الحذف - ابنُ جنّي شجاعةً العربية وهذا المعنى أعمُّ من معنى الصرفيين "

ويقول ابن جنّي ^(٣) : "قد حذفت العربُ الجملة ، والمفرد ، والحرف، والحركة- وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليل عليه . . . " .
ثم يستطرّد قائلاً : "وأما حذفُ المفرد فعلى ثلاثة أضرب : اسمٌ ^(٤) وفعلٌ وحرفٌ "

هذا الحذفُ بخلاف الإضمار الذي يقول الجرجاني في تعريفه ^(٥) :
"الإضمارُ : تركُ الشيء مع بقاء أثره "

(١) كشّاف مصطلحات العلوم والفنون للتّهانوي ٢ / ٥٦

(٢) انظر الرّد على النّحاة لابن مضاء حيث يقول : " والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطب بها

كثيرة جداً وهي إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أو جزأبلغ . ص : ٧٢

(٣) الخصائص ٢ / ٣٦٠-٣٦١

(٤) هذا مثل حذف المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف والحال . . . وسنعرض لهذا كلّ

في باب

(٥) التعريفات للجرجاني : دار الكتب العلمية بيروت ط ١ / الأولى ١٤٠٣ ص : ٢٩

وقد أنكر ابن السراج إضمار الفعل إذ يرى ^(١) : "الفعل لا يضمّر" وعلى ذلك بأن الفعل له معنى وزمان ، ولو أضمر لصار اسماً . وكان ابن السراج قبل ذلك قد ذكر أنه يجوز إضمار المصدر ومثّل له بقولهم : ضربته عبد الله أي ضربت الضرب عبد الله . لذلك ينبغي لنا أن نفرّق بين مصطلح الإضمار هذا والحذف . يقول الفراء في ذلك مبيناً متى يحسن الإضمار ولماذا يضمّر العامل عند توجيه قوله تعالى : "خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً" ^(٢) : "انقطع معنى الختم عند قوله : وَعَلَى سَمْعِهِمْ ورفعت الغشاوة بعلى ، ولو نصبتها بإضمار (وجعل) لكان صواباً . . . وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدلّ أوله على آخره ، كقولك : قد أصاب فلان المال ، فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن ، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب ، ولكنه من صفات اليسار ، فحسن الإضمار لما عُرف "

فمن نصّ الفراء المتقدمين أننا نضمّر المقتضي أو العامل إذا كان في الكلام ما لا يرتبط بالملفوظ كما يتبين أيضاً أن الذي يحسن الإضمار أن يكون بين الكلام والملفوظ به علاقة ومناسبة فقد انصبّ الفعل بنى في مثال الفراء في اللفظ على العبيد والإماء واللباس ، لأنها من مظاهر اليسار كما أن الدور من مظاهر اليسار وقد نظر الفراء إلى ذلك أيضاً عند قوله تعالى في سورة الواقعة : "يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ

(١) انظر الأصول ١/ ١٦٣

(٢) البقرة : ٧ البحر ١/ ٤٦

(٣) معاني الفراء ١/ ١٣-١٤

معين^(١) ثم قال : **وَفَاكِهَةٌ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ . وَلَحْمَ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ . وَحُورٌ عِينٌ**^(٢) في قراءة من خفض الحور .

حذف الفعل :

يقول ابن جنّي^(٣) : " حذف الفعل على ضربين :

الأول : أنْ تحذفه والفاعل فيه . فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة . وذلك نحو : زيداً ضربته ، لأنك أردت : ضربتُ زيداً ، فلما أضمرت ضربت فسترت به بقولك : ضربته . وكذلك قولك : أزيداً مررتُ به ، وقولهم : المرءُ مقتولٌ بما قتل به ، إن سيقاً فسيفٌ ، وإنْ خنجراً فخنجر . أي إن كان الذي قتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف " .

يقول ابنُ أبي الربيع هنا^(٤) : " وسيبويه يذهب إلى أن الحروف الطالبة بالأفعال لا يضمّر بعدها الفعل إلاّ بالسّماع ، ولا يقاس عليه نحو قولهم : " المرءُ مقتولٌ " ^(٥) بما قتلَ إنْ خنجراً فخنجرٌ " فخنجرٌ الأول منصوبٌ بإضمار فعل ، والتقدير : إنْ كان خنجراً ، ولا يقاس على هذا " .

الضربُ الثاني : حذف الفعل وحده . ومثّل له ابنُ جنّي " إذا السّماءُ انشَقَّت " ^(٦) .

عرفنا أن الفعل هو منبع الإسناد والتّعليق في الجملة ومع ذلك يجوز حذف هذا الفعل اعتماداً على القرائن ، لأنّ في العربية أصلاً يقول : يجوز

(١) الواقعة : ١٧ : ١٨ البحر : ٢٠٢ . (٢) الواقعة : ١٠٠٠

(٣) الخصائص ٣٧٩/٢ .

(٤) البسيط لابن أبي الربيع : ٨٦٧ .

(٥) انظر الكتاب ٢٥٨/١ .

(٦) الانشقاق آية (١) . والاستشهاد بها على حذف الفعل وحده .

الحذف إذا دلَّ على المحذوف دليلٌ . أي : إنَّ هذا الفعل هو الكلمة الطالبة لأجزاء التركيب التي يقتضيها بحسب دلالاته . فقد تعجَّب إذا وجدنا هذا الفعل الطالب محذوفاً في كثير من التراكيب . ويزول عجبنا إذا عرفنا أنَّه لا يقع حذفٌ في الجملة إلا وفي الكلام دليلٌ على المحذوف ، إمَّا حالي أو مقالي وما يقال بالنسبة للفعل يقال كذلك بالنسبة للمضاف فهو يحذف وهو طالبٌ للمضاف إليه والمبتدأ يحذف وهو طالبٌ للخبر والموصوفُ يحذف وهو طالبٌ للصفة .

يقول الأخفش عند توجيه قوله تعالى : "صِبْغَةَ اللَّهِ" ^(١) : " ^(٢) بالنصب ، لأنهم حين قال لهم : 'كونوا هوداً' ^(٣) كأنه قيل لهم : اتَّخذوا هذه الملة ، فقالوا : لا ، بل ملة إبراهيم ^(٤) ، أي : نتَّبِع ملة إبراهيم ، ثم أبدل الصبغة من الملة ، فقال : صِبْغَةَ اللَّهِ ، بالنصب ، أو يكون أراد : كونوا أصحابَ ملة ، ثم ، حذف أصحاب ، كما قال : "وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ" ^(٥) " يريد : برٌّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ والصبغة هي الدين " .

على حين يقول الفراء عند توجيهه لهذه الآية ^(٦) : " فَإِنْ نصبتها ب نكون كان صواباً ، وإنَّ نصبتها بفعل مضمَر كان صواباً ، كقولك : بل نتَّبِع ملة إبراهيم " .

وعند التوجيه لآيات أخر نراه ينبِّه على دواعي أو سبب تقدير هذا

(١) البقرة : ١٣٨ البحر ١/٤١١ .

(٢) معاني الأخفش ١/١٥٠ . (٣) البقرة : ١٣٠ .

(٤) البقرة : ١٧٧ البحر ٢ : ٣ .

(٥) معاني الفراء ١/٨٢ .

الحذف - حذف الفعل - فيقول مثلاً عند قوله تعالى : " لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ^(١) " : ^(٢) ننصبها : ونجعلها زينة على فعل مضمر ، مثل وحفظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ . ^(٣) أي : جعلناها . ولو لم يكن في الزينة ولا في " وَحِفْظاً " واو لنصبها بالفعل الذي قبلها لا بالإضمار . ومثله أعطيتك درهماً ورغبة في الأجر ، المعنى أعطيتكه رغبة ، فلو ألقيت الواو لم تحتج إلى ضمير ^(٤) ، لأنه متصل بالفعل الذي قبله " .

ويقول أيضاً ^(٥) عند قوله تعالى : " وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا ^(٦) " ثم قال : بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ : " بعد إلاءَ وَصِلَةٌ ماقبل إِلَّا لا تتأخر بعد إِلَّا . وذلك جائز على كلامين . فمن ذلك أن تقول : ماضرب زيداً إِلَّا أخوك ، وما مَرَّ بزيد إِلَّا أخوك . فإن قلت ماضرب إِلَّا أخوك زيداً أو مامراً إِلَّا أخوك بزيد . فإنه على كلامين تريد : مَا مَرَّ إِلَّا أخوك ثم تقول : مَرَّ بزيد . ومثله قول الأعشى :

وليس مجيراً إن أتى الحى خائف ولا قاتلاً إلا هو المتعيباً
فلو كان على كلمة واحدة كان خطأ ، لأن المتعيب من صلة القائل فأخوه ونوى
كلامين فجاز ذلك . وقال الآخر :
نَبِّئْتَهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتُهُمْ وهل يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ .

(١) النحل : ٨ البحر ٥ : ٤٧٦

(٢) معاني الفراء ٢ / ٩٧

(٣) الصافات : ٧ البحر ٧ : ٣٥١

(٤) أي إلى مضمر

(٥) معاني الفراء ٢ / ١٠٠

(٦) النحل : ٤٣ - ٤٤ البحر ٥ : ٤٩٣

ويقول كذلك عند قوله تعالى : "وَمَابِكُمْ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ (١) :

(٢) ما في معنى جزاء ولها فعل مضمر ، كأنك قلت : ما يكن بكم من نعمة فمن الله ، لأن الجزاء لأبد له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو مجزوم وإن لم يظهر فهو مضمر كما قال الشاعر :

إِنْ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لَانْضِقَ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرًا فَنَعْرِفُ لِلصَّبْرِ (٣)
أراد : إن يكن فأضمرها .

وعند قوله تعالى : "وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً (٤) .

يقول الفراء أيضاً عند هذه الآية الكريمة (٥) : "هو من صفة الفرقان ومعناه - والله اعلم - آتيناهم موسى وهارون الفرقان ضياءً وذكرًا ، فدخلت الواو كما قال "إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا" (٦) جعلنا ذلك ، وكذلك "وضياءً" (٧) وذكرًا "آتيناهم ذلك" .

من كل ما سبق نستطيع القول : إنه يجوز الحذف إذا دل على المحذوف دليل ، وقد عقد سيبويه لذلك فصلاً عن حذف الفعل في الأمر والنهي وفي

(١) النحل : ٥٣ البحر : ٥ : ٥٠١

(٢) معاني الفراء : ٢ / ١٠٤

(٣) أراد : إن يكن العقل أي إن تكن الدبة ، وقوله : إن صبراً أي وإن تصبر صبراً .

(٤) الأنبياء : ٤٨ البحر : ٣١٥

(٥) معاني الفراء : ٢ / ٢٠٥

(٦) الصافات : ٧ : ٦ البحر : ٣٥١

(٧) يريد : أن الضياء من صفة الفرقان وإن عطف عليه بالواو

غير الأمر والنهي مبيّناً أنّ ذلك يجوز إذا كان المخاطب مستغنياً عن اللفظ بهذا الفعل ^(١) . . .

هذا الحذف قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وأكثر ما يكون في الأمر والنهي وقد مثل له سيبويه بنحو : زيداً ، وعمراً ورأسه . فقال (٢) : وذلك أنّك رأيت رجلاً يضرب أويشتم أويقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أنّ تلفظ له بعمله فقلت : زيداً ، أي أوقع عملك بزيد... هذا وفيما نرى مثالاً للحذف الجائز .

ومثل للنهي قائلاً : وأما النهي فإنّه التحذير ، كقولك : الأسد الأسد أي : لا تقرب الأسد .

ومثل له أيضاً بقولك : إياك وبقولك : نفسك يافلان . فقد ذكر سيبويه أنّ ذلك على تقدير الفعل وكأنك قلت : إياك نح . واتق نفسك . يقول سيبويه ^(٣) : " إلا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت " .

وكان سيبويه قد ترجم لذلك بقوله : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره إستغناءً عنه ^(٣) .

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٥٢ - ٢٢٨

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٢

(٣) المصدر السابق ١ / ٢٧٢

ومثل لذلك أيضاً بقولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ . وقال : إِنَّ التَّقْدِيرَ إِيَّاكَ فَاتَّقِينَ وَالْأَسَدَ .

وقد علّل سيبويه ذلك الحذف بكثرة الاستعمال لمثل هذه التراكيب .
وَأَنَّ الْمَلْفُوظَ مِنْهَا صَارَ بَدَلًا ^(١) مِنَ الْفِعْلِ ، وَأَنَّ الْحَذْفَ فِي هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ كَالْحَذْفِ فِي قَوْلِهِمْ : حِينَئِذٍ الْآنَ ^(٢) .

ثم ذكر سيبويه بعد ذلك نماذج من الحذف الواجب في نحو : شَأْنُكَ وَالْحَجَّ وَأَهْلَكَ وَاللَّيْلَ . وعلّل بمثل ماسبق وأضاف إلى ما تقدّم أَنَّ مِنْ دَوَاعِي الْحَذْفِ وَالِاسْتِغْنَاءِ بِمَا يَرَوْنَ مِنَ الْحَالِ ^(٣) كَثْرَتُهُمَا فِي كَلَامِهِمْ
وقد عقد سيبويه بعد ذلك باباً بعنوانه : هذا باب يحذف منه الفعل

لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ^(٤) . ومثل له بقولك : هذا ولا زَعَمَاتِكَ . وقال : إِنَّ التَّقْدِيرَ : وَلَا أَتَوَهُمُ زَعَمَاتِكَ .

ومثل له أيضاً بقول العرب : كَلَيْهِمَا وَقَرًّا . وقال : إِنَّ التَّقْدِيرَ :
أَعْطِنِي كَلَيْهِمَا وَقَرًّا .
ويقولهم : كُلَّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةَ حُرٍّ . وقال : إِنَّ التَّقْدِيرَ أَيُّ ائْتِ كُلَّ شَيْءٍ
وَلَا تَرْتَكِبْ شَتِيمَةَ حُرٍّ .

(١) الكتاب ١ / ٢٧٤

(٢) يقول السيرافي : قولهم حينئذ الآن ، كلامٌ جرى للعرب محذوفاً . . . معناه كان هذا الذي ذكرت حينئذ في الوقت الذي ذكرت ، واسمع الآن غير ذلك أو نحوه من التقدير ولا يستعملون الفعل الذي حذف وكذلك لا يستعملون الفعل الناصب لإيّاك .

(٣) الكتاب ١ / ٢٧٥

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٨٠-٢٨١

فقد جعل سيبويه هذه النماذج تابعةً للمحذوف في باب الأمر والنهي مما يبرهن على أن الحذف أكثر ما يكون فيهما . يقول السهيلي في هذا وهو يبين أن إضمار الفعل أكثر ما يكون في الأمر ^(١) : "إن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون في الأمر نحو : إياك والطريق ، ونحو ذلك . والمتكلم بـ "بسم الله الرحمن الرحيم . هو الله سبحانه ، وهو أمر عباده بالابتداء بها في كل سورة من القرآن " .

وقد ذكر سيبويه أيضاً أنه قد يحذف الفعل في غير الأمر والنهي وذلك وجوباً ومثل له بقولهم ^(٢) : أخذته بدرهم فصاعداً . . وقال : حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه " ثم ذكر سيبويه أن التقدير : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً .

هذا مثال الحذف الواجب عنده ، أما غير الواجب وهو الجائز فقد مثل له بقولك : مَكَّةَ وَرَبَّ الكعبة . يقول : ^(٣) "وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وَجْهَةً الحاج ، قاصداً في هيئة الحاج ، فقلت . مَكَّةَ وَرَبَّ الكعبة . حيث زَكَنْتَ أَنَّهُ يريد مَكَّةَ ، كأنك قلت : يريد مَكَّةَ وَاللَّهِ " . وقد نبّه علماء النحو الأوائل وهم يحلّلون القرآن الكريم أمثال الأخفش والفراء ، إلى هذه الظاهرة ، فقد وجدنا الأخفش يتعرّض لأنواع الحذف ويقول ^(٤) : وهو في القرآن كثير .

(١) النتائج : ٥٥

(٢) الكتاب ١ / ٢٩٠

(٣) الكتاب ١ / ٢٥٧

(٤) معاني الأخفش ٢ / ٣٠٥

كذلك الفراء حيث يقول ^(١) : "فهذا (بكثرة) في كل تعجب خاطبوا صاحبه".

فمن النماذج القرآنية لحذف الفعل وجوباً وجوازاً والتي أوردتها الأخفش في معانيه قوله تعالى : ^(٢) أَلَا بَعْدَ لَمَدَيْنِ وقوله تعالى : ^(٣) أَلَا بَعْدَ لَثَمُودَ وقوله : ^(٤) "وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ" يقول الأخفش عند التحليل لها جميعها ^(٥) : فهذا لا تحسن إضافته بغير لام ، لو قلت : تَعَسَهُمْ أَوْ بُعْدَهُمْ ، لم يحسن ، وانتصاب هذا كله بالفعل ، كأنك قلت : أَتَعَسَهُمُ اللَّهُ تَعَسَا ، وَأَبْعَدَهُمُ اللَّهُ بَعْدًا".

ومنها قوله تعالى : وَالْمُؤْمِنُونَ بَعِيدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ ^(٦) يقول الأخفش عند التوجيه لها ^(٧) : " ثم نصب الصابرين على فعل مضمر ... ويكون الصابرين معطوفاً على ذوي القربى وآتى الصابرين".

وقوله تعالى : " نَاقَةَ اللَّهِ " ^(٨) يقول الأخفش : ^(٩) : " أي : ناقة الله

-
- | | |
|-----|--------------------------------|
| (١) | معاني الفراء ٢ / ٢٩٨ |
| (٢) | هود : ٩٥ البحر ٥ : ٢٥٧ |
| (٣) | هود : ٦٨ البحر ٥ : ٢٤٠ |
| (٤) | محمد : ٨ البحر ٨ : ٧٢ |
| (٥) | معاني الأخفش ١ / ١١٨ |
| (٦) | البقرة : ١٧٧ البحر ٢ : ٧ |
| (٧) | معاني الأخفش ١ / ١٥٦-١٥٧ |
| (٨) | الشمس : ١٣ البحر ٨ : ٤٧٧ - ٤٧٨ |
| (٩) | معاني الأخفش ٢ / ٥٣٩ |

فَاخْذَرُوا أَذَاهَا " .

ويقول أيضاً عند قوله تعالى : " فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ^(١) " : " ^(٢) فنصب خيراً لكم " ، لأنه حين قال لهم آمِنُوا ، أمرهم بما هو خيرٌ لهم ، فكأنه قال : اعملُوا خيراً لكم " وكذلك : اُنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ^(٣) " فهذا إنما يكون في الأمر والنهي خاصة ، ولا يكون في الخبر لأنَّ الأمر والنهي يُضْمَرُ فيهما ، وكأنك أخرجته من شيء إلى شيء " .

وقوله تعالى : " وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ^(٤) " يقول الأخفش ^(٥) : " أي : وأنشأ من الأنعام حَمُولَةً وَفَرْشًا " .

وقوله تعالى : " وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ^(٦) " وقوله : " وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ^(٧) " يقول ^(٨) : " فكلُّ هذا - والله أعلم - نَصْبُهُ على الكلام الأوَّل ، على قوله : لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ^(٩) " ، وكذلك : - لُوطًا - وقال بعضهم : واذكر لوطًا ، وإنما يجيء هذا النصب على هذين الوجهين ، أو يجيء على أن يكون الفعل قد عملَ فيما قبله ، وقد سقط بعده فعلٌ على

(١) النساء : ١٧٠ البحر ٣ : ٤٠٠

(٢) معاني الأخفش ١ / ٢٤٩

(٣) النساء : ١٧١ البحر ٣ : ٤٠١

(٤) الأنعام : ١٤٢ البحر ٤ : ٢٣٨

(٥) معاني الأخفش ٢ / ٢٨٩

(٦) الأعراف : ٦٥ البحر ٤ : ٣٢٣

(٧) الأعراف : ٧٣ وهود : ٦١ البحر ٥ : ٢٣٦

(٨) معاني الأخفش ٢ / ٣٠٥

(٩) الأعراف : ٥٩

شيء من سببه، فيُضْمِرُ له فعلاً ، فإنَّما يكونُ على أحدِ هذه الثلاثة ، وهو في القرآن كثير " .

وقوله تعالى : " وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ^(١) " يقول الأخفش ^(٢) : "نصب ، أي : وجعل الله الخيل والبغال والحمير وجعلها زينةً .

وقوله تعالى : " مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ^(٣) " يقول الأخفش ^(٤) : " نصب على الأمر " .

وهناك مفاعيلٌ مطلقة تنويسي معها الفعل تماماً مما ورد ذكره في معاني الأخفش ^(٥) .

ومما ذكره الفراء في حذف الفعل وجوباً وجوازاً قوله تعالى : الْحَمْدُ لِلَّهِ ^(٦) " يقول الفراء عند تحليله لهذه الآية ^(٧) : " فأما مَنْ نَصَبَ فَإِنَّهُ يَقُولُ :

(١) النحل : ٨ البحر ٥ : ٤٧٦

(٢) معاني الأخفش ٢ / ٣٨١

(٣) الحج : ٧٨ البحر ٦ : ٣٨٩

(٤) معاني الأخفش ٢ / ٤١٦

(٥) من ذلك قوله تعالى " مَعَاذَ اللَّهِ " يوسف : ٢٣ ، البحر ٥ / ٢٩٣ ، معاني الأخفش ٣٦٥

وقوله تعالى " سُبْحَانَكَ الْبُقْرَةَ : ٣٢ ، البحر ١ / ١٤٨ ، المعاني : ٥٧

وقوله تعالى " وَلَكِنَّ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ " القصص : ٤٦ ، البحر ٧ / ١٢١ ، المعاني : ٤٣٣

وقوله تعالى : " قِطْرَةَ اللَّهِ " الروم : ٣٠ ، البحر ٧ / ١٧١ ، المعاني ٤٣٨

وقوله تعالى : " وَحَفِظًا " الصافات : ٧ ، البحر ٧ / ٣٥١ ، المعاني ٤٥١

وقوله تعالى : " نَزْلًا " فصلت : ٣١-٣٢ ، البحر ٧ / ٤٩٥ ، المعاني : ٤٦٦

وقوله تعالى : " جَزَاءً وَفَاتًا " النبا : ٢٦ ، البحر ٨ / ٤١٣ ، المعاني ٥٢٥

(٦) أم الكتاب : ٢ البحر ١ : ١٨

(٧) معاني الفراء ١ / ٣

الحمد ليس باسم إنما هو مصدر ، يجوز لقائله أن يقول : أَحْمَدُ اللَّهَ ، فإذا صلح مكان المصدر فعل^(١) أو يفعل جاز فيه النصب ، من ذلك قول الله تبارك وتعالى : فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ^(٢) يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول : فاضربوا الرقاب .

وقوله تعالى : " وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ "^(٣) يقول الفراء عندها^(٤) : " نَصَبٌ "^(٥) ، لأنها مصدرٌ ، وفيها معنى من التعوُّذ والتَّزْيِيزِ لله عزَّ وجلَّ فكانها بمنزلة قوله : مَعَاذَ اللَّهِ^(٦) ، وبمنزلة غفرانك ربنا^(٧) .

وقوله تعالى : " وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "^(٨) يقول الفراء^(٩) : " معناه : وأوصى بالوالدين إحسانًا . والعرب تقول أوصيك به خيرًا ، وأمرَكَ به خيرًا وكان معناه : أمرَكَ أن تفعل به ثم تحذف أن^(١٠) فتوصل الخير بالوصية وبالأمر ، قال الشاعر :

عجبتُ من دَهْمَاءٍ إِذْ تَشْكُونَا ومن أبى دَهْمَاءٍ إِذْ يوصِينَا

(١) يريد : الماضي أو المضارع

(٢) محمد : ٤ البحر ٨ : ٧٢

(٣) النحل : ٥٧ البحر ٥ : ٥٠٣

(٤) المعاني ٢ / ١٠٥

(٥) أي : سبحانه

(٦) يوسف : ٢٣ - ٧٩ البحر ٥ : ٢٩٣ ، ٣٣٤

(٧) البقرة : ٢٨٥ البحر ٢ : ٣٦٦

(٨) بني إسرائيل : ٢٣ البحر ٦ : ٢٤

(٩) المعاني ٢ : ١٢٠

(١٠) يريد أن ومعمولها من الفعل

(خيراً بها كأننا جافونا)

وقوله تعالى : "وَعَدَ الصَّدَقِ الَّذِي" ^(١) " يقول الفراء ^(٢) : " كقولك وعداً صدقاً ، أضيف إلى نفسه ، وما كان من مصدر في معنى حقاً فهو نصب معرفةً كان أو نكرةً ، مثل قوله في يونس : "وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا" ^(٣) .

وقوله تعالى : " فَضَرَبَ الرِّقَابِ" ^(٤) " يقول الفراء ^(٥) : " نصب على الأمر ، والذي نصب به مضمَر ، وكذلك كلُّ أمر أظهرت فيه الأسماء وتركت الأفعال فانصب فيه الأسماء ، وذكر أنه أدبٌ من الله وتعليم للمؤمنين للقتال .

وقوله تعالى : " فِيمَا مَنَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً" ^(٦) " يقول الفراء ^(٧) : " منصوبٌ أيضاً على فعل مضمَر ، فِيمَا أَنْ تَمْنُوا ، وَإِمَّا أَنْ تَفْدُوا ، فالمنُّ : أَنْ تترك الأسير بغير فداء ، والفداء : أَنْ يفدي المأسور نفسه " .

وقوله تعالى : " فَتَعَسَّ لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ" ^(٨) " يقول الفراء ^(٩) عندها : " كأنه قال : فَاتَّعَسَّهُمُ اللَّهُ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ، لأنَّ الدعاء قد يجري

(١) الأحقاف : ١٦ البحر : ٨ : ٥٨

(٢) معاني الفراء : ٣ : ٥٣

(٣) يونس : ٤ البحر : ٥ : ١٢٤

(٤) محمد : ٤ البحر : ٨ : ٧٢

(٥) معاني الفراء : ٣ : ٥٧

(٦) محمد : ٤

(٧) معاني الفراء : ٣ : ٥٧

(٨) محمد : ٨ البحر : ٨ : ٧٢

(٩) معاني الفراء : ٣ : ٥٨

مجري الأمر والنهي ، ألا ترى أنَّ أضلَّ فعلٌ ، وأنها مردودةٌ على التعسُّ ، وهو اسمٌ لأنَّ فيه معنى اتَّعَسَهُمْ ، وكذلك قوله : " حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا " مردودةٌ على أمر مضمَر ناصب لِضَرْبِ الرِّقَابِ " .

هذا ما ورد عن الفراء من حذف الفعل وجوباً . أمَّا النماذجُ التي تشيرُ إلى حذفه جوازاً فمنها قوله تعالى : " يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَارَهُمْ وَذَوَقُوا " ^(١) يقول الفراء عند تحليله لها ^(٢) : " يريدُ : ويقولون ، مضمرةً ، كما قال : " وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا " ^(٣) " يريد يقولون : ربَّنَا - وفي قراءة عبد الله : " وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ " ^(٤) يقولون : ربَّنَا " .

يقول ابنُ هشام في المغني ^(٥) : " وأكثرُ من ذلك كله حذفُ القول : نحو : وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ " ^(٦) يقول الفراء في معانيه وهو يوجِّه لها ^(٧) : " يقولون : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ . القولُ مضمَرٌ ، كقوله : وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا " أي : يقولون : ربَّنَا ثم تركتُ " .

-
- | | | |
|-----|----------------------|---------------|
| (١) | الأنفال : ٥٠ | البحر ٤ : ٥٠٦ |
| (٢) | معاني الفراء ١ : ٤١٣ | |
| (٣) | السجدة : ١٢ | البحر ٧ : ١٩٦ |
| (٤) | البقرة : ١٢٧ | البحر ١ : ٣٨٧ |
| (٥) | مغني اللبيب : ٨٢٧ | |
| (٦) | الرعد : ٢٣ - ٢٤ | البحر ٥ : ٣٨٥ |
| (٧) | معاني الفراء ٢ : ٦٢ | |

ومنها قوله تعالى : وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً ^(١) " يقول الفراء عندها ^(٢) :
 نَصَبْتُ صَالِحاً وَهُوداً وما كان على هذا اللفظ بإضممار أُرسلنا " .
 وقوله تعالى : " وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ ^(٣) ، يقول الفراء ^(٤) : " وَإِنْ
 شِئْتُ جَعَلْتَهُ مَنْصُوباً عَلَى إِضْمَارٍ سَخَّرَ : فيكون في جواز إضمماره مثل
 قوله : خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً ^(٥) " مَنْ
 نَصَبَ فِي الْبَقَرَةِ نَصَبَ الْغِشَاوَةِ بِإِضْمَارٍ وَجَعَلَ " .
 وقوله تعالى : " وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ^(٦) " يقول الفراء ^(٧) : " ما في موضع
 رفع ولو كانت نصباً على : وَيَجْعَلُونَ لأنفسهم ما يشتهون لكان ذلك صواباً .
 ومنها قوله تعالى : " الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ السَّوَاءِ ^(٨) ^(٩) " أجاز الفراء
 النصبَ على تقدير: ضَرَبَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلَ السَّوَاءِ . وقوله تعالى :
 " فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ^(١٠) ^(١١) " قَدَرَهُ الْفَرَاءُ يَمْسَحُ مَسْحاً .

(١) هود : ٦١ البحر ٥ : ٢٣٧

(٢) معاني الفراء ١٩/ ٢

(٣) النحل : ٨ البحر ٥ : ٤٧٦

(٤) المعاني للفراء ٩٧ : ٢

(٥) البقرة : ٧ البحر ١ : ٤٦

(٦) النحل : ٥٧ البحر ٥ : ٥٠٣

(٧) معاني الفراء ١٠٥ : ٢

(٨) النحل : ٦٠ البحر ٥ : ٥٠٣

(٩) في المعاني للفراء ١٠٧/٢ يجوز النصب: مثل السَّوَاءِ

(١٠) سورة ص : ٣٣ البحر ٧ / ٣٩٤

(١١) انظر المعاني ٢ : ٤٠٥

وقوله تعالى : " وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخَرِّجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ
فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ^(١) " يقول الفراء ^(٢) : " ثم قال : " إِلَى فِرْعَوْنَ
ولم يقل : مَرْسَلٌ وَلَا مَبْعُوثٌ لَأَنَّ شَأْنَهُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ مَبْعُوثٌ إِلَى فِرْعَوْنَ . وقد
قال الشاعر :

رَأْتَنِي بِحَبْلِيهَا فَصَدَّتْ مَخَافَةً وفي الحبل رَوْعَاءُ الْفَوَادِ فِرْوَقُ
أَرَادَ : رَأْتَنِي أَقْبَلْتُ بِحَبْلِيهَا : بِحَبْلِي النَّاقَةِ فَأَضْمَرُ فَعَلًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : رَأْتَنِي
مَقْبِلًا " .

وقد جَوَزَ الْفَرَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ ^(٣) " النَّصْبَ يَقُولُ ^(٤) :
" وَلَوْ جَاءَ نَصْبًا أَلِلَّهَا مَعَ اللَّهِ عَلَى أَنْ تَضْمَرَ فَعَلًا يَكُونُ بِهِ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ :
أَتَجْعَلُونَ إِلَهًا مَعَ اللَّهِ ، أَوْ أَتَتَّخِذُونَ إِلَهًا مَعَ اللَّهِ . وَالْعَرَبُ تَقُولُ : أَثْعَلِبًا
وَتَقَرُّ كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا : أَتُرَى ثَعْلِبًا وَتَقَرُّ وَقَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :
أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبِي غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابًا ^(٥)
يُرِيدُ : أَتَجْمَعُ اللَّؤْمَ وَالْإِغْتِرَابَ " .

ومنها أيضاً قوله تعالى : " يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ " ^(٦) . يقول
الفراء عند تحليله لها ^(٧) : " اجْتَمَعَتِ الْقُرَاءُ الَّذِينَ يُعْرِفُونَ عَلَى تَشْدِيدِ

(١) النمل : ١٢ البحر ٧ : ٥٢ وانظر تفسير القرطبي ١٣ : ١٦٢-١٦٣

(٢) معاني الفراء ٢ : ٢٨٨ وانظر القرطبي ١٣ : ١٦٢-١٦٣

(٣) النمل : ٦٠ البحر ٧ : ٨٧

(٤) المعاني للفراء ٢ ، ٢٩٧

(٥) انظر الكتاب ١ / ٣٣٩ - وشاهده : نصب لؤمًا واغترابًا لوقوعه موقع الفعل

(٦) سبأ : ١٠ البحر ٧ : ٢٦١

(٧) معاني الفراء ٢ : ٣٥٥

أُوْبِي وَمَعْنَاهُ : سَبَّحِي . وقرأ بعضهم : أُوبِي مَعَهُ مِنْ آبِ يُوُوبِ أَيِ تَصَرَّفِي مَعَهُ . وَالطَّيْرَ مَنْصُوبَةً عَلَى جِهَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنْ تُنْصِبَهَا بِالْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا . وَسَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ . فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِكَ : أَطْعَمْتَهُ طَعَامًا وَمَاءً ، تَرِيدُ : وَسَقَيْتَهُ مَاءً . فَيَجُوزُ ذَلِكَ .

وَالرَّوْجُ الْآخِرُ : بِالنِّدَاءِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَا عَمْرُو وَالصَّلْتَ أَقْبِلَا ، نَصَبْتَ الصَّلْتَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدْعَى بِيَأْيُهَا ، فَإِذَا فَقَدْتَهَا كَانَ كَالْمَعْدُولِ عَنْ جِهَتِهِ فَنُصِبَ . وَقَدْ يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنْ يَتَّبَعَ مَا قَبْلَهُ وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى : أُوبِي أَنْتَ وَالطَّيْرُ ^(١) .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : "وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ" ^(٢) يَقُولُ الْفَرَاءُ عِنْدَ التَّوْجِيهِ لَهَا ^(٣) : "مَنْصُوبَةٌ عَلَى : وَسَخَّرْنَا لِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ . وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ فِي الْأَنْبِيَاءِ . وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً" ^(٤) أَضْمَرَ : وَسَخَّرْنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَقَدْ رَفَعَ عَاصِمٌ - فِيمَا أَعْلَمُ - وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ .

وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : "وَقَوْمَ نُوحٍ" ^(٥) يَقُولُ الْفَرَاءُ عِنْدَهَا : ^(٦) "نَصَبَهَا الْقِرَاءُ إِلَّا الْأَعْمَشَ وَأَصْحَابَهُ ، فَإِنَّهُمْ خَفَضُوهَا ، لِأَنَّهَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ فِيمَا أَعْلَمُ وَفِي قَوْمِ نُوحٍ .

(١) أَيِ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي قَوْلِهِ : أُوبِي

(٢) سِبَاً : ١٢ - الْبَحْرُ ٧ : ٢٦١

(٣) مَعَانِي الْفَرَاءِ ٢ : ٣٥٦

(٤) الْأَنْبِيَاءُ : ٨١ - الْبَحْرُ ٦ : ٣٢٧

(٥) الذَّارِيَّاتُ : ٤٦ - الْبَحْرُ ٨ : ١٣٩

(٦) مَعَانِي الْفَرَاءِ ٣ : ٨٨

ومن نصبها فعلى وجهين : أخذتهم الصَّغْقَةُ ، وأخذت قومَ نوح .
وإن شئت : أهلكناهم ، وأهلكنا قومَ نوح . ووجه آخر ليس بأبغض إليّ من
هذين الوجهين : أن تضمّر فعلاً واذكر لهم قومَ نوح ، كما قال الله عز وجل "
وإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ " (١) "وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ" (٢) في كثير من
القرآن معناه : أنبئهم واذكر لهم الأنبياء وأخبارهم .

وقوله تعالى : "وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ" (٣) يقول الفراء : (٤)
"بالنصب وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة ، كما تقول للرجل : ما أنت
إلا ثيابك مرة ، ودابتك مرة ، ورأسك مرة ، أي تتعاهد ذاك .

وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : إنما العامري عَمَّتَه ، أي :
ليس يتعاهد من لباسه إلا العمّة ، قال الفراء : ولا أشتهي نصبها في
القراءة " .

ويحذف الفعل كثيراً في باب رَبِّ يقول ابن السراج (٥) : "اعلم أن
الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفاً ، لأنه جوابٌ وقد علم
فحذف ، وربما جئ به توكيداً وزيادة في البيان ، فتقول : رَبِّ رجلٍ عالمٍ قد
أتيت ، فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلقت به رَبِّ حتى يكون في تقديره :
برجلٍ عالمٍ مررت " .

(١) العنكبوت : ١٦ البحر ٧ : ١٤٤

(٢) الأنبياء : ٧٦ البحر ٦ : ٣٢٦

(٣) القمر : ٥٠ البحر ٨ / ١٨٢ . في إعراب القرآن للنحاس : وزعم الفراء أنه رُوي : وما أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ

(٤) معاني الفراء ٣ / ١١١

(٥) الأصول ١ : ٤١٧

وَيُحَذَفُ أَيْضاً عَلَى سَبِيلِ التَّوْحِيدِ وَقَعَ مَفْسَراً بَعْدَ إِذَا وَإِنْ ، فَقَدْ
جاءَ فِي الْمَغْنِيِّ : يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ ^(١) : "يَطْرُدُ حَذْفُهُ (الْفِعْلُ) مُفْسَراً نَحْوُ :
وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ^(٢) " ، إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ " ^(٣) .

يَقُولُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ هُنَا ^(٤) : "فَأَمَّا إِذَا فَتَكُونُ مِزَاجَةً إِلَى الْجُمْلَةِ
الْفِعْلِيَّةِ ، لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى التَّسْبِيحِ فَتَقُولُ : إِذَا قَمَتَ قَمْتُ ، وَإِذَا تَجَلَّسَ أَجْلَسْتُ ،
وَمَتَى جَاءَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَنْصُوبٌ حُمِلَ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ يَفْسَرُهُ الْفِعْلُ الَّذِي
بَعْدَهَا نَحْوُ : إِذَا زَيْدًا تَضَرَّبَهُ أَضْرِبُهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ فَيَكُونُ
أَيْضاً مَحْمُولاً عَلَى فِعْلٍ مُقَدَّرٍ ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ : "إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ" وَ " إِذَا
السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ " ^(٥) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلَا تَكُونُ أَمْثَالُ هَذِهِ مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ ،
لِأَنَّ الشَّرْطَ طَالِبٌ بِالْفِعْلِ فَلَا يَحْمِلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَا يَحْمِلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مَا
وُجِدَ عَنْهُ مَثَلُوهَا .

وَجاءَ فِي الْمَغْنِيِّ أَيْضاً : ^(٦) "وَيَكْثُرُ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ (أَيْ :
حَذْفِ الْفِعْلِ) نَحْوُ : لَيَقُولَنَّ اللَّهُ " ^(٧) أَيْ : لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُمُ اللَّهُ . " وَإِذَا قِيلَ

(١) مغني اللبيب / ٨٢٧

(٢) التوبة : ٦ البحر ٥ / ١١

(٣) الانشقاق ١ / البحر ٨ / ٤٤٤

(٤) البسيط لابن أبي الربيع : ٨٧٦

(٥) الانقطار : ١ البحر ٨ : ٤٣٥

(٦) مغني اللبيب : ٨٢٧

(٧) العنكبوت : ٦١ البحر ٧ : ١٥٧ - ١٥٨

لهم ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيراً^(١) .

حذف الحرف :

وكما يُحذف الجزء الطالب إذا كان فعلاً كذلك يحذف إذا كان حرفاً جاراً ، ومن حذف الجار هذا ما جاء عن الفراء عند توجيه قوله تعالى :
"وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا"^(٢) .

يقول^(٣) : "وجاء التفسير : اختار منهم سبعين رجلاً . وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت من لأنه مأخوذ من قولك : هؤلاء خير القوم ، وخير من القوم . فلما جازت الإضافة مكان " من " ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا : اخترتكم رجلاً ، واخترت منكم رجلاً " .

وفي نتائج الفكر نجد السهيلي يتحدث عن حذف الجار عند هذه الآية فيقول^(٤) : "والأصل في هذا التعدّي بحرف الجر وهو من ، لأنّ المعنى إخراج شيء من شيء ، وإنما حذف لتضمن الفعل معنى فعل آخر متعدّ ، كأنك حين قلت : اخترت الرجال^(٥) ، أردت : نخلت الرجال ونقدتهم فأخذت منهم زبداً ، فمن هنا أسقط حرف الجر كما أسقط في : أمرتك الخير . إذا كان الأمر تكليفاً . كأنك قلت : كلفتك هذا الأمر " .

(١) التحل : ٣٠ البحر ٥ : ٤٨٧

(٢) الأعراف : ١٥٥ البحر ٤ : ٣٩٨

(٣) معاني الفراء ١ : ٣٩٥ وانظر معاني الأخفش ٢-٣١٢

(٤) التناج : ٣٣٠

(٥) أي : اخترت من الرجال .

إنّما ذكرتُ كلّ هذه الأمثلة الكثيرة في حذف الفعل لأبَيّن أنّ الفعل وإنْ كان هو الطالب للأجزاء في التركيب بما يدلُّ على الحدث والزمان وبما تقتضي دلالته من طلب الحال والمكان . هذا الفعلُ قد يحذف اعتماداً على القرائن الحالية أو المقالية ، وكذلك الأمر بالنسبة للحرف .

الفصل الأول :

تاسعاً :

حذف المقتضى

حذف المقتضى

كما يحذف الجزء الطالب إذا كان فعلاً أو حرفاً كذلك يحذف الجزء المطلوب أيضاً للدلالة عليه سواء كان اسماً أو حرفاً .
فالفاعل مثلاً : عرفنا أن الفعل كما يدل على الحدث والزمان دلالة لزوم يدل أيضاً على الفاعل وإن كانت دلالتُه عليه دلالة تضمينية . هذا الفاعل الذي يدل عليه الفعل ويقتضيه هل يحذف؟ والجواب لا لأن الفعل والفاعل بمثابة كلمة واحدة لاتتجزأ .

يرى السهيلي أيضاً أنه لا يحذف ، فيقول^(١) : " لأن الفعل قد بُني للدلالة عليه ، فإذا لم يكن مذكوراً في اللفظ فإنه يضر " .
فيفهم من هذا أن الفاعل وإن كان مطلوباً للفعل يقتضيه، إلا أنه ملتزم الذكر مظهراً أم مضمراً .

أما ماسوى الفاعل من المقتضيات فيجوز حذفها لدلالة القرائن عليها أمثال المفاعيل والحروف التى تقتضيها الأفعال المتعدية لواحد أو اثنين أو ثلاثة أو القاصرة اللازمة التى لاتتعدى إلا بواسطة حرف . يقول ابن السراج^(٢) : "واعلم أن كل فعل متعد ، لك ألا تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة لك أن تقول : ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضربٌ - وكذلك ظننت ، يجوز أن تقول : ظننت وعلمت (إلى^(٣)) أن تفيد غيرك ذلك " .

(١) أبو القاسم السهيلي : ٣٨٠ ، وانظر نتائجه : ٧١

(٢) الأصول ١/ ١٨١

(٣) (إلى) هنا تصحيف أو تحريف

من نصّ ابن السراج السابق يتّضح لنا أنّه يجوز حذف المفعولين في باب ظنّ وأخواتها معاً دون الاختصار على أحدهما كما يحذف مفعول المتعدّي لواحد .

وهناك من النماذج الكثيرة لحذف المقتضيات ما تعرّض لها علماء النحو المحلّلين لأسلوب القرآن من أمثال الأخفش والفراء .

من هذه النماذج القرآنية البالغة في الإيجاز والبيان قوله تعالى "إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ" ^(١) "يقول الأخفش" ^(٢) : "يُرْهَبُ النَّاسُ أَوْلِيَاءَهُ، أَي : بِأَوْلِيَائِهِ".

إن المجوّز لحذف مطلوب الفعل هنا وهو الباء قيام القرينة المعنوية على ذلك .

ومن النماذج أيضاً قوله تعالى : "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا" ^(٣) "يقول الأخفش عند تحليله لها" ^(٤) : "أي اختار من قومه ، فلما نزع مِنْ عَمَلِ الْفِعْلِ ، وقال الشاعر :

مِنَّا الَّذِي اخْتَبَرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ^(٥) وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ
وقال آخر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلَ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

(١) آل عمران : ١٧٥ البحر ٣ : ١٢٠

(٢) معاني الأخفش ١ : ٢٢١

(٣) الأعراف : ١٥٥ البحر ٤ : ٣٩٨

(٤) معاني الأخفش ٢ : ٣١٢

(٥) انظر النتائج : ٣٣١

وقال النَّابِغَةُ :

نُبْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا يَهْدِي إِلَيَّ أَوَابِدَ الْأَشْعَارِ "

ومنها قوله تعالى : "أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ . . ." ^(١) يقول
الأخفش ^(٢) : "وليس الأرض هاهنا بظرف ، ولكن حذف منها "في" ، ثم
أعمل فيها الفعل ، كما تقول : تَوَجَّهْتُ مَكَّةَ " .

وقوله تعالى : "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا" ^(٣) يقول
الأخفش ^(٤) : "على : ووصَّيناه حُسْنًا ، وقد يقول الرجل : وَصَّيْتُهُ خَيْرًا ،
أي بِخَيْرٍ " .

وقوله تعالى : "وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا" ^(٥) يقول الأخفش ^(٦) :
"يريد أن يجعل رَأَيْتَ لا يتعدى ، كما تقول : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ خَيْرًا ، لمكان
ظنه ، وأخبر بمكان رؤيته " .

إنما حذف هنا مطلوب رأى ، لأنه أراد أن يذكر مجرد الرؤية
لمرئي . بمعنى : أن من أسباب الحذف عدم القصد إلى مطلوب الفعل .
ومما جاء عن الفراء من حذف المقتضيات قوله تعالى "إِنِّي أَسْكَنْتُ

(١) يوسف : ٩ البحر ٥ : ٢٨٢

(٢) معاني الأخفش ٢ : ٣٦٤

(٣) العنكبوت : ٨ البحر ١ : ١٤٢

(٤) معاني الأخفش ٢ : ٤٣٦

(٥) الإنسان : ٢٠ البحر ٨ : ٣٩٦

(٦) معاني الأخفش ٢ : ٥٢١

مِنْ دُرِّيَّتِي^(١) "يقول الفراء عند تحليله لها^(٢) : وقال : " إِنِّي أَسَكَنْتُ مِنْ دُرِّيَّتِي " ولم يأت منهم بشيء يقع عليه الفعل . وهو جائز : أن تقول : قد أصبنا من بني فلان ، وقتلنا من بني فلان وإن لم تقل : رجالات ، لأن من تؤدّي عن بعض القوم كقولك : قد أصبنا من الطعام وشربنا من الماء . ومثله "أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ"^(٣) .

فيفهم من كلام الفراء هذا أن الشيء إنما يحذف للعلم به ، فاستغنى عن المقتضى هنا ، لأنَّ "مِنْ" بمعنى بعض فهي دالة على مفعول به .

ومما جاء عنه أيضاً من حذف المقتضى وهو جواب القسم قوله تعالى : "وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا"^(٤) يقول الفراء : ^(٥) "ويسأل السائل : أين جواب القسم في النازعات ؟ فهو مما ترك جوابه لمعرفة السامعين ، المعنى وكأنه لو ظهر كان : لتبعثن ، ولتحاسبن ، ويدل على ذلك قولهم^(٦) : إذا كنا عظاماً ناخرة . ألا ترى أنه كالجواب لقوله : لتبعثن إذ قالوا : إذا كنا عظاماً نخرة نبعث " .

وقوله تعالى : "فَإَيْنَ تَذْهَبُونَ"^(٧) يقول الفراء وهو بوجه هذه الآية

(١) إبراهيم : ٣٧ البحر ٥ : ٤٣١

(٢) معاني الفراء ٢ : ٧٨

(٣) الأعراف : ٥٠ البحر ٤ : ٣٠٤

(٤) النازعات : ١ البحر ٨ : ٤١٨

(٥) معاني الفراء ٣ : ٢٣١

(٦) (إذا) بغير استفهام

(٧) التكوين : ٢٦ البحر ٨ : ٤٣٥

الكريمة ^(١) : "العربُ تقول : إلى أين تذهب ؟ وأين تذهب ؟ ويقولون : ذهبت الشام ، وذهبت السوق ، وانطلقت الشام ، وانطلقت السوق ، وخرجت الشام - سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة : خرجت ، وانطلقت ، وذهبت . وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : انطلق به الفور ، فتنصب على معنى إلقاء

الصفة ^(٢) وأنشدني بعض بني عَـقِيل :

تَصِيحُ بِنَا حَنِيفَةً إِذْ رَأَتْنَا وَأَيَّ الْأَرْضِ تَذْهَبُ لِلصَّيَاحِ

يريد إلى أيِّ الأرض تذهب واستجازوا في هؤلاء الأحرف إلقاء إلى لكثرة استعمالهم إيّاها .

بهذا رأينا أنه كما يُحذفُ الجزءُ الطالبُ الذي هو منبعُ الإسناد في الجملة العربية يحذفُ الجزءُ المطلوب . كلُّ ذلك إذا قام دليلٌ يدلُّ على المحذوف ويبين عنه .

(١) معاني الفراء ، ٣٠ : ٢٤٣

(٢) هنا مصطلح كوفي يطلقه أهل الكوفة على الحرف .

خلاصة الفصل الأوّل

مما تقدم نستطيع القول أنّ الفعلَ مناطُ التعلُّقِ والارتباط في جملته ،
وأنّه في حَيِّزِ دلّالته يطلبُ مابعدَه ويستدعيه ، فقد أجمع النحاة على دلّالته
على الحدث والزمان معاً وإنّ خالف متأخرو الأصوليين في ذلك ، حيث يرون
أنّ دلّالته على الزمان تنبعُ من القرائن في الجملة وسياقها ، وقد أضاف بعضُ
النحاة للفعل مدلولاً آخر ، وهو الدلالة على الفاعل ، لكنّ اختلفوا في شأنِ
هذه الدلالة أهي دلالةٌ تضمّن أمّ التزام ؟ وهذا القولُ نشأ بتأثير مقالة علماء
أصول الفقه ، ونرى ذلك في تراث السّهيلي وابن مضاء أيضاً .

هذا وبدلُ الفعلُ على المكان والحال دلالةُ التزام ، لأنّ كلّ فعلٍ لابدّ
له من مكان يقعُ فيه وحال يكون فيها .

فكلّ فعلٍ لا يخلو من أنّ يكون طالباً وقد فسّر السّهيلي هذا
بالتشبيّه أي إنّ الكلمةَ تطلبُ مابعدَها وتتشبّه به لما بينهما من الارتباط في
المعنى . والنحاة حين أحالوا على الكلمة الطالبة الآثار الاعرابية ، كان هذا
الهدفُ في الحقيقة تعليمياً . ولا يعنون بذلك أنّها تُحدِثُ هذه الآثار كما زعم
ابن مضاء الذي تجنّى على النحاة ، وتقولُ عليهم ما لم يقولوه .

وهذا الفعلُ العاملُ ، اللازم منه والمتعدّي يشتركان في أنّ كليهما
يطلبُ مابعدَ الفاعل والمفعول .

هذا ما كان من أثر دلّالته النحوية أمّا دلّالته المعجمية فلها أيضاً

أثرها في طلب الأجزاء بعدها ، وهذا مانّوه بذكره سيبويه في كتابه وإن أنكره أستاذنا الدكتور محمد البنا في كتابه الرد على النحاة . وقد رأينا أن هذه الدلالة أكثر ما تتجلى في كان التامة والناقصة وجعل التي من أفعال الشروع والتحويل ، إذ أن دلالة كل منهما اللغوية هي التي سوّغت مجيء كان تارة ناقصة وأخرى تامة ، كذلك «جعل» كان لدلالاتها هذه تسويغ مجيئها للشروع تارة وللتصيير والتحويل أخرى .

من هنا كان لهذه الدلالة أثرها في تضمين الفعل ، إذ يقتضي المتضمن كل ما يقتضيه الفعل المتضمن من التعدي وال لزوم .

كذلك كان لدلالة صيغة الفعل أثرها في الطلب مثل تعديّه وقصوره وبنائه للمفعول ، مما ينتهي بنا إلى أن الفعل هو منبع التغيير في الجملة الفعلية ، وأي تغيير فيه يتبعه تغيير فيما يقتضيه الأمر الذي كان له أثره في اقتضاء المعمولات بعده .

هذا الفعل المتصرف منه والجامد له أثره في طلب هذه الأجزاء بعده ، وإن كان الأمر مع المتصرف أكثر اتساعاً وأعم شمولاً من الجامد ، لجموده وضعفه عن مرتبة المتصرف . وقد وضع النحاة أصولاً للربط والاقتضاء قامت على استقراءهم لكلام العرب .

وهذا الفعل الطالب أو المقتضي لهذه الأجزاء قد يحذف اعتماداً على القرائن في الجملة ، كل هذا إذا دلّ على المحذوف دليل سواء أكان المحذوف واجباً أم جائزاً .

الفصل الثاني

الأسماء المضمّنة معنى الفعل

أولاً :

ا / المصدر .

ب / اسم المصدر .

ج / اسم الفعل .

ثانياً :

المشتقات ومقتضياتها من أجزاء التراكيب .

أولاً :

أ / المصدر

الاسم الذي بمعنى الفعل يمكن تقسيمه إلى قسمين :
مشتقات بالمعنى النحوي ، وغير مشتقات .
والمشتقات النحوية هي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة
المشبّهة ، وأفعال التفضيل .
وغير المشتقات هي : المصدر ، واسمه ، واسم الفعل .

من هنا أطلق النحاة على بعض هذه الأسماء التي في معنى الفعل
مشتقات ، لاشتقاقها من الفعل التي هي بمعناه وتؤدي مؤداه . وهي ما
ذكرت .

غير أن هناك أسماء أخرى مشتقة من الفعل أيضاً إلا أنها لا تقتضي
ما يقتضيه الفعل لذا أهملوها وإن كانوا قد أطلقوا عليها أيضاً مشتقات ،
وتتمثل هذه الأخيرة في اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، وبذلك كانت لهم
مشتقات طالبة لما بعدها وتدرس في النحو والصرف . ومشتقات لا تكون طالبة
بل مطلوبة لما قبلها عرفت بالمشتقات الصرفية ، ومجال دراستها هو الصرف
وحده .

والذي يهمنا في هذا المقام هو النوع الأول من هذه المشتقات ، لأنه
وثيق الصلة بأجزاء التركيب في الجملة .

لذا يجدر بنا أن نبسط القول فيها بما يعمل منها وما لا يعمل
واستيفاء أحكامها في ذلك وما يتعلق به .
أولاً : غير المشتقات : المصدر ، اسمه ، اسم الفعل .

أ / المصدر :-

وبدأنا به ، لأنه أصل^(١) المشتقات ولكونه أحد مدلولي الفعل ، وكان سيبويه^(٢) يسميه فعلاً وحدثاً وحدثاً . فما هذا المصدر ؟ وما عمله ؟ ولماذا يعمل ؟ وما شروط هذا العمل ؟ يقول ابن السراج في أصوله وهو يعرف^(٣) به : "والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين "

وفي أوضح المسالك يقول ابن هشام^(٤) : "هو الاسم الدال على مجرد الحدث "

هذا من حيث التعريف أمّا من حيث العمل فعمل المصدر^(٥) وهو : طلبه أو اقتضاؤه للأجزاء إنما هو فرع^(٦) عن الفعل ، وإن كان معروفاً أن المصدر هو الأصل^(٧) في الاشتقاق وما الفعل إلا فرع عنه ، كما هو مذهب جمهور البصرة ، الذين كانت حجّتهم : أن المصدر إنما كان هو الأصل في الاشتقاق لا الفعل ، لأنه يدل بصيغته على شيء واحد هو الحدث ، أمّا دلالته على الزمان فمطلقة بخلاف الفعل الذي يدل بصيغته على الحدث والزمان معاً ، فكانت دلالته على الزمان مقيّدة يقول ابن الأنباري^(٨) : "لما أرادوا استعمال المصدر

(١) أصالة المصدر للمشتقات موضع خلاف ، انظر الإنصاف ، م : ٢٨ / ٢٣٥

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٢

(٣) الأصول لابن السراج ١ / ١٥٩

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٢٠٠

(٥) انظر شرح الأشموني ٢ / ٢٨٨

(٦) انظر المصدر السابق نفسه

(٧) انظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ - ٢٣٧

(٨) الإنصاف ١ / ٢٣٧

وَجَدُّهُ يَشْتَرِكُ فِي الْأَزْمَنَةِ كُلِّهَا ، لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، فَلِمَا لَمْ يَتَّعَيْنَ لَهُمْ زَمَانٌ حَدُوثِهِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ اشْتِقَاقًا لَهُ مِنْ لَفْظِهِ أَمْثَلَةً تَدُلُّ عَلَى تَعَيُّنِ الْأَزْمَنَةِ ، وَلِهَذَا كَانَتِ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةً : مَاضٍ ، وَحَاضِرٌ ، وَمُسْتَقْبَلٌ . . . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ ."

من هنا كان الفعل فرعاً عن المصدر ، هذا في الاشتقاق . أمّا في الطلب وهو الذي نحن بصددده فالفعل هو الأصل في الطلب و الاقتضاء ، وما المصدر إلا فرعٌ عليه ، يقول ابن السراج ^(١) : "اعلم أن المصدر ^(٢) يعمل عمل الفعل ، لأن الفعل اشتق منه وبنى مثله ^(٣) للأزمنة الثلاثة ، الماضي والحاضر والمستقبل ، نقول من ذلك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، إِذَا كَانَ زَيْدٌ فَاعِلًا ، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَعْمَرُوْا إِذَا كَانَ زَيْدٌ مَفْعُولًا . . . " .

ونجد سيبويه يفرّق بين هذا المصدر الجاري مجرى الفعل وبين اسم الفاعل حيث يقول ^(٤) : "وإنّما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً ، لأنك إذا قلت : هذا ضاربٌ ، فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ فَإِنَّكَ لَمْ تَذَكَرِ الْفَاعِلَ ، فَاَلْمَصْدَرُ لَيْسَ بِالْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْفَاعِلِ ، فَلِذَلِكَ احْتَجَجْتُ فِيهِ إِلَى فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ وَلَمْ تَحْتَجْ حِينَ قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا إِلَى فَاعِلٍ ظَاهِرٍ ، لِأَنَّ الْمَضْمَرَ فِي ضَارِبٍ هُوَ الْفَاعِلُ ."

(١) الأصول ١ / ١٣٧

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٨٩

(٣) مثله : جمع مثال ، يعني أن أمثلة الفعل بنيت للأزمنة الثلاثة

(٤) الكتاب ١ / ١٨٩

ثم يستطرد سيبويه ذاكراً بعض المصادر العاملة حيث يقول ^(١) :
 "وما أجرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر :

يَمُرُّونَ بِالذَّهْنِ خِيفاً عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ
 عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَذَلَالاً زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ

يقول سيبويه : كأنه قال : أُنْذَلَ

ومثل سيبويه أيضاً بقول الشاعر :

بَضْرَبَ بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ "

ومن إعمال المصدر أيضاً ما ذكره الفراء في معانيه ^(٢) عند تحليله

لقوله تعالى : "وَمَزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ عَيْنًا" ^(٣) حيث ذكر أن عينا منصوب بالمصدر وهو تسنيم . وقد نظر له الفراء بآيات أخر متعددة منها :

قوله تعالى : "أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا" ^(٤) المعاني ٢٦٥/ ٣

وقوله تعالى : "أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا وَأَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا" ^(٥) المعاني ٢٢٤/ ٣

وقوله تعالى : "فَجَزَاءٌ مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ" ^(٦) ^(٧) المعاني ٣٢٠/ ١

(١) المصدر السابق ١ / ١١٥ - ١١٦

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٩

(٣) المطفئين : ٢٧ البحر ٨ / ٤٤١-٤٤٢

(٤) البلد : ١٤ - ١٥ البحر ٨ / ٤٧٦

(٥) المرسلات الآيتان : ٢٥-٢٦ البحر ٨ / ٤٠٦ وَأَحْيَاءٌ مفعول بكِفَاتًا

(٦) المائدة ٩٥ البحر ٤ / ١٨ مِثْلَ مفعول بجَزَاءٍ

(٧) قراءة الجمهور : فَجَزَاءٌ مِثْلُ . انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري م / الثاني ص ٢٥٥ قراءة

السلمى : فجَزَاءٌ مِثْلُ . جزاء بالرفع والتثنية مثل ما قتل بالنصب . وقرأ محمد بن مقاتل : فجَزَاءٌ

مثل . ينصب جزاء ومثل والتقدير فليخرج جزاء . . . انظر البحر ٤ / ١٩

لماذا يطلب المصدر :

إنَّ السِّرَّ في طلب المصدر إنما هو شبهه بالفعل ^(١) ، ووجه الشبه بينهما دلالة كلٍّ منهما على الحدث الذي يقتضى فاعلاً وقد يقتضى مفعولاً به إنَّ كان واقعاً ، غير أنَّ لهذا العمل شروطاً ذكرها النُّحاة تتحقَّق بها هذه المشابهة . يقول ابن يعيش ^(٢) : "والمصدرُ يعملُ عملَ الفعلِ المأخوذِ منه ، إنَّ كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ كان المصدرُ غيرَ متعدٍّ ، فكما تقولُ : قام زيدٌ ولا تجاوز الفاعلُ كذلك تقولُ : أعجبنى قيامُ زيدٍ" ، وإن كان يتعدَّى إلى واحد يتعدَّى مصدره إلى واحد فتقولُ : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً . وتقولُ أعجبنى إعطاءُ زيدٍ عمراً درهماً فتعديهِ إلى مفعولين كما يفعل ذلك الفعل نحو : أعطيتُ زيداً درهماً . وإنَّ كان يتعدَّى فعله بحرف جر كان المصدر كذلك فتقولُ : أعجبنى مرورك بزيداً..."

على حين يقول ابن هشام ^(٣) : "ويعملُ المصدرُ عملَ فعلِهِ ، إنَّ كان يحلُّ محله فعل ، إمَّا مع أنْ ، كعجبتُ من ضربِكَ زيداً أمسٍ ويعجبنى ضربُكَ زيداً غداً ، أي : أنْ ضربته وأنْ تضربه ، وإمَّا مع ما كيعجبنى ضربُكَ زيداً الآنَ أي : ماتضربه"

وهذا المصدرُ يعملُ على ثلاثة أضرب مضافاً ومجرداً من أل والإضافة ومقروناً بآل ، يقول ابن هشام ^(٤) : "وعملُ المصدرِ مضافاً أكثرُ ، نحو : "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ" ^(٥) "وَمُنُونًا أَقْيَسُ" نحو : "

(١) انظر الأشموني ٢ / ٢٨٨ الهامش

(٢) شرح الفصل لابن يعيش ٦ / ٥٩

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٠١ - ٢٠٣

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٢٠٥

(٥) البقرة : ٢٥١ البحر ٢ / ٢٦٩

أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً" ^(١) وبأل قليلٌ ضعيف ، كقوله :
 ضعيفُ النكابةِ أعداءهٗ يخالُ الفرارُ يراخى الأجلُ ^(٢) "
 والمصدر في إضافته إلى الفاعل أحسنٌ منه مضافاً إلى المفعول ، وقد
 نبّه على ذلك أبو بكر بن السراج حيث يقول ^(٣) : "فالمصدرُ يجرُّ ما أضيف
 إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ، ويجري ما بعده على الأصل ، بإضافته إلى الفاعل
 أحسن ، لأنه له ، كقول الله تعالى : "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ" ^(٤)
 وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتصل وفيه حلٌ . تقول : أعجبتني بناءً هذه
 الدار ، وما أحسنَ خياطةَ هذا الثوب ، فعلى هذا يقول : أعجبَ ركوبُ
 الفرسِ عمروٌ زيداً "

ثم نراه بعد ذلك يمنع تجويز تقديم الفاعل والمفعول اللذين من صلة
 المصدر عليه فيقول ^(٥) : "واعلم : أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول
 الذي مع المصدر على المصدر ، لأنه في صلته ، . . . فلو قلت : دارك
 أعجب زيداً دخولُ عمرو ، فتنصب الدار بالدخول كان خطأ "

رأينا أن هذا المصدر إنما يعمل عمله ماضياً ^(٦) كان أو مستقبلاً ،
 لأنه محمولٌ عليه ، بيد أن المصدر لكونه اسماً يجوز اضمارُه ، ولا يجوز
 إضمارُ الفعل . يقول ابن السراج ^(٧) : "تقول ضربته عبد الله ، تضرر الضرب ،

(١) البلد : ١٤ - ١٥ البحر ٨ / ٤٧٦

(٢) الشاهد فيه : حيث أعمل المصدر المتعثرن بأل وهو قوله "النكابة" فنصب به المفعول أعداءه .

(٣) الأصول ١ / ١٧٤ - ١٧٥ ، انظر الكتاب ١ / ١٩٠ (٤) البقرة : ٢٥١ - المجمع : ١٠

(٥) الأصول ١ / ١٣٧

(٦) انظر شرح الكافية ٢ / ١٩٢

(٧) الأصول ١ / ١٦٢

تعنى : ضربت الضربَ عبدالله ولو قلت ضربت عبدالله ضرباً ، وضربته زيداً ، ماكان به بأسٌ على أن تضمّر المصدر " .

ولكنّ المصدرَ إذا كان عاملاً لايجوز إضماره لذلك يقول ابن السراج^(١) : "واعلم : أنه لايجوز أن تُعْمَلَ ضمير المصدر ، لاتقول : سرّنى ضربك عمراً وهو زيداً ، وأنت تريد : وضربك زيداً ، لأنه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه ، ألا ترى أن ضربَ مشتقٌ من الضرب ، فإنما يعملُ الضربُ وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمّر ، وإنما يعمل لشبهه بالفعل ، فكما أن الفعل لا يضمّر ، فكذلك المصدر " .

من هنا توخّى النحاة شروطاً^(٢) عدمية مع تلك الوجودية بها يتحقق عمل المصدر وطلبه لما بعده ، هذه الشروط ثمانية هي :

الأول : ألا يكون المصدر مصغراً ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربك زيداً ، على أن يكون زيداً منصوباً بالمصدر المصغر ، وذلك لأنّ التصغير من خصائص الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثاني : ألا يكون مضمراً ، فلو قلت "ضربك زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ لم يجزلك أن تجعل عمراً منصوباً بهو ، وإن كان هذا الضمير عائداً على الضرب ، وخالف في هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر ، كالمصدر واستدلوا بورود ذلك في قول زهير بن أبي سلمى :
وما الحربُ إلا ما قد علمتم ودقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

(١) الأصول ١ / ١٦٢

(٢) انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٠٣ - ٢٠٥ الهامش ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩١ التصريح ٢ / ٦٢ ، الهمع

٩٢ / ٢ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩٢ .

الثالث : ألا يكون محدوداً ، أي مقترناً بالتاء التي تدل على الوحدة ، فلا يجوز أن تقول : "غضبت من ضربتك زيداً" وأما قول الشاعر :

يُحَابِي بِهِ الْجَلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بَضْرِبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ

حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملاء بضربة على أنه مفعوله فهذا شاذ ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير .

فإن كانت التاء مما وُضِعَ المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فقد نصب قوله عقابك برهبة ، لأن التاء في رهبة قد بني عليها المصدر كرحمة ورغبة ، وليس مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضوع بالتاء كالمجرد منها . ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحدة ورحمة واحدة ورغبة واحدة وهلم جرا .

الرابع : ألا يكون موصوفاً قبل العمل ، فأما قول الخطيئة :

أُزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَا يَرَى طَارِداً لِلْحَرِّ كَالْيَاسِ

فإن ظاهره أن قوله "من نوالكم" متعلق بيأس الذي هو مصدر يئس يئأس - من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله "مبيناً" وقد وقع هذا الوصف قبل المعمول ، فإن هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر .

فإن كان النعت واقعاً في الكلام بعد المعمول فيجوز العمل والارتباط

من ذلك قولُ الشاعر :
إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَاهَدْتُ عَذُولًا

وَيُلْحَقُ بِالنَّعْتِ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ كالتوكيد والعطف ، فلا يعمل المصدر إذا
أتبع بتابع أيّ تابع قبل العمل .

الخامس : ألاَّ يَفْصَلُ بينه وبين معموله ، فنحو قوله تعالى : " إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ " (١) لا يجوز لك أَنْ تجعلَ يَوْمَ تُبْلَى متعلِّقًا بِرَجْعِهِ لكونه قد فصل بينهما بخبر إنَّ ، كما لا يجوز أَنْ تجعلَ هذا الظرف متعلِّقًا بقادر ، وذلك لأنَّ المعنى عليه أَنْ قدرته على رجعه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلّق هذا الظرف بمحذوف يُقدَّرُ بجوار الظرف متقدِّمًا عليه ، والتقدير: إِنَّهُ على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى ، والسُّرُّ في اشتراط هذا الشرط أنَّ عملَ المصدر بالحمل على الفعل فهو فرعٌ في العمل ، والفرعُ يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول .

السادس : ألاَّ يتقدّم عليه معموله ، فليس لك أَنْ تقولَ : أعجبني زيداً ضريك ، وذلك لما ذكرنا من أنّه فرعٌ .

السابع : ألاَّ يكونَ محذوفاً ، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يجز لك أَنْ تقدِّره مصدراً ، ولهذا أنكرَ المحقّقون على من زعم أن الباء في البِسْمَلَةِ متعلّقةٌ بمحذوف تقديره ابتدائي .

الثامن : ألا يكون مجموعاً ، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحتجاً بقول الشاعر :
قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

فإن قوله : تجاربهم جمع تجربة ، وهي مصدر جرب بالتضعيف وقد نصب به قوله أبا .

هذا ما كان من أمر المصدر ومدى اقتضائه لما بعده ، والشروط التي يتحقق بها هذا الاقتضاء ، وجودية كانت أو عدمية ، وهي قد تدل على كونه فرعاً عن الفعل في العمل والطلب. كما كان الفعل فرعاً عنه في الاشتقاق .

ب / اسم المصدر :

عرفنا أنَّ المصدرَ محمولٌ على الفعل في الطلب والاقتضاء ، فهو فرعٌ عنه . لكنَّ اسمَ هذا المصدر هل هو محمولٌ على المصدر أيضاً في الطلب والاقتضاء ؟ هذا ما كان محلَّ خلافٍ بين النحاة عامَّتِهِم : بصريَّهم وكوفيَّهم وبغدادِيهم . وسوف نعرضُ لهذا الخلافِ بشيءٍ من البيان .

المراد به :

ذكره ابن السَّراج في أصوله ^(١) بأنَّه مانقصة حروفه عن حروف فعله مثل أعطى عطاءً وسلم سلاماً . وقد زاد الأشموني ذلك وضوحاً في شرحه حيث يقول ^(٢) : " واسم المصدر : هو ما ساوى المصدر في الدلالة ^(٣) على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله ^(٤) " .

فخرج نحو قَتَالَ : فإنَّه خلا من ألف قاتل لفظاً لاتقديراً ، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع نحو : قاتل قيتالاً ، وضارب ضيراباً . لكنَّها انقلبت ياءً لانكسار ^(٥) ما قبلها ، ونحو عَدَ ، فإنَّه خلا من واو وعد لفظاً وتقديراً ، ولكنَّ عَوَّضَ منها التاء ، فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوضوء

(١) انظر الأصول لابن السراج ١/ ١٣٩ - ١٤٠

(٢) شرح الأشموني على الفية ابن مالك ٢/ ٢٩٢

(٣) مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث ، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالة على المصدر .

(٤) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ، دار الفكر ، ط ، الأولى ح ٣ / ٩٨

(٥) انظر شرح الأشموني ٢/ ٢٩٢

والكلام من قولك : تَوْضُأً وَضُوءاً ، وَتَكَلَّمَ كَلَاماً ، فَإِنَّهُمَا اسما مصدر لا مصدران ، لَخُلُوهُما لَفْظاً وَتَقْدِيرًا مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِمَا .

ويقولون في تحديد هذا النوع : هو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي .

مدلول هذا المصطلح في كتب النحو :

على أَنَّ هذا المصطلح يشمل أنواعاً أخرى قد لا تدخل تحت هذا التعريف ، ففي النحو يطلقون هذا المصطلح أيضاً على ما كان علماً موضوعاً على معنى نحو : يَسَارٌ وَفَجَارٌ وَبَرَّةٌ ^(١) وعلى ما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، كمضرب ومقتل ومحمدة ومترية بفتح أولهما وثالثهما .

حكم اسم المصدر في أحواله الثلاثة :

اسم المصدر هذا إِنْ كَانَ علماً لم يعمل ^(٢) اتِّفَاقاً ، لتعريفه بالعلمية والأعلام لا تعمل .

وإِنْ كَانَ مِيميّاً فكذلك المصدر في العمل ^(٣) اتِّفَاقاً ، ومنه قول الحارث بن

(١) انظر الكتاب ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٢ ، فقد جاء في حاشيته للصَّبَان : الأول علم ليسر مقابل العسر والثاني : علم للفجور . والثالث : علم للبر .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٠٩ وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ فقد جاء في حاشية الصَّبَان : قال في الجمع اسم المصدر العلم لا يضاف ، ولا يقل آل ولا يقع موقع الفعل

(٣) أي أنه قد يكون مضافاً وقد يكون مقروناً بال وقد يكون مجرداً ، لكن الأثبات من العلماء لم يحفظوا له شاهداً إلا في حالة الإضافة انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٠٩

خالد المخزومي :

أَظْلُمُ ^(١) إِنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ ^(٢)
وإن كان متجاوزاً فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي فهو محلّ
خلاف بين النحاة .

منعه البصريون فعندهم لا يعمل ، لأنَّ أصلَ وضعه لغير المصدر .
كالثَّوَاب والكلام والعطاء إلّا في الضرورة ^(٣) .

وجوزّه الكوفيون والبغداديون فعندهم يعمل قياساً ، إلحاقاً ، بالمصدر
وإن كان على قِلة ^(٤) .

ومنه قوله ^(٥) :

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَّاعَا
وقوله :

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تَعْدُ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لغيرِهِمُ الْوَفَا
وقوله :

قَالُوا كَلَامَكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا
وقوله :

لأنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلُّ مَوْحَدٍ جَنَانًا مِنَ الْفَرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
وقول عائشة رضي الله تعالى عنها :

"من قُبِلَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ الْوُضوءُ"

(١) انظر شرح الأشموني ٢/ ٢٩٣ ، ١/ التصريح ٦٤/ ٢ وروي البيت : أظلم وهو الصواب وكذلك رواه ابن

السراج ١/ ١٣٩

(٢) شاهده : مصاب : مصدر ميمي مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أَهْدَى السَّلَامَ نعت لرجل .

(٣) انظر إعماله في الهمع ٢/ ٩٥ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٩٣ ، التصريح ٦٤/ ٢ ، الأصول ١/ ١٤٠ ، لسان

(٤) انظر شرح الأشموني ٢/ ٢٩٣ ، شرح ابن عقيل ٣/ ١٠١ ، التصريح ٦٤/ ٢

(٥) انظر شرح الأشموني ٢/ ٢٩٣

وَمِنْ جَوَزَ عَمَلَهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ الْكِسَائِيُّ إِمَامُ أَهْلِ الْكُوفَةِ قَالَ : "إِلَّا
ثَلَاثَةَ أَلْفَاظَ : الْخُبْزَ وَالذَّهْنَ وَالْقُوتَ ، فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فَلَا يُقَالُ عَجِبْتُ مِنْ خُبْزِكَ
الْخُبْزَ، وَلَا مِنْ دَهْنِكَ رَأْسَكَ، وَلَا مِنْ قُوتِكَ عِيَالِكَ "

على حين جَوَزَ الْفَرَاءَ مَا مَنَعَهُ الْكِسَائِيُّ ^(١) وَحَكَى عَنِ الْعَرَبِ مِثْلَ :
أَعْجَبَنِي دُهْنُ زَيْدٍ لِحَيْتِهِ .

فِي مَقَابِلِ ذَلِكَ نَجِدُ أَبَا حَيَّانَ يَقُولُ ^(٢) : "وَالَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ فِي
الْمَسْمُوعِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ : أَنَّ الْمَنْصُوبَ فِيهِ بِمَضْمَرٍ يَفْسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ وَلَيْسَ بِاسْمِ
الْمَصْدَرِ وَلَا جَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي الْعَمَلِ لَا فِي ضَرُورَةٍ وَلَا فِي غَيْرِهَا "

وَمِنَ الْآيَاتِ الَّتِي جَوَزَ فِيهَا الْفَرَاءُ فِي مَعَانِيهِ إِعْمَالُ اسْمِ الْمَصْدَرِ هَذَا
قَوْلُهُ تَعَالَى : " وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ شَيْئًا " ^(٣) حَيْثُ نَجَدُهُ يَقُولُ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لَهَا ^(٤) : "نَصَبْتُ شَيْئًا بِوُقُوعِ
الرِّزْقِ عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : " أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءَ
وَأَمْوَاتًا " ^(٥) . أَيُ : تَكْفِيتُ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ

وَلَوْ كَانَ الرِّزْقُ مَعَ الشَّيْءِ لَجَازَ خَفْضُهُ : لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقُ شَيْءٍ مِنْ

(١) انظر الهمع ٢ / ٩٥ ، وحاشية الأصول ١ / ١٤٠

(٢) انظر الهمع ٢ / ٢٩٥ . الأصول ١ / ١٤٠ الهامش

(٣) النحل : ٧٣ البحر ٥ / ٥١٥

(٤) معاني الفراء ٢ / ١١٠

(٥) المرسلات الآيتان : ٢٥ - ٢٦ البحر ٨ : ٤٠٦

السموات . ومثله : قراءةٌ مَنْ قرأ « فجزاءٌ مثل ما قتل مِنْ النَّعَمِ »^(١) .

غير أننا وجدنا السهيلي وهو من نحاة الأندلس يذهب إلى غير ما ذهب إليه الفراء في نتائجه حيث يقول في إعراب شيئاً :^(٢) .

" على البدل من رزقاً - ورزق - أبين من شيء ، لأنه أخص منه ، والأخص أبين من الأعم " .

غير أننا وجدنا السهيلي بعد ذلك يذكر إعراب الفراء فيقول^(٣) :
" على أنه قد قيل : إن شيئاً ههنا مفعولٌ بالرزق ^(٤) ، وأن الرزق مصدر ، والأشهر أنه اسم ، لأنه على وزن الطحن والذبح ، ولو أراد المصدر لفتح الراء ، كما جاء في الشعر من نحو قوله في عمر بن عبدالعزيز رحمه الله :
وَاقْصِدْ إِلَى الْخَيْرِ وَلَا تَوَقَّهِ وَارْزُقْ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رِزْقَهُ " .

فهذا يدلُّ دلالةً واضحةً على أن السهيلي إنما يميل مع البصريين في أنه لا يعمل .

فإذا تأملنا الأصول لابن السراج وهو من النحاة البغداديين نجده أيضاً يقول في معرض حديثه عن الأسماء التي أعملت عمل الفعل^(٥) : " وحكى قومٌ أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا : عجبتُ من

(١) المائدة : ٩٥ .

(٢) النتائج : ٢٩٨ .

(٣) المصدر السابق : ٢٩٩ .

(٤) الرزق يوزن كوزن المصدر ، ويعني ما يوزن ، أردت المصدر نصبت به شيئاً ، وإن أردت الموزون كان شيئاً بوزنه بمعنى قليل .

(٥) الأصول ١ : ١٣٧ - ١٤٠ .

طعامك طعاماً ، يريدون : من إطعامك ، وعجبت من دهنك لحيتك ، يريدون :
من دهنك قال الشاعر :

أظلمت إن مصابكم رجلاً
أفهدى لسلام تحية ظلم

أراد : إن أصابتكم .
ومنه قوله : [وبعد عطائك المائة الرّثاعا]
أراد : بعد إعطائك .

فواضح من نصّ أبي بكر بن السراج هذا أنه يرى أنّ الاسم الذي
وضع موضع المصدر قد يكون مصدرًا ميميًا كما في البيت الأوّل وقد يكون
اسم مصدر كما في عطاء ، وقد يكون اسم ذات كما في طعام ودهن .

فهنا أدخل ابن السراج أنواعاً من الأسماء بعضها اسم مصدر حقيقة
وبعضها ليس كذلك .

ونجد السيوطي في الهمع يقول ^(١) : " استعملوا العطاء مصدرًا
بمعنى الإعطاء والثواب مصدرًا بمعنى الإثابة . قال الله تعالى : "ثَوَابًا مِنْ
عِنْدِ اللَّهِ" ^(٢) " .

غير أننا نجده يستطرد قائلاً : " وذلك مسموعٌ لا يقاسُ عليه " .
هذا ما كان من الخلاف بين النحاة حول اقتضاء اسم المصدر وإن كان
قد منعه البصريون فقد وجدنا أنّ الكوفيين والبغداديين قد أجازوه . وإن كان
إعماله لدى بعضهم قليلاً . وقياسياً لدى بعضهم الآخر ، وشاذّ لدى
الصيّمي ^(٣)

(١) الهمع للسيوطي ١/ ١٨٨

(٢) آل عمران : ١٩٥ البحر ٣/ ١٤٦

(٣) انظر شرح الأشموني ٢/ ٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠١

ح / اسم الفعل :

ومما يقتضي ما يقتضيه الفعل من الرفع والنصب اسم الفعل ^(١) الذي هو بمعناه ويؤدّي مؤداه ، غير أنّه يخالف غيره مما سبق من المصدر وما يذكّر من المشتقات في أنّه لا يكون مطلوباً .

يقول الأشموني في شرحه على الألفيّة ^(٢) : "أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معني واستعمالاً كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت ، وأوه بمعنى أتوجع ، ومه بمعنى اكفف ، واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة" .

ويقول السيوطي أيضاً في الهمع ^(٣) : "هي أسماء قامت مقام الأفعال" .

ويقول أيضاً ابن الحاجب في كافيته ^(٤) : "أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويد زيد أي أمهله وهيئات ذاك أي : بعد" .

ويقول الرضي في شرحه ^(٥) : "والذي حملهم على أن قالوا : إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي وهو أن

(١) يُسمّى في بعض الكتب : خالفة الفعل - انظر حاشية الصبان ٣ / ١٤٨

(٢) شرح الأشموني ٣ / ١٤٧

(٣) همع الهوامع ٢ / ١٠٥

(٤) الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٥

(٥) شرح الكافية للرضي ٢ / ٦٦

صيغها مخالفةً لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرف تصرفها ، ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض ، وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً^(١) .

ثم يستطرد الرضى أيضاً ذاكراً العلة التي من أجلها بُنيت هذه الأسماء حيث يقول^(٢) : "اعلم أنه إنما بنى أسماء الأفعال لمشابتها مبنى الأصل ، وهو فعل الماضي والأمر" .

غير أن النحاة قد اختلفوا^(٣) حول هذا النوع من الكلام هل هي أسماء حقيقة كما ذهب إليه جمهور البصريين أو هي أفعال استعملت استعمال الأسماء كما ذهب إلى ذلك بعض نحاة البصرة ، أو أنها أفعال حقيقة كما ذهب إليه الكوفيون .

والصحيح الذي عليه جمهور البصريين : أنها أسماء حقيقة .
وحكمها في التعدّي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمسمّاها^(٤) .

فإن كان مسمى الفعل لازماً كان اسم الفعل كذلك ، لأنه يقتصر فيه على الفاعل نحو : هيهات هيهات العقيق ، يرفع العقيق فاعل هيهات الأولى . والثانية تأكيد لها . وإن كان مسماه متعدّياً كان اسم فعله كذلك .

(١) أي : هذه الأسماء على ثلاثة أضرب : اسم مفرد واسم مضاف واسم استعمل مع حرف الجر .
انظر الأصول ١ / ١٤١ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٦٥ .

(٣) التصريح ٢ / ١٩٥ ، شرح الأشموني ٣ / ١٤٧ .

(٤) انظر التصريح ٢ / ١٩٩ ، شرح الكافية ٢ / ٦٨ ، الأصول ١ / ١٤١ الجمع ٢ / ١٠٥ ،

الكتاب ١ / ٢٤١ .

نحو : "دَرَاكَ زَيْدًا" يُنْصَبُ الْمَفْعُولُ كَمَا تَقُولُ : أَدْرَكَ زَيْدًا . بالنصب .

وإن كان مشتركاً بين التعدي واللزوم عمل عملها أيضاً نحو : هَلُمَّ .

يقول الرضى في شرحه على الكافية ^(١) : "ومما جاء متعدياً ولازماً هَلُمَّ بمعنى أَقْبِلْ فيتعدى بإلى قال تعالى : "هَلُمَّ إِلَيْنَا" ^(٢) ومعنى أَحْضَرُهُ نحو قوله تعالى : "هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ" ^(٣) .

ولكن اسم الفعل هذا يخالف مسماه ، لأن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ، ولا يجوز تقديم معمول ^(٤) اسم الفعل عليه ، لضعفه عنه وقصور درجته بكونه قرعاً في العمل عليه .

هذا ما أجمع عليه نحاة البصرة ، وخالفهم الكسائي فأجاز تقديم معموله عليه ، إلحاقاً للفرع بالأصل وإجراءً له . وحجته في ذلك : قوله تعالى : "مُتَّابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ" ^(٥) .
وقول الشاعر :

يَا أَيُّهَا ^(٦) المائِحُ دَلَوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُ وَنَكَ ^(٧)

(١) شرح الكافية ٧٢/ ٢

(٢) الأحزاب : ١٨ البحر ٧ : ٢١٥

(٣) الأنعام : ١٥٠ البحر ٤ : ٢٤٨

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣ وشرح الكافية ٦٨/ ٢ والتصريح ١٩٩/ ٢

(٥) النساء : ٢٤ البحر ٣ : ٢١٤

(٦) في الهمع ٢/ ١٠٥ : يَا أَيُّهَا

(٧) عند الكسائي : دَلَوِي منصوبة بدونك والصواب كون دَلَوِي مبتدأ ودونك خبره . انظر التصريح

٢/ ٢٠٠ وإن كان ابن مالك يجعلها منصوبة بدونك مضمرة تأييداً لما ذهب إليه .

كذلك لا يعمل مضمراً^(١) . بأن يحذف ويبقى معموله وإن جوزه ابن مالك .

من ذلك كله يتضح لنا أن اسم الفعل أيضاً يطلب ما يطلبه الفعل ، فهو بهذا يوافق المصدر واسمه في الطلب إلا أنه يخالفهما بعدم وقوعه مطلوباً ، ولذلك خلا محله من الإعراب كما أن الفعل كذلك .

ومن هنا أيضاً أطلق عليه بعضهم : خالفة^(٢) .

(١) الجمع ١٠٥/٢ - التصريح ٢٠٠/٢

(٢) مآشية الصبيان ١٤٨/٣

ثانياً : المشتقات ومقتضياتها من أجزاء التراكيب

المقصود بالمشتقات هنا المشتقات الاسمية في عرف النحاة ، وهي : اسمُ الفاعل واسمُ المفعول والصفة المشبهة وأفعُل التفضيل وقد اقتضت هذه الأشياء بالحمل على الفعل ، لما دلت على الحدث وصاحبه .

وكان الفعل أصلاً في الاقتضاء ، لأنه بنى للإخبار عن الفاعل . وقد بين ذلك السهيلي في نتائجه بقوله ^(١) : " وفائدة اشتقاق الفعل ^(٢) من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يُخبر عنه كما يُخبر عن سائر الأسماء ، نحو قولك : " أعجبني خروجُ زيدٍ " ، و " سَرَنِي قدومُ بكرٍ " ، فإذا ذُكر هو وأُخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضاً مضافاً إليه ، والمضاف إليه تابع للمضاف ، ومستحق للخفض .

فإذا أرادوا أن يُخبروا عن الاسم الفاعل للحدث ، لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوضٌ تابع في اللفظ لغيره ، وحقُّ المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مبدوءاً به للحكمة المذكورة في باب المبتدأ ، فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفاً يدلُّ على أنه مخبر عنه كما تدلُّ الحروف على معاني في الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحدث في اللفظ ، والحدث - الذي هو حركة الفاعل في المعنى - يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل ، لأنه تابع للمعنى .

(١) النتائج : ٦٧ - ٦٨

(٢) واضح أن السهيلي يميل إلى رأى البصريين في أن المصدر أصل المشتقات انظر الإتصاف ٢٣٥ .
واسرار العربية ١٧١ .

ولما بَطَلَ جعلُ الاسمِ مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله ، وبَطَلَ إدخالُ حرفٍ يدلُّ على كونه مُخبراً عنه ، لم يبقَ إلَّا أنْ تشتقَّ من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف في النيابة عنه ، دالاً على معنى في غيره ، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه ، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث ، فإنه يدلُّ على الحدث بالتضمّن ، ويدلُّ على أن الاسم مخبرٌ عنه لامضاف إليه ، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم ، كما يستحيل إضافة الحرف ، لأنّ المضاف هو الشئ بعينه ، والفعل ليس هو الشئ بعينه ، ولا يدلُّ على معنى في نفسه وإنّما يدلُّ على معنى في الفاعل ، وهو كونه مخبراً عنه " .

ولهذا كان الفعل محتاجاً إلى ما يُخبر عنه وهو الفاعل ، فإذا كان متعدّياً وواقعاً ذُكرَ معه المفعول ، وقد أشار سيبويه إلى اقتضائه للاسم بقوله ^(١) : " ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم وإلّا لم يكن كلاماً " .

فإذا دلَّ الاسم على الحدث وصاحبه كان قريباً من الفعل فاقتضى اقتضاءً ، وهي المشتقات السابقة .

على أن هناك مشتقاتٍ لم توضع لذلك ، وسوف نبين هذا الأمر عند الحديث عن شروط العمل .

مشتقات لم تجر مجرى الفعل :

لقد تحدّث سيبويه عن عمل هذه المشتقات في باب الاشتغال - فذكر أنّ اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة والصفة المشبهة تعمل عمل الفعل . فقال عن اسم الفاعل ^(١) : "لأنّه يجرى مجراه [أي الفعل] وَيَعْمَلُ في المعرفة كلّها والنكرة ، مَقْدَمًا ومؤخراً ، ومظهرًا ومضمراً " .

وقال أيضاً عن اسم المفعول ^(٢) : "فمفعولٌ مثلُ يَفْعَلُ ، وفاعِلٌ مثلُ يَفْعَلُ" .

ثم ذكر أنّ جمع اسم الفاعل لا يؤثّر في عمله واستشهد على ذلك بقول أبي كبير الهذليّ : حيث يقول ^(٣) :

مما حَمَلْنَ به وهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مَهْبِلٍ

ويقول العجاج :

أَوْ الْفَأْمَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

حيث إنّ عَوَاقِدَ وَأَوْ الْفَاءِ قد طلبت المفعول وهو حُبُّكَ ومَكَّةَ - ثم ذكر بعد ذلك أبنية المبالغة فقال ^(٤) : "وأجروا اسمَ الفاعل ، إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمر ، مجراه إذا كان على بناء فاعلٍ ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلّا أنّه يريد أنْ يُحدّثَ عن المبالغة " .

(١) الكتاب ١ / ١٠٨

(٢) الكتاب ١ / ١٠٩

(٣) الكتاب ١ / ١٠٩ وانظر الإتيان ٢ / ٤٨٩

(٤) الكتاب ١ / ١١٠

ثم يستطرد فيذكر الأبنية التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي : فعول وفعّال ومفعال وفعل وفعلّ .

ومثل لفعول بقول ذي الرمة ^(١) :

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضُ ^(٢)

ومثل لفعّال بقول القلاخ :

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا وَلَيْسَ بُولَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا ^(٣)

ومثل لمفعّال بقولهم : "إِنَّهُ لَمِنْ حَارِّ بَوَانِكِهَا" ^(٤) .

وبعد ذلك يقول سيبويه ^(٥) : "فَعِلٌ أَقْلُ مِنْ فَعِيلٍ بِكَثِيرٍ" .

ومثل لفعل بقول الشاعر :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ

ومثل لفعليل بقول الشاعر :

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُوَهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ ^(٦)

وتعمل أبنية المبالغة مقدّمة ومؤخّرة كما يعمل اسمُ الفاعل وقد ذكر

(١) الكتاب ١ / ١١٠

(٢) شاهده : إعمال هجوم مبالغة هاجم فنصب نفسه .

(٣) شاهده : إعمال لباس مبالغة لابس فنصب جلالها .

(٤) الكتاب ١ / ١١٢

(٥) المصدر نفسه الجزء والصفحة .

(٦) شاهده : نصب موهنا بكليل ، لانه بمعنى مكل . وفي معنى اللبيب ٥٦٩ - نجده يقول رادّا على

سيبويه في استدلاله على فعيل : "وذلك أنّ موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه رواتح الفعل بخلاف المفعول به ، ويوضح كون الموهن ليس مفعولاً به أنّ كليلاً من كلّ ، وفعله لا يتعدى وأُعتكِر عن سيبويه بأنّ كليلاً بمعنى مكل ، وكان البرق يكلّ الوقت بدوامه فيه ، كما يقال : اتعبت يومك ، أو بآته إنما استشهد به على أنّ فاعلاً يُعدّل إلى فعيل للمبالغة ، ولم يستدل به على الإعمال " وانظر خزانه

الأدب للبغدادي ٨ / ١٥٥ .

ذلك سيبيويه فقال ^(١) : "ومما جاز فيه مقدماً ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعل قول أبي ذؤيب الهذلي :

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَجَّ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانُ الْعِزَاءِ هَيَّجٌ ^(٢)

هذا وقد ذكر سيبيويه أن جمع أبنية المبالغة يعمل كعمل المفرد وقد نبه على ذلك وهو يذكر اسم الفاعل ، فكما أن جمع اسم الفاعل يعمل عمل اسم الفاعل المفرد كذلك جمع أبنية المبالغة . فقال ^(٣) : وأَجْرُوهُ ^(٤) حين بنوه للجمع كما أجرى في الواحد ليكون كفواعل حين أجرى مثل فاعل ، من ذلك قول طرفة :

ثم زادوا أَنَّهُمْ في قومهمْ غُفِرَ ذَنبَهُمْ غَيْرُ فَجْرٍ ^(٥)

وفي مقابل هذا تحدث سيبيويه عن مشتقات من الفعل أيضاً ، ولكنها لم تُجَرَّ مجراه ، وذلك لذهاب الدلالة على الفعل منها قائلاً : ومثل هذا لا يعمل عمل الفعل .

وقد مثل سيبيويه لذلك بقوله ^(٦) : "وتقول : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ رَسُولُ لَهُ وَرَسُولُهُ ، لأنك لا تريد بفعلٍ ههنا ما تريد به في ضروب ، لأنك لا تريد أن تُوقِعَ منه فعلاً عليه ، فإنما هو بمنزلة قولك : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ عَجُوزٌ لَهُ ^(٧) ... وتقول : أَكُلْتُ يَوْمَ أَنْتَ فِيهِ أَمِيرٌ " .

(١) الكتاب ١ / ١١٠ -

(٢) شاهده : أعمل هيَّج وهو مبالغة مؤخراً كعمله مقدماً .

(٣) الكتاب لسيبيويه ١ / ١١٢

(٤) إن القضية تعليل لإعمال المبالغة مهما تكن صيغتها لا لإعمال صيغة فعول .

(٥) شاهده : إعمال غُفِرَ وهي جمع غفور .

(٦) الكتاب ١ / ١١٧

(٧) موازنة بين رسول وضروب - فلا تقول : هذا رسولٌ زيدٌ كما تقول : هذا ضروبٌ زيدٌ فالرسول اسم للمرسل لا مبالغة في المرسل ، فهو بمثابة عجزٍ التي لا تجري مجرى الفعل .

وقد شرح السيرافي ذلك وهو يعلّق على مثال سيبويه : " أَكَلْتُ
يومَ أنتَ فيه أميرٌ " .

لقد ذكر سيبويه أنَّ كلمة أمير لما ذهبَت الدلالة فيها على الفعل
أصبحت جامدةً ككلمة الثوب مثلاً في : أَكَلْتُ يومَ لك ثوب . ثم علق بقوله
(١) : يعني أنَّ الأمير ليس يجري مجرى الفعل ، فهو بمنزلة الثوب ولا ينصب
الاسم الأول ...

من كلِّ ذلك نخرج إلى أنَّ من المشتقات ما يتحوّل إلى أسماء جامدة
لا تقتضي شيئاً ، وذلك عندما تتحوّل إلى أسماء وألقاب كالشاعر والكاتب
... إلخ .

ويمكن أن يقال ذلك أيضاً في الأفعال التي تُنقل من باب الفعلية إلى
الاسمية نحو : يزيد ، تغلب ، ويشكر . فهذه أيضاً أسماء لا تقتضي (٢)
شيئاً ، لأنّها خرجت من باب الفعلية ومن ثم لا يتعلّق بها شيء .

هذا ما كان من المشتقات المقتضية الجارية مجرى الفعل وغير المقتضية
التي لم تجر مجرى الفعل على حدّ ما ذكره سيبويه ووضّحه . وقد آن لنا أن
نذكر هذه المشتقات عند النحاة بشيء من البسط والاستيفاء ، لمعرفة مدى
مجاراتها للأصل الذي عليه حملت وهو الفعل وسنبداً بأكثرها جرياناً على هذا
الأصل وهو اسم الفاعل (٣) .

(١) هذا نص السيرافي نقله هارون في هامشيه من تحقيقه للكتاب ١٨٨/١ - رقم (٤)

(٢) هذه حكمها حكم اسم الزمان والمكان والأكلة في عدم الانتضاء .

(٣) المراد به : اسم مافعل الشيء وبه سُمّي أي بلفظ الفاعل لكثرة الثلاثي لذا لم يقولوا : اسم المفعول ولا

المستعمل انظر شرح الكافية ٢ / ١٩٨ .

التعريف به :

يقول ابن الحاجب في الكافية : ^(١) "اسم الفاعل ما أُشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث ."

وفي التصريح على التوضيح نجد الأزهري يقول ^(٢) : "وهو ما دلّ على الحدث والحدث وفاعله ."

فالدالُّ على الحدث : يشمل ^(٣) جميع الأوصاف والأفعال . والحدث : قيدٌ أخرج اسم التفضيل نحو أفضل والصفة المشبهة نحو حَسَنَ فإِنَّهُمَا لا يدلّان على الحدث بل يدلّان على الثبوت ، وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام ، لأنَّ اسم المفعول إنما يدلُّ على المفعول لا على الفاعل ، والفعل إنما يدلُّ على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وإن دلَّ عليه بالالتزام .

عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدّي واللزوم وفي هذا يقول ابن السّراج في أصوله ^(٤) معكلاً إعماله : "وَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَعْمَلُ بِمُضَارَعَتِهِ الْفِعْلُ إِذْ كَانَ أَصْلُ الْإِعْمَالِ لِلْأَفْعَالِ وَأَصْلُ الْإِعْرَابِ لِلْأَسْمَاءِ .."

وقد مثّل لذلك فيقول : "مررتُ برجل ضاربٍ أبوه زيداً ، كما تقول مررتُ برجلٍ يضربُ أبوه زيداً " .

(١) شرح الكافية ٢ / ١٩٨

(٢) التصريح ٢ / ٦٥

(٣) المصدر السابق نفسه الجزء والصفحة .

(٤) الأصول ١ / ١٢٣

ويقول سيبويه^(١) : "فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوثة" ومثل لذلك بنحو : هذا ضاربٌ زيداً غداً . . . وهذا ضاربٌ عبد الله الساعة . وقال : إن معناه هذا يضربُ زيداً غداً . وهذا يضربُ زيداً الساعة . ثم ذكر أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء : وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ومثل لذلك بنحو : "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ"^(٢) "و" "إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ"^(٣) .

وقد قيل^(٤) : "إن اسم الفاعل هذا قد يكون بمعنى اسم المفعول فيقتضى المفعول لا الفاعل . من ذلك ما ذكره الفراء عند تفسير قوله تعالى : "لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ"^(٥) حيث يقول^(٦) : "لو جعلت العاصم في تأويل معصوم كأنك قلت : لا معصوم اليوم من أمر الله لجاز رفع - مَنْ - ولا تنكرن أن يخرج المفعول [عن] فاعل ، ألا ترى قوله : "مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ"^(٧) فمعناه والله أعلم : مدفوق . وقوله : في عيشة راضية"^(٨) معناها مرضية ،

وقال الشاعر :
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

- | | |
|-----|-----------------------------------|
| (١) | الكتاب ١ / ١٦٤ - ١٦٦ |
| (٢) | آل عمران : ١٨٥ البحر ٣ / ١٣٣ |
| (٣) | القمر : ٢٧ البحر ٨ / ١٧٩ |
| (٤) | انظر شرح الكافية ٢ / ١٩٩ |
| (٥) | هود : ٤٣ البحر ٥ / ٢٢٧ |
| (٦) | معاني القرآن للزُّجَّاء ٢ / ١٥ |
| (٧) | الطارق : ٦ البحر ٨ : ٤٥٥ |
| (٨) | الحاقة : ٢١ البحر ٨ : ٣٢٥ |

معناه : المكسوة تستدلّ على ذلك أنك تقول : رضيت هذه المعيشة
ولا تقول : رضيت ودقّ الماء ولا تقول : دقّ ، وتقول : كسيّ العريان
ولا تقول : كسا ."

شروط الإعمال :

ولإعمال اسم الفاعل هذا شروط ذكرها النحاة في كتبهم : فاسم
الفاعل هذا لا يخلو إمّا أن يكون صِلَةً لَأَلٍّ أو لا يكون . فإن كان اسمُ الفاعل
صِلَةً لَأَلٍّ عَمِلَ عَمَلُ فَعْلِهِ مطلقاً ماضياً كان أو غيره معتمداً أو غير معتمد^(١)
نحو : جاء الضاربُ زيدا أمسٍ أو الآن أو غداً .

وإنما عمل ذو اللام مطلقاً لكونه في الحقيقة^(٢) فعلاً . وإن لم يكن
اسمُ الفاعل صِلَةً لَأَلٍّ عَمِلَ عَمَلُ فَعْلِهِ بشرطينَ عَدَمِيَّينَ وشرطينَ وجوديين^(٣) :

فأحدهما : ألاّ يوصف

الثاني : ألاّ يُصَغَّرَ لأنَّ التَّصْغِيرَ والوصف . يخرجانه عن تأويله^(٤)

بالفعل ولم يخرجهُ التثنية والجمع وإنْ جُوزَ بعضهم^(٥) عمل المصغَّر والموصوف
قياساً على المثني والمجموع .

وأما الشرطان الوجوديان :

فأحدهما : كونه للحال أو الاستقبال لا الماضي ، لأنّه إنّما عَمِلَ

حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي^(٦) ومعناه : أنّه إذا

(١) انظر التصريح ٢ / ٦٥

(٢) انظر شرح الكافية ٢ / ٢٠١

(٣) انظر التصريح ٢ / ٦٥ - ٦٦

(٤) انظر شرح الكافية ٢ / ٢٠٣ .

(٥) الكسائي - انظر المصدر السابق نفسه الجزء والصفحة .

(٦) انظر الأصول ١ / ١٢٣ .

كان بلفظ الماضي لم يعمل لمشابهته له معنى فقط لا لفظاً هذا خلافاً للكسائي^(١) وهشام وأبو جعفر الذين أجازوا إعماله مطلقاً وإن كان بلفظ الماضي . وحجَّتْهم في ذلك قوله تعالى : "وَكَلَّبَهُمْ بِرَاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ"^(٢) ووجه استدلالهم هذا : أنْ بَاسِطاً بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب . على حين قال المانعون : لَاحِجَةٌ لهم فيه ، لأنَّه على إرادة حكاية الحال^(٣) الماضية والمعنى يبيسط ذراعيه ولهذا جاء قوله تعالى : "وَنَقَلْبُهُمْ"^(٤) بالمضارع الدالَّ على الحال ولم يقلْ وَقَلْبَانَهُمْ .

والثاني :

اعتماده على استفهام أو نفى أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال .
فمثال الاستفهام والنفي نحو : أضاربُ زيدٌ عمراً، وماضربُ زيدٌ عمراً .

ومثال المخبر عنه - المبتدأ - نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمراً . هذا في الحال وفي الأصل : نحو : كان زيدٌ ضارباً أخاه .

ومثال الموصوف نحو : مررتُ برجل ضاربٍ أبوه عمراً .
ومثال ذي الحال نحو : جاء زيدٌ راكباً أبوه فرساً .

والعلة في تحقيق هذا الشرط ذكرها الرضي في الكافية فقال^(٥) : " اعلم أن اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى لا يجوز أن يعمل في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل ، لأنَّ طلبهما لهما والعمل فيهما

(١) انظر تذكره النحاة لابن حيان : ١١٢ ت / عفيف عبدالصمد . ط / الأولى مؤسسة الرسالة .

(٢) الكهف : ١٨ البحر ٦ / ١٠٩

(٣) في شرح الكافية ٢ / ٢٠٧ قال الأندلسي : معنى حكاية الحال أن تقدّر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان .

(٤) الكهف : ١٨ البحر ٦ / ١٠٩ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

على خلاف وضعهما ، لأنَّهما وضعًا للذات المتَّصِّفة بالمصدر إمَّا قائمًا بها كما في اسم الفاعل أو واقعًا عليها كما في اسم المفعول . . .

ثم يستطرد الرضي في تعليله هذا حيث يقول ^(١) : "إِنَّمَا اشْتُرِطَ الاعتماد على صاحبه ، لأنَّه في أصل الوضع وصفٌ . فإذا أظهرت صاحبه قَبْلَه تقوَّى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدَّرُ على العمل " .

وفي مقابل تحقيق هذا الشرط لإعمال اسم الفاعل نجد الأخفش يجوزُ إعماله من غير اعتمادٍ على شيءٍ من تلك الأشياء وهو مانراه في باب ^(٢) المبتدأ .

ومما جاء من إعماله مبنوثاً في كتب النحو ما ذكره القراء عند تحليله لقوله تعالى : "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ" ^(٣) يقول ^(٤) : "ولو نَوْنَتْ في ذائقة ونصبت الموت كان صَوَاباً . وأكثر ماتختار العربُ التنوينَ والنصبَ في المستقبل . فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلاَّ بالإضافة " .

وما ذكره أيضاً عند قوله تعالى : "إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا" ^(٥) حيث يقول ^(٦) : "أضاف عاصم والأعمش ، ونون طلحة بن مصرف وبعضُ

(١) انظر شرح الكافية ٢ / ٢٠٠

(٢) سأخصُّ المبتدأ بالذكر في الفصل الثالث .

(٣) الأنبياء : ٣٥ البحر ٦ / ٣٠٨

(٤) معاني القراء ٢ / ٢٠٢ انظر المفصل ٦ / ٦٨

(٥) النازعات : ٤٥ البحر ٨ : ٤٢٢

(٦) معاني القراء ٣ / ٢٣٤

أهل المدينة ، فقالوا : منذرٌ مَنْ يَخْشَاهَا : "وكلُّ صواب وهو مثل قوله : "بَالِغٌ
أَمْرَهُ "وَبَالِغُ أَمْرِهِ " و "مُوَهِّنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ " و "مُوَهِّنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ "
مع نظائر له في القرآن .

والاعتمادُ على المقدَّر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف
وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ^(١) به من ذلك : نحو : "مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ
مَكْرُمَةً ؟ " أي : أمْهَيْنَ ، ونحو : "مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ"^(٢) " أي : صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ
الوانه .

هذا ما كان من اسم الفاعل في الطلب والاختضاء فهو كالفاعل فكما
أنه يقتضي ويطلب وهو مفرد كذلك وهو مثنى ومجموع .

(١) انظر أوضح المسالك ٣ / ٢١٧ ، والتصريح ٢ / ٦٦ .

(٢) النحل : ٦٩ البحر ٥ / ٥١٢ .

اسم المفعول :

أمّا اسم المفعول فقد عرفه ابن الحاجب في كافيته قائلاً^(١) : " اسم المفعول ما اشتقَّ من فعل لمن وقع عليه " .
وعرفه الأزهري أيضاً في تصريحه قائلاً^(٢) : " هو ما دلَّ على حدث ومفعوله " .

حكمه في الطلب والاقتضاء :

اسم المفعول كاسم الفاعل في العمل والشروط والأحكام وفاقاً وخلافاً .
يقول ابن يعيش^(٣) : " اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل ، لأنَّه مأخوذٌ من الفعل وهو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه كما كان اسم الفاعل " .. . ويقول : وهو يعمل عملاً فعله الجاري عليه ، فتقول : " هذا رجلٌ مضروبٌ أخوه " فأخوه مرفوعٌ بأنَّه اسم مالم يسمَّ فاعله . كما أنَّه في يُضربُ أخوه كذلك . وتقول : محمدٌ مستخرجٌ متاعه كما تقول يُستخرجُ متاعه " .

ويذكر شرطه فيقول : " وشرطُ إعماله كشرطِ إعمال اسم الفاعل في أنه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل ، لضعفه عن درجه الأفعال ، ولا يعمل أيضاً إلا إذا أريد به الحال أو الاستقبال نحو قولك : هذا مضروبٌ غلامه الساعة ، ومررت برجلٍ مُكْرَمٍ أخوه غداً كما تقول : هذا ضاربٌ غلامه الساعة ومررت برجلٍ مُكْرَمٍ أخاه غداً " .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٢٠٢

(٢) التصريح ٢/ ٧١ ، وانظر شرح الأشموني ٢/ ٢٠٦ وأوضح المسالك ٣/ ٢٣٢ ، والهمع ٢/ ٩٥ .

(٣) شرح المفصل ٦/ ٨٠

فيوافق اسمَ الفاعل في أنه إن كان مقرونًا بأل عمل مطلقاً ^(١) وإن كان مجرداً منها عمل بشرط الاعتماد وكونه للحال أو للاستقبال للماضي .

ويُبنى من الفعل اللازم كما يُبنى من المتعدّي ولكن بشرط تعدّي هذا اللازم بالحرف نحو : ^(٢) سرتُ إلى البلد فهو مَسِيرٌ إليه ، وعدلتُ عن الطريق فهو معدولٌ عنه .

هذا ما يوافق فيه اسم المفعول اسم الفاعل ، أمّا مخالفته له ففي جواز إضافته ^(٣) إلى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل ^(٤) الذي لا يجوز فيه ذلك .

وإنما تجوز إضافته ^(٥) تلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به أو التمييز ^(٦) نحو : الورع محمودٌ مقاصدُهُ " . ثم تقول : الورع محمودٌ المقاصدِ . بالنصب ثم تقول : الورع محمودٌ المقاصدِ بالجر .

هذا ما اتفق عليه النحاة من إعمال اسم المفعول .

(١) التصريح للأزهري ٢ / ٧١

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٠٥

(٣) انظر أوضح المسالك لابن هشام ٣ / ٢٣٢

(٤) إلا إذا قصد به الصفة المشبهة أي إرادة الثبوت دون الحدث فحينها يجوز إضافته إذ تقول : زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجرة .

(٥) في الهمع ٢ / ٩٧ - إنما تجوز الإضافة بشرطين أن يكون اسم المفعول من متعد إلى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد إلى أكثر وأن يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدث .

(٦) التصريح ٢ / ٧٢ ، شرح الأشموني ٢ / ٣٠٧ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٣٣

أُبنية المبالغة :

هناك ضرب من أسماء الفاعلين حُوِّلَ من صيغة فاعل ، لقصد التّكثير والمبالغة في الفعل . هذه الأسماء يُطْلَقُ عليها النّحاة صيغ المبالغة ، والمسموع منها كثيرٌ ، ولكنّ المقيس منها الصيغ التالية :

فَعَال ، فعول ، مَفْعَال ، فَعِيل ، فَعَلَ .

وقد مثّل سيبويه ^(١) في كتابه لفعّال بقول القلاخ :

أخا الحرب لبّاساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلاً

ومثّل لفعول بقول ذي الرّمّة ^(٢) :

هَجُومٌ عليها نَفْسَه غيرَ أَنّه متى يُرَمَ في عَيْنِيهِ بالشَّبع يَنْهَضُ ^(٣)

ومثّل لمفعّال بقولهم : "إِنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا" ^(٤) .

ومثّل لفعيل بقول الشاعر :

حَتَّى شَاها كَلِيلٌ مَّوَهِنًا عَمِلٌ باتتْ طِرَابًا وباتَ اللَّيْلَ لم يَنْمِ ^(٥)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الكتاب ١ / ١١١ |
| | شاهده : إعمال لبّاسا مبالغة لابس فنصب جلالها . |
| (٢) | الكتاب ١ / ١١٠ |
| (٣) | شاهده : إعمال هجوم مبالغة هاجم فنصب نفسه . |
| (٤) | الكتاب ١ / ١١٢ |
| (٥) | شاهده : نصب موهناً بكليل ، لأنه بمعنى مكلّ ١ / ١١٤ . وانظر ص : ١٩٣ من بحثنا عامته (٦) . |

(٦) بحثنا عامته : هو بحثنا في أبنية المبالغة ، الذي نشرناه في مجلّة "الدراسات والبحوث" ، العدد ١٠٠ ، سنة ١٩٨٠ .

ومثل لفعل بقول الشاعر :

حَذِرُ أُمُوراً لَا تُخَافُ وَأَمِينٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ
وبعد ذلك يقول سيبويه ^(١) : "فَعِلُّ أَقْلُ مِنْ فَعِيلٍ بِكَثِيرٍ".

وهذه الصيغ أو الأبنية حكمها في الطلب حكم اسم الفاعل بشروطه ^(٢) السابقة الذكر ^(٣) فتستحق ماله من العمل في الأفراد وغير الأفراد .

يقول ابن يعيش ^(٤) : "وقد أَجَرُوا ضَرْباً مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ مِمَّا فِيهِ معنى المبالغة مَجَرَى الْفِعْلِ الَّذِي فِيهِ معنى المبالغة في العمل وإن لم يكن جارياً عليه في اللفظ فقالوا : زَيْدٌ ضَرْبٌ عَبِيدَهُ وَقَتَالٌ أَعْدَاءَهُ كَمَا قَالُوا : زَيْدٌ يَضْرِبُ عَبِيدَهُ وَيَقْتُلُ أَعْدَاءَهُ إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ وَكَانَ ضَرْبٌ وَقَتَالٌ بِمَنْزِلَةِ ضَارِبٍ وَقَاتِلٍ كَمَا كَانَ يُضْرَبُ وَيُقْتَلُ بِالتَّشْدِيدِ بِمَنْزِلَةِ يَضْرِبُ وَيَقْتُلُ مِنْ غَيْرِ تَشْدِيدٍ ، لَأَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ مَا أَرَادَ بِفَاعِلٍ مِنْ إِيقَاعِ الْفِعْلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِخْبَاراً بِزِيَادَةِ مَبَالِغَةِ، وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ فَعُولٌ وَفَعَالٌ وَمَفْعَالٌ وَفَعْلٌ وَفَعِيلٌ .

فجميع هذه الأسماء تعمل عملَ فاعلٍ وحكمها في العمل حكمُ فاعلٍ من التَّقديم والتَّأخير والإظهار والإضمار ^(٥) . فتقول : هذا ضروبٌ زَيْدٌ كَمَا تقول : هذا ضاربٌ زَيْدٌ وضاربٌ عمرٌاً ومنحارٌ إِبِلَهُ وحذرٌ عدوَّهُ ورحيمٌ أباه، والتقديم في ذلك كله والإضمار جائز كما كان في فاعلٍ ، وتقول : هو ضروبٌ زَيْدٌ وعمرٌاً وإن شئتَ وعمرٌٍ كَمَا فعلتَ في ضاربٍ، وتقول : أزيداً أنتَ ضروبه كَمَا تقول : أزيداً أنتَ ضاربه .

(١) الكتاب ١ / ١١٢

(٢) انظر التصريح ٢ / ٦٥

(٣) انظر ص ١٩٨ : من بحثنا

(٤) شرح المنفصل لابن يعيش ٦ / ٧٠

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١١٠

فمن النص السابق يتضح لنا مدى اقتضاء هذه الأبنية لغيرها إذ هي جاريةٌ مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة ومما يفيد اقتضاء هذه الأبنية أيضاً بعضُ الشواهد من ذلك نحو : قول القلاخ بن حزن المنقري ^(١) :

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاساً إِلَيْهَا جَلَالُهَا وليس بولاجِ الخوَالِفِ أَعْقَلَا ^(٢)

وقول أبي طالب ^(٣) عمّ النبي صلى الله عليه وسلم :

ضَرْوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرٌ ^(٤)

وقول عبدالله بن قيس الرقيات ^(٥) :

فتاتان أماّ منهما فشبيهة هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا ^(٦)

وقول زيد الخيل ^(٧) :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عَرَضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ ^(٨)

وقال سيبويه ^(٩) : "وسمعنا من يقول : "أَمَّا الْعَسَلُ ^(١٠) فَأَنَا شَرَابٌ". كما تقول : أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ .

-
- (١) انظر التصريح ٦٨/ ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٠ ، والكتاب ١/ ١١١ .
- (٢) الشاهد فيه : نصب الجلال بلباس وتكثير لايس
- (٣) التصريح ٦٨/ ٢ ، شرح المفصل ٦/ ٧٠ ، الكتاب ١/ ١١١
- (٤) الشاهد فيه : إعمال فعول كإعمال فاعل فنصب سوق سمانها بضروب .
- (٥) التصريح ٦٨/ ٢
- (٦) الشاهد فيه : نصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهه لاعتمادها على ذي خبر محذوف .
- (٧) التصريح ٦٨/ ٢ شرح المفصل ٦/ ٧٣
- (٨) الشاهد فيه : نصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مأزق لاعتماده على اسم أن المفتوحة على الفاعلية .
- (٩) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٠ ، الكتاب ١/ ١١١
- (١٠) الشاهد فيه : نصب العسل بشراب ، فهو شاهد على الإعمال وجواز التقديم .

غير أنه مع هذه الشواهد التي تفيد إعمال أبنية المبالغة بصيغها المختلفة نجد النحاة مختلفين حول هذا العمل .

فيرى الكوفيون خلا الفراء^(١) أنه لا يعمل شيءٌ من أبنية المبالغة لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وقد حملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومن ثم منعوا تقديم منصوبها عليها بناءً على هذا المنع .

ولكن يزّد عليهم في منعهم هذا بما جاء عن العرب : "أما العسل فأنا شرابٌ" .

أما البصريون وعلى رأسهم سيبويه فتعمل هذه الأبنية عندهم مع فوات الشبه اللفظي ، لجبر المبالغة في المعنى وحجّتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل .

وقد نقل الرضي عن ابن بابشاذ^(٢) أنها لا تعمل عنده بمعنى الماضي كاسم الفاعل ، والأبيات المنشدة في ذلك ظاهرة في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار .

وقد زاد سيبويه بناءين من هذه الأبنية الخمسة وهما فعل وفعليل - في حين لا يجيز أكثر النحويين - كما قال ابن يعيش - إعمالهما لأنّهما بناءان^(٣) موضوعان لذات الإنسان وهيئته التي يكون عليها . لاليجريا على الفعل ، فهما كقولك : رجلٌ كريمٌ ولقنٌ .

(١) يخالف الفراء الكوفيون هنا في جواز إعمال هذه الأبنية لديه إلا أنه يمانع في تقديم منصوبها عليها ،

وذلك لضعفها . انظر شرح الكافية ٢ / ٢٠٢

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٠٢

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٢

ويقول الرضى ^(١) : "قال سيبويه : فاعل إذا حُوِّلَ إلى فَعِيلٍ أو فعل عمل أيضاً ، وأنشد :

حتى شأها قليلٌ موهناً عَمِلٌ باتت طراباً وبات الليلُ لم ينم ^(٢)

ثم يستطرد الرضى قائلاً ^(٣) : "واستدلَّ سيبويه على عمل فَعِلٍ بقوله :
حذرٌ أموراً لاتُضِيرُ وآمنٌ ما ليس مُنْجِيهِ من الأقدارِ ^(٤)

وقوله : ^(٥)

أو مِسْحَلٌ شَنَجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ بَسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ ^(٦)
وقد وافق ابن السراج سيبويه في فَعِيلٍ ، فأما حكم فَعِلٍ فيبدو أنه
يوافق فيه مذهب الجرمي الذي كان يجيزه على بعد ^(٧) .

ويقول المبرِّد ^(٨) : "فأما ما كان على فَعِيلٍ نحو : رحيمٌ وعليمٌ ، فقد
أجاز سيبويه النصبَ فيه ، ولا أراه جائزاً . وذلك أن فَعِيلاً إنما هو اسم
الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى "

-
- (١) شرح الكافية ٢/ ٢٠٢ ، وانظر الكتاب ١/ ١١٤ ، وشرح المفصل ٦/ ٧٢ .
(٢) الشاهد فيه : نصب موهناً بكليل ، لأنه بمعنى مكل . وقد منع ذلك غير سيبويه وقالوا : إن موهناً
ظرف لشأها لأن كليل لازم ولو كان لكليل أيضاً فلا استدلال فيه لأنه ظرف يكفيه راحة الفعل
واعترض له بأن كليل بمعنى مكل فموهناً مفعوله على المجاز انظر شرح الكافية ٢/ ٢٠٢ .
(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٠٢ وانظر الكتاب ١/ ١٣ .
(٤) الشاهد فيه : نصب الأمور بحذر لأنه تكثير حاذر يعمل عمل الفعل لأنه في معناه . كذا في شرح
المفصل ٦/ ٧١ .
(٥) شرح المفصل ٦/ ٧٢ ، الكتاب ١/ ١١٢ .
(٦) الشاهد فيه : نصب عضادة بشنج وهو تكثير شائع .
(٧) انظر الأصول ١/ ١٢٤ - ١٢٥ .
(٨) المقتضب ٢/ ١١٤ .

على حين خالفهما ابن يعيش فكان مؤيداً لمذهب سيبويه حيث يقول^(١) : "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وهو القياس لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى . . . فهكذا سبيلُ فَعِيلٍ إذا كان معدولاً " .

وتعمل أيضاً هذه الأبنية مثناة ومجموعة كما تعمل مفردة .

يقول سيبويه^(٢) : "وأجروه حين بنوه^(٣) للجمع كما أُجِرَى في الواحد ليكونَ كَفَواعِلَ حين أُجِرَى مثل فاعِلٍ ، من ذلك قول طرفة :
ثم زادوا أَنَّهُمْ في قومِهِمْ غُفْرٌ ذَنبَهُمْ غَيْرُ فَجُورٍ^(٤)

من كلِّ ماسبق يتَّضحَ لنا جلياً موقفُ النحاة من هذه الأبنية ، فالبصريون متفقون على الثلاثة الأول ، وهي : فَعَال ، ومِفْعَال وفَعُول ، واختلفوا في فَعِيل وفَعَلَ . وأمّا عامة الكوفيين فيقولون إنها جميعها لا تطلب شيئاً .

(١) شرح المفصل ٦ / ٧٣

(٢) الكتاب ١ / ١١٢

(٣) يعني فعولا .

(٤) انظر الكتاب ١ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٠٢

(٥) الشاهد فيه : إعمال غفر وهي جمع غفور .

الصفة المشبهة :

من المشتقات التى تُعدُّ فرعاً عن اسم الفاعل في الطلب والاقتضاء
الصفة المشبهة باسم الفاعل ^(١) . فهو أصل لها وهي محمولة عليه ، وإنما
كانت هذه محمولةً عليه لدلالته على الحدث ودلالتها هي على وصف ثابت فيه
معنى الحدث . لذا لم تقوِّ قوة ما حملت عليه .

يقول ابن الحاجب في الكافية وهو يعرف بها ^(٢) : "الصفة المشبهة ما
أُشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت " .
ويقول الأزهري أيضاً فيها ^(٣) : "وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل
لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدث " .

فكلُّ من التعريفين ينبىء عن أنها وصفٌ فيه معنى الفعل وإن كان
هذا لإفادة نسبة الثبوت دون إفادة الحدث كما في اسم الفاعل .

أما صيغها التى تصاغ منها فهي سماعية ليست بقياسية كما في
اسم الفاعل واسم المفعول ، وذلك أن اسم الفاعل واسم المفعول القياسيتان فيهما
مطلقةٌ ، فأما ما ذكره النحاة من قياسيتي الصفة المشبهة فلا يرجع إليها إلا عند
عدم السماع .

(١) الصفات على ثلاث مراتب : صفة جارية مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وهى أقواها في
العمل ، لقرىها من الفعل وصفة مشبهة باسم الفاعل فهى دونها في المنزلة ، لأنَّ المشبه بالشيء أضعف
منه . ثم صفة مشبهة بالمشبهة كما في اسم التفضيل وهي المرتبة الثالثة . انظر شرح المفصل
٨٢/ ٦ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٠٥/ ٢

(٣) التصريح للأزهري ٨٠/ ٢

حكمها في العمل :

يقول سيبويه ذاكراً عملاً هذه الصفة ^(١) : "ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنما شبّهت بالفاعل فيما عملت فيه . وماتعمل فيه معلوم ، إنما تعمل فيما كان من سببها معرّفا بالألف واللام أو نكرة ^(٢) ، لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه .

والإضافة فيه أحسن وأكثر ^(٣) والتنوين عربي جيد " وقد مثل سيبويه للمضاف بقولهم ^(٤) : هذا حسن الوجه ، وهذه حسنة الوجه . ومثل للمنون بقول زهير :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْحَدِيثِ مَطَرَقٌ رِيَشَ الْقَوَادِمِ لَمْ تَنْصَبْ ^(٥) لَهُ الشَّبَكُ

وقول العجاج :

مَحْتَبِكُ ضَخْمُ شَتُونِ الرَّأْسِ ^(٦)

وقول النابغة :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ ^(٧)

-
- (١) الكتاب ١ / ١٩٤
(٢) أي هذه الصفة لا تعمل في الأجنبي فلا تقول : مررت برجل حسن عمرو ، لأن الحسن لعمرو فلا يجوز بالتالي أن يجعل وصفاً لرجل إلا بواسطة إلهاء . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٢ .
(٣) أي إنما تكثر الإضافة في الصفة المشبهة لمناسبتها للأسماء وعدم مناسبتها للأفعال .
(٤) الكتاب ١ / ١٩٥ .
(٥) الشاهد فيه : نصب ريش ، بطرق وهي الصفة المشبهة باسم الفاعل الكتاب ١ / ١٩٥ .
(٦) الشاهد فيه : نصب شتون بالصفة المشبهة باسم الفاعل وهي ضخمة ١ / ١٩٦
(٧) الشاهد فيه : نصب الظهر بأجب على نية التنوين فيه . ولو كان غير منوي تنوينه لأفجر ما بعده بالاضافة . . ولكن أفجر هنا بالفتحة نائبة عن الكسرة لأنه لم يفتحه الكتاب ١ / ١٩٦ .

ومن هذا يتّضح لنا أنّ هذه الصفة تعملُ في شيئين لاغير :

أحدهما :

ضميرُ الموصوف .

والثاني :

ماكان من سبب الموصوف ، ولا تعملُ في الأجنبيّ وقد وجدنا الرضي

يذكرُ علّةَ عملها هذا فيقول ^(١) : وإنما عملت الصفةُ المشبّهة وإنّ لم تُوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال ، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى ، لأنّها شابهت اسم الفاعل ، لأن الصفة ماقام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافاً إلى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما أنّ اسم الفاعل كذلك محلّ للحدث المشتق هو منه ، فضاربٌ بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعاً والإطلاق في الآخر وقيل : عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تشنّى وتجمع وتؤنّث كما أنّ اسم الفاعل صفة تشنّى وتجمع وتؤنّث .

وكذلك نجد الأزهرى أيضاً في تصريحه يقول ^(٢) : "وكان أصلها أنّ

لاتعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالاتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدّى لواحد عملت عمله " .

ومن هنا يتّضح لنا أنّ هذه الصفة إنّما عملت عمل اسم الفاعل من غير

شرط زمان كما هو الشأن مع اسم الفاعل .

وإنما كان ذلك من أجل أنّها موضوعةٌ على معنى الثبوت لا الحدوث .

وأما شرطُ الاعتماد على أحدِ الأشياء الخمسة كما في اسم الفاعل

فأمرٌ لا بدّ منه فيها ، فهي بها أولى لضعفها عن هذا الأصل .

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦

(٢) التصريح ٢ / ٨٠

وهي إما أن تكون باللام أو مجردة منها ، ومعمولها في كلا الحالين إما مضاف أو باللام أو مجردة منهما .

والمعمول في كل واحدٍ منهما إما مرفوع أو منصوب أو مجرور .
فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة والجراً على الإضافة .

يقول سيبويه ^(١) : "ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه ، وإن شئت قلت : هو خير عملاً وأنت تنوي منك " .

هذا المعمول لا يجوز تقديمه عليها ، وفي هذا يقول ابن يعيش ^(٢) :
فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول هذا الوجه حسن كما تقول : هذا زيداً ضارباً . ولا تضره فلا تقول : هذا حسن الوجه والعين ، فتنصب العين على تقديره وحسن العين كما تقول : هذا ضارب زيداً وعمراً على تقدير وضارباً عمراً ولا يحسن أن تفصل بين حسن ^(٣) وما يعمل فيه فلا تقول : هو حسن في الدار الوجه وكريم فيها الأب كما تقول : هذا ضارب في الدار زيداً " .

هذه الصفة أيضاً وإن كانت تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث إذ تقتضي ما يقتضيه نراها تخالفه بجملة أمور تختص بها ^(٤) ومنها :

(١) الكتاب ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٢

(٣) انظر الكتاب ١ / ١١٥

(٤) تصريف الأسماء / محمد الطنطاوى ط ١٣٧٥-٥ - مطبعة وادى الملوك ١٠٥ - كذلك ينظر

التصريح ٢ / ٨٢ - ٨٣ .

- ١- استحسان إضافتها إلى الفاعل في المعنى بخلافه .
 - ٢- أنها لا تُصاغ إلا من اللازم لأنها مفيدةٌ للدوام الذي يجب أن يكون فعله لازماً ولا يلزم العكس إذ قد يكون لازماً غير دائم . . .
 - ٣- أنها من الثلاثي يغلب عدم مجاراتها المضارع تذكيراً وتأنيثاً كجميل الظاهر أبيض الشعر ، ويقلُّ مجاراتها له فيهما كظاهر القلب وشاحط الدار .
- قال عدى بن زيد الهذلي :
- من صديق أو أخى ثقة
أو عدو شاحط داراً

ومن غير الثلاثي تلزم مجاراتها له ، أمّا اسمُ الفاعل فإنه يجارى المضارع في النوعين لزوماً تذكيراً وتأنيثاً .

ولما خالفت هذه الصفة اسمَ الفاعل نجدها أيضاً تخالف صيغَ المبالغة وفي هذا يقول سيبويه ^(١) : " وليس ^(٢) هذا بمنزلة قولك حسنٌ وجه الأخ ، لأنَّ هذا لا يُقَلَّب ولا يَضْمَر ^(٣) ، وإنما حذَّه أن يُتكلَّم به في الألف واللام أو نكرةً ، ولا تعنَى به أنك أو قعت فعلاً سلف منك إلي أحدٍ " .

من كلِّ ما تقدّم نستطيع أن نقول بأن طلبَ الصفة المشبهة للمعمولات محدودةٌ فهي لا تطلب مفعولاً به وإنما تُنصبُّ على التشبيه باسمِ الفاعل ، كذلك لا يتقدّم معمولُها عليها .

(١) الكتاب ١ / ١١٥

(٢) يريد بناء المبالغة في الفعل .

(٣) أي : لا يتقدّم معمولُها وكذلك لا تعمل هذه الصفة مضمرّة كما يعمل اسمُ الفاعل وصيغة المبالغة

مضمرين ، ومثال إضمار اسمِ الفاعل قول الشاعر:

هل أنت باعث ديتار لحاجتنا أو عهد ربّ أخا عون بن مخراق

قالوا : التقدير : أو أنت باعث عهد ربّ .

اسم التفضيل :

من المشتقات التي جرى الخلاف حول اقتضائها اسم التفضيل ^(١) وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل أيضاً .

يقول الرضى ^(٢) : "اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل " .

وهذا التعريف يوافقه ما جاء عن الأزهري في تعريفه له حيث يقول ^(٣) : "هو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل " .

هذا ما كان من حذره ، أما اقتضاؤه للمنصوب فالجمهور على أنه لا يقتضيه يقول سيبويه ^(٤) : "لأنها ملحقه بالأسماء ، لاتعمل عمل الفعل ، فلم تقو قوة المشبهة ، كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل " .

ويقول الرضى في ذلك أيضاً ^(٥) : "وأما المفعول به فكلهم متفقون على أنه لا ينصبه بل إن وجد بعده ما يؤهم ذلك فأفعل دال على الفعل الناصب له ، قال تعالى : "هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ" ^(٦) أي : أعلم من كل واحد يعلم من يضل ، وكذا قوله : "وَأَضْرَبُ مَنْا بالسيف القوانسا " .

(١) هذه العبارة أولى من التعبير بأفعل التفضيل ، وأول منهما التعبير : باسم الزيادة مما يدل على زيادة النقص لاعلى الفضل .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢١٢

(٣) التصريح ٢ / ١٠٠ وانظر شرح الكافية ٢ / ٢١٢

(٤) الكتاب ١ / ٢٠٤ .

(٥) شرح لكافية ٢ / ٢١٩ .

(٦) الأنعام : ١١٧ البحر ٤ / ٢١٠ .

ثم يستطرد أيضاً قائلاً : ^(١) "قال المصنّف إنّما لم يعملْ أفعُلْ ، لأنّه لم يَكُنْ له فعلٌ من تركيبه بمعناه حتى يعملَ عملَ ذلك الفعل . . . " .

وإذا انتقلنا إلى الفراء رأس المدرسة الكوفية نجدّه يخالف ما أجمع عليه النحاة باتّفاق ، فعنّده اسمُ التفضيل يقتضي ما يقتضيه الفعل . ومن ذلك ما جاء عنه عند تفسيره لقوله تعالى : "قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ" ^(٢) حيث يقول ^(٣) : "ولو نُصِبَ كان صواباً ، يكون بمنزلة قول الله : "اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ" ^(٤) .

وأما اقتضاؤه للمرفوع ففيه تفصيلٌ . فإن كان ضميراً مستتراً رفعه في كلّ لغة ^(٥) نحو : زيدٌ أفضلٌ . ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد ، لأنّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوّة العامل .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً لا يرفعه في الأعراف المشهور ^(٦) إلا في لغة قليلة حكّاها سيبويه ^(٧) نحو : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، ونحو قول العرب : "مارأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ" ^(٨) .

(١) شرح الكافية ٢٢١/ ٢

(٢) القصص : ٨٥ البحر ١٣٦/ ٧

(٣) معاني الفراء ١٩٧/ ٢

(٤) البقرة : ٢٢٠ البحر ١٦٢/ ٢ - ١٦٣

(٥) انظر شرح الأسموني ٣٩/ ٣ التصريح ١٠٦/ ٢

(٦) شرح الكافية ٢١٩/ ٢

(٧) انظر الكتاب ٣٤/ ٢

(٨) اسم التفضيل هنا رافع للظاهر وهو الكحل وإنا جاز ذلك : لصحة أن يقع موقعه فعل بمعناه هو يحسن ، لأنّه إنا قصر عن رفعه للظاهر لأنّه ليس له فعل بمعناه فلما كان له فعل بمعناه وسبقه نفى وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه صحّ .

فقد علل سيبويه رفعه للظاهر هنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل ،
بالاضطرار إلى العمل ^(١) .

هذا الاضطرار إنما يتحقق في مسألة الكحل خاصة تلك التي قيس فيها
رفع اسم التفضيل للفاعل الظاهر .

يقول الأشموني ^(٢) : وذلك إذا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً
على نفسه باعتبارين نحو : مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين
زيد فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في
عين زيد ، لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر ، لأنه ليس له فعل
بمعناه وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل ، بمعناه كما رأيت وأيضاً فلو
لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأً فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي
والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أوّ لهما للموصوف وثانيهما
للظاهر ... " .

من هذا نرى أن عدم اقتضاء اسم التفضيل النصب فيما بعده إنما هو
مذهب جمهور النحاة . وقد رأينا الفراء يخالفهم حين أجاز أن ينصب ما
بعده .

(١) شرح الكافية ٢/٢٢١ .

(٢) شرح الاشموني ٣/٣٩ - ٤٠ - ٤١ .

خاتمة الفصل الثاني :

مما تقدّم في هذا الفصل نستطيع القول بأنّ الاسم الذي بمعنى الفعل على قسمين، منه ماهو مشتق، ومنه ماهو غير مشتق .
فالمشتق : منه ماهو مشتق يقتضي مابعده، ومنه ماهو مشتق أيضاً لكن لا يقتضي مابعده .

ويدخل تحت الأوّل : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل . وسميت مشتقة لاشتقاقها من المصدر أو من الفعل على الخلاف في ذلك، وهذه وثيقة الصلة بأجزاء التركيب في الجملة ، ومجال دراستها النحو والصرف .

ويدخل تحت الثاني : اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، وهذه مجال دراستها هو الصرف وحده .

وغير المشتق : كالمصدر، واسم المصدر، واسم الفعل .
فالمصدر أصل المشتقات ويسمى فعلاً وحدثاً وحدثاناً . أمّا عمله أو اقتضاؤه لما بعده فإنّما هو فرع عن الفعل في الطلب، وإن كان هو الأصل في الاشتقاق غير أنّ لهذا العمل شروطاً عدميّة كانت أو وجودية . والسر في اقتضائه وطلبه لما بعده إنّما هو شبهه بالفعل في دلالة كلّ منهما على الحدث، ويعمل مضافاً ، ومجرّداً من أل والإضافة ، ومقروناً بآل .

أمّا اسم المصدر فهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي، وقد يكون علماً، وميمياً .

أَمَّا عَمَلُهُ أَوْ اقْتِضَاؤُهُ لَمَّا بَعْدَهُ فَهَذَا مَا كَانَ مُحَلًّا خِلَافَ بَيْنِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ ، فَقَدْ مَنَعَهُ بَعْضُهُمْ وَأَجَازَهُ آخَرُونَ .

وَأَمَّا اسْمُ الْفِعْلِ فَهُوَ مَا نَابَ عَنِ الْفِعْلِ مَعْنًى وَاسْتَعْمَالاً وَيَخَالِفُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَعْمُولاً لغيره ، وَلِشَابَهَتِهِ مَبْنِي الْأَصْلِ وَهُوَ الْمَاضِي وَالْأَمْرُ بِنِي وَإِنْ اخْتَلَفَ النِّحَاةُ حَوْلَ بِنَاءِ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ أ هِيَ أَسْمَاءُ حَقِيقَةٍ أَمْ هِيَ أَفْعَالٌ تَسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، أَمْ أَنَّهَا أَفْعَالٌ حَقِيقَةٌ . وَالصَّحِيحُ مَا عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ حَقِيقَةٌ وَمَعَ هَذَا وَذَاكَ فَهِيَ تَطْلُبُ مَا يَطْلُبُهُ الْفِعْلُ مُوَافَقَةً لِلْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْمَصْدَرِ ، إِلَّا أَنَّهُ (اسْمُ الْفِعْلِ) يَخَالِفُهُمَا بَعْدَ وَقْعِهِ مَطْلُوباً ، مِنْ هُنَا كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ خَالِفَةٌ .

هَذَا مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمَشْتَقَّةِ ، أَمَّا الْمَشْتَقُّ مِنْهَا وَمَا يَقْتَضِيهِ مِمَّا هُوَ مِنْ أَجْزَاءِ التَّرْكِيْبِ فَمَقْصُودُنَا بِهَا الْمَشْتَقَّاتُ الْجَارِيَةُ مَجْرَى الْفِعْلِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ ... الخ . وَقَدْ اقْتَضَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ كُلَّهَا بِالْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ لَمَّا دَلَّتْ عَلَى الْحَدِثِ وَصَاحِبِهِ .

الفصل الثالث

أثر الموقع في اقتضاء الأسماء الجامدة

- أولاً : المبتدأ والخبر .
- ثانياً : الاسم وتوابعه .
- ثالثاً : بين المتضايقين .
- رابعاً : بين المميز وتمييزه .

الفصل الثالث

أولاً : المبتدأ والخبر .

المقدمة :

تناولنا في الفصل الأول ما يقتضيه الفعل ، وفي الثاني :
ما تقتضيه الأسماء التي بمعناه . وهنا نتناول ما تقتضيه الأسماء الجامدة ، وهذا
الاقتضاء يحدث لها بحسب وضعها في التركيب ، وينشأ عن هذا نوعان من
العلاقة ، حيث تقوم بين الاسم الجامد ومطلوبه نسبة إسنادية كما في الجملة
الاسمية ، أو نسبة تقييدية كما بين الاسم وتوابعه ، أو بين المتضايقين ، أو بين
الاسم ومميزه وهذا ما سنعرض له في هذا الفصل إن شاء الله .

المبتدأ والخبر :

المرفوع عمدة الكلام ، وقد اختلف النحاة في الأصل في المرفوعات، أهو المبتدأ أو الفاعل؟ فذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه إلى أن المبتدأ هو الأصل ووجهة نظره: أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر بخلاف الفاعل . يقول: ^(١) " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ^(٢) " .

ومن النحاة من زعم أن الفاعل هو الأصل في المرفوعات، وعُزي هذا إلى الخليل والزّمخشري .

ووجهة نظر أصحاب هذا الرأي : أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي .

ومن النحاة من اختار أن كلاهما أصل ^(٣) .
وعندي أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأن المبتدأ مبني عليه أبدأ وطالب لما بعده وهو الخبر . أمّا الفاعل فهو مبني على ما قبله فإذا اشتركا في أن كلاهما مسند إليه ، فإن المبتدأ يتميز عنه بأنه طالب لما بعده، فامّا الفاعل فهو مطلوب لا طالب .

ويجدر بنا أن نبسط القول عن المبتدأ بسطاً يفي بالمراد ويحقق المرام .

(١) الكتاب ١ / ٢٣

(٢) يريد أوكه المبتدأ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل ، انظر شرح المفصل ١ / ٧٣

(٣) وفقاً للرضى انظر الهمع ١ / ٩٢ .

ففي التعريف به يقول سيبويه في كتابه^(١): « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبنى عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى مابعد عليه فهو مسند ومُسند إليه. »

ويقول الأخفش أيضاً وهو يذكر المبتدأ^(٢): « ذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده، فهو مرفوع، وخبره إن كان هو هو، فهو أيضاً مرفوع، نحو قوله: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» وما أشبه ذلك. »

ويقول ابن السراج في تعريفه: ^(٣) « المبتدأ : ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه. »

هذا ما كان من النحاة في تعريفهم لهذا المبتدأ ، وإن كان في تعريف بعضهم ما يشير إلى أن هذا المبتدأ قسمان : ^(٤)
قسم له خبر، وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو منسوبة.

أما الخبر وهو الجزء الثاني من طرفي الإسناد ففي التعريف به يقول

(١) الكتاب ٢ / ١٢٦

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٩

(٣) الأصول ١ / ٥٨ وينظر شرح المفصل ١ / ٨٣ شرح الكافية ١ / ٨٥، التصريح ١ / ١٥٤ الجمع ٩٣، شرح الأشموني ١ / ١٩٦، أسرار العربية ٦٦ / ٦٦.

(٤) السيوطي في المصوغ ١ / ٩٤.

ابن يعيش^(١) : « هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع وبصير مع المبتدأ كلاماً تاماً » .

ويقول الرضي أيضاً معرّفاً به^(٢) : « هو المجرّد المسندُ به المغاير للصفة المذكورة » .

كذلك الأزهري يعرفه إذ يقول^(٣) : « والخبر هو الجزء الذي حصلت به الفائدة » .

ومما تقدّم يتبيّن أنّ مَبْنَى الفائدةِ على الخبر^(٤) وأنّ المبتدأ هو الذي يقتضي الخبر .

مدى طلب المبتدأ للخبر والعامل في كلّ منهما .

لقد نبّه أبو بكر بن السراج على هذا الطلب وهو يذكر الضرب الأول من عمل الاسم^(٥) فيقول : « أنّ يَبْنَى عليه اسمٌ مثله أو يَبْنَى على اسمٍ^(٦) ويأتلف باجتماعهما الكلام ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك : عبد الله أخوك . . فعبد الله، مرتفع بأنّه أوّل مبتدأ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١ .

(٢) الكافية ٨٧/١ وقوله : المغاير للصفة المذكورة - أخرج منه المبتدأ الثاني . ٨٨/١ .

(٣) التصريح على التوضيح للشيخ الأزهري ١٥٩/١ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١ .

(٥) الأصول لابن السراج ٥٢/١ .

(٦) كذا في الأصلين .

ما يكون حديثاً عنه . «وأخوك» مرتفع بأنه الحديث المبني على الاسم الأول
المبتدأ .

هذا وقد اختلف النحاة حول ماهية العامل أو المقتضي للرفع لطرفي
الجملة الاسمية، ولهم فيها أقوال متعددة^(١) :

فذهب الجمهور إلى أن رافع المبتدأ الابتداء وهو عامل معنوي^(٢) .
أما رافع الخبر عندهم فقد اختلفوا حوله : -

فذهب قومٌ إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده^(٣) .
وذهب آخرون إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر .

وهذا القول عليه كثيرٌ من البصريين .

وذهب قومٌ إلى أن الابتداء عملٌ في المبتدأ، والمبتدأ وحده عملٌ في الخبر^(٤) .

أما الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي والفرّاء فقد ذهبوا إلى أنهما
يترافعان أي : أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ .
يقول الفرّاء في معانيه عند تفسيره لقوله تعالى : «الْحَاقَّةُ مَا

(١) انظر شرح المفصل ١ / ٨٤ - ٨٥ ، شرح الكافية للرضي ١ / ٨٧ . التصريح على التوضيح ١ / ١٥٩ .

جمع الهوامع ١ / ٩٤ . معاني القرآن للأخفش . ١ / ٩

(٢) ليس في النحو البصري من العوامل المعتبرة إلا عاملان كان لهما أثرٌ في موضعين اثنين
أحدهما : المبتدأ وثانيهما : الفعل المضارع . انظر مدرسة الكوفة مهدي المخزومي

٢٩٢

(٣) هذا ما عليه الزمخشري والجزولي ، شرح المفصل ١ / ٨٥ . وانظر معاني القرآن للأخفش

١ / ٩ ، الأصول لابن السراج ١ / ٥٨ .

(٤) هذا عن أبي الفتح عثمان بن جني وأبي علي الفارسي . شرح الكافية ١ / ٨٧ .

الْحَاقَّةُ»^(١). (٢) «وَالْحَاقَّةُ : مرفوعة بما تعجبت منه من ذكرها، كقولك : الحاقة ماهي؟ والثانية : راجعة على الأولى . وكذلك قوله : «وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ»^(٣) وَالْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ»^(٤) معناه : أي شيء القارعة ؟ فما في موضع رفع بالقارعة الثانية، والأولى مرفوعة بجملتها .»

ولاشك أن النظر يرجح رأي القائلين بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ . فقد وجدوا أنه لا شيء يطلب المبتدأ قبله ولا بعده فأحالوا رفعه على الابتداء لما عُدَّ الطالب، ولما كان الاسم المبتدأ به يطلب الخبر وفاءً لحق المعنى، كان الخبر مطلوباً له .

والمبتدأ بعد هذا كله إنما الأصل فيه التقديم، لأنه محكوم^(٥) عليه فلا بد من وجوده قبل الحكم^(٦) ، من هنا ترتب على هذا الأصل وجود مواضع يجب فيها تقديم المبتدأ على الأصل^(٧) في مقابل أخرى يجب فيها تأخيرها .



-
- | | |
|--|--------------|
| (١) سورة الحاقة الآيتان : ١ - ٢ | البحر ٣١٩/٨ |
| (٢) معاني القرآن للقرآء ٣ / ١٨٠ | |
| (٣) سورة الواقعة : ٢٧ | البحر ٢٠٢/٨ |
| (٤) سورة القارعة الآيتان ١-٢ | البحر ٥٠٦/ ٨ |
| (٥) شرح الكافية للرضي ١ / ٨٨ | |
| (٦) هذا بخلاف الجملة الفعلية فإن تقديم الحكم فيها ، لكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول . انظر شرح الكافية ١ / ٨٨ | |
| (٧) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٨٨ . شرح الكافية ١ / ٩٧، شرح المفصل ١ / ٩٣ | |

فيجب له التقديم إذا كان له صدرُ الكلام مثل مَنْ أبوك؟ أو كانا معرفتين مثل : اللهُ ربُّنا . أو متساويين مثل : أفضلُ منك أفضلُ منِّي أو كان الخبرُ فعلاً له مثل : زيد قام^(١) أوجاء بعد إلا نحو : ما زيد إلا قائمٌ ، وإنما زيد قائم .

أمّا ماوجب فيه تأخير المبتدأ فذلك إذا تضمّن الخبر ماله صدر الكلام مثل أين زيد ؟ أو كان ظرفاً^(٢) والمبتدأ نكرة مثل ، خلقك رجلٌ . وفي الدار^(٣) رجلٌ، أو اتّصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر مثل : في الدار صاحبُها .

كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان يُفهم منه معنى لا يُفهم بتأخيره^(٤) نحو قولك : قيمي أنا^(٥) .

وكلُّ هذه الأسباب التي تدعو إلى تقديم الخبر لا تُلغى طلبُ المبتدأ له مع تأخره عنه، فيظل المبتدأ معروفاً بسياقه، أو بالوضع اللغوي كما إذا كان الخبرُ اسمَ استفهام عن الزمان أو المكان .

(١) إنّما يجب تقديم المبتدأ ، لأنّ في تأخيره خروجاً عن باب المبتدأ والخبر إلى الفاعلية وإنّ أجاز ذلك الكوفيون .

(٢) مصطلح الظرف هنا يطلق اتّساعاً ، إذ يُراد به : الظرف بنوعيه زمان ومكان والجار والمجرور .

(٣) يجب الحكمُ هنا بابتدائية المؤخّر لكونه نكرة وبالتالي : لنلّا يلتبس تقدّمه بالصفة وإنّ كان الحكم فيه عند الكوفيين بالفاعلية لتضمّنه معنى الفعل بناءً على مذهبهم في منع تقدّم

الخبر على المبتدأ مطلقاً انظر شرح المفصل ١ / ٩٤ .

(٤) انظر شرح الكافية ١ / ١٠٠ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ١٢٧ .

هذا وقد اختلف النحاة بصريين وكوفيين حول تقديم الخبر ، فأجازوه البصريون ومنعه الكوفيون ^(١) لأن الاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ^(٢) - كما سيأتي بيانه . وما ورد من ذلك فهو يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ^(٣) .

وتظهر صورة هذا الخلاف جلية في الظرف إذا كان خبراً ومقدماً على المبتدأ ، نحو : عندك زيد ، وفي الدار زيد ، وكذلك إذا كان وصفاً نحو : قائم زيد .

فقد ذهب البصريون إلى أن المتقدم في موضع الخبر بناءً على مذهبهم في جواز التقديم .

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم يرتفع بهذا الظرف والوصف على الفاعلية فيخرج عن كونه مبتدأ بناءً على مذهبهم في منع التقديم .

هذا والأخفش له رأي يقول بجواز الأمرين : الرفع على الابتداء والفاعلية ^(٣) .

(١) انظر شرح الكافية ٩٤/٨

(٢) اسرار العربية ٧ .

(٣) انظر شرح الكافية ٩٤/٨

هذا ويرى الخليل بن أحمد أنه يمتنع تقديم الخبر المحض، وهو الخالي من معاني المدح والذم والترحم والتعظيم، وقد نقل رأيه السهيلي في قوله ^(١) : « فالقول إذا ما قاله الخليل ^(٢) - رحمه الله تعالى - في امتناع تقديم الخبر عليه قياساً على النعت والبدل والتوكيد
 ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاماً كما يكون الخبر مع المبتدأ كلاماً، فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت فلا يتقدم عليه بإجماع، وخبر المبتدأ - وإن كان العامل فيه معنوياً - فالعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه .
 ثم يتساءل السهيلي فيقول : « فإن قيل : كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح نحو قوله سبحانه : « وآية لهم الليل ^(٣) » ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم : « مسيء أنت ومسيك فلان »، لاسيما وفي الحديث : مسكين رجل لا زوج له ! مسكينة امرأة لا زوج لها ! »

قلنا : لا يخفى على مثل الخليل مثل هذه الشواهد ! ولكنه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك ، لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسنت تأخير المبتدأ، لأنه قد صار بسببها مفعولاً في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت : حسن زيد ! فإن المعنى : أستحسن زيدا . وإذا قلت : مسيء عمرو ! ، فالمعنى ، أذم عمراً . وإذا قلت : مسكين فلان ! ، فالمعنى : أرحم فلاناً وأرق له . وأشعرت هذه الصفات كلها بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرحاً لكان مقدماً والاسم مؤخراً، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ وهو المذموم أو المرحوم

(١) نتائج الفكر في النحو ٤٠٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٧٥ - ٧٦ .

(٣) يس : ٣٧ البحر ٣٣٥/٧

في المعنى . وأما إذا تجرّد الخبر من هذه القرائن كلّها مثل قولك : "قائم زيد" و"ذاهب عمرو" ، و"خيّاط أخوك" . فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه .

وهذا المبتدأ كما كان الأصل فيه التقديم على الخبر كذلك الأصل فيه أن يكون معرفة ، وذلك لأنّه محكوم عليه والحكم على الشّيء لا يكون إلا بعد معرفته^(١) .

وقد نبّه على ذلك الفراء في معانيه حيث نجده يقول عند تفسير قوله تعالى : «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا»^(٢) : «^(٣) ترفع السُّورَةُ بإضمار هذه سُورَةٍ أَنْزَلْنَاهَا . ولا ترفعها براجع ذكرها ، لأنّ النكرات لا يبتدأ بها قبل أخبارها ، إلا أن يكون ذلك جواباً ، ألا ترى أنّك لا تقول : رجلٌ قام ، إنّما الكلام أن تقول : قام رجلٌ . وقبح تقديم النكرة قبل خبرها . أنّها توصّل^(٤) ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة . فيقال : رجلٌ يقوم أعجب إليّ من رجلٍ لا يقوم ، فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة . أو حسن في الجواب ، لأنّ القائل يقول : من في الدار ؟ فتقول : رجلٌ . وإن قلت رجلٌ فيها فلا بأس ، لأنّه كالمرفوع بالردّ لا بالصفة .»

إلا أن هذا المبتدأ الذي الأصل فيه التعريف قد يكون نكرة وذلك إذا تخصّصت أي : حصلت بها الفائدة بوجه أو بآخر وهذا ما يُعرف عند النحاة

(١) شرح الكافية ١ / ٨٨ ، اسرار العربية ٦٩

البحر ٤٢٥/٦

(٢) النور : ١

(٣) معاني الفراء ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤

(٤) أي توصف

بمسوّغات الابتداء بالنكرة . يقول ابن يعيش ^(١) : « وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع : النكرة الموصوفة والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدّم عليها نحو : تحت رأسي سرج ولي مال ^(٢) » .

غير أنّ المبتدأ هذا قد يقع نكرة أيضاً ولكن ^(٣) من غير تخصيصٍ وذلك في كثيرٍ من المواضع التي صرح بها النحاة في كتبهم منها : ما التعجبية ، أسماء الاستفهام . المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى ، أسماء الشرط ، مابعد واو الحال ، مابعد أمّا ، الجواب .. إلى غير ذلك .

هذا ماكان من أمر المبتدأ بنوعيه المعرفة والنكرة .

أمّا الإخبار عن هذا المبتدأ فنوعان : مفردٌ وجملَةٌ ^(٤) وهذا الذي عليه الجمهور وإن كان سيبويه في الكتاب يذكرها ثلاثة بينها في قوله : ^(٥) « واعلم أنّ المبتدأ لأبد له من أنّ يكون المبني عليه شيئاً هوهو ، أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ » .

(١) شرح المفصل ٨٦/١

(٢) انظر شرح الكافية ٨٨/١ ، التصريح على التوضيح ١٦٨/١ مغني اللبيب ٦٠٨ ، ٦١١ .

(٣) شرح الكافية ٨٩/١ ، شرح المفصل ٨٧/١

(٤) انظر الهمع ٩٥/١ ، شرح الأشموني ٢٠٣/١ ، التصريح ١٦٠/١

(٥) الكتاب ١٢٧/٢ وانظر الهمع ٩٥/١

على حين يذكرها ابنُ يعيش ضربين فيقول^(١) : وخبرُ المبتدأ على ضربين مفردٌ وجملةٌ «

أما المفردُ : وهو ما ليس بجمله : ما كان هو المبتدأ في المعنى نحو : زيدٌ منطلقٌ ومحمدٌ نبيناً . فالمنطلق هو زيدٌ ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا على ضربين ، متحمل للضمير وخالٍ منه .

فالأول : يتحمل الضمير متى كان مشتقاً من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وذلك نحو : زيدٌ ضاربٌ وعمرو مضروبٌ وخالدٌ حسنٌ ومحمدٌ خيرٌ منك تفقي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل للوصف لا بد منه^(٢) .

والثاني : مالا يتحمل الضمير وذلك ما إذا كان الخبر اسماً جامداً غير مشتق من فعل نحو : زيدٌ أخوك وعمروٌ غلامك . فهذا مما لا يتحمل الضمير^(٣) . وإن كان الكوفيون والرّماني من متأخري البصريين قد ذهبوا إلى أنه يتحمّله مطلقاً وإن كان اسماً جامداً^(٤) .

وأما الجملة فتكون خبراً^(٥) أيضاً للمبتدأ كما يكون المفرد ، إلا أنها

(١) شرح المفصل ١ / ٨٧

(٢) وإنما يتحمّله ، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند إليه - انظر شرح المفصل

١ / ٨٧ .

(٣) إنما لا يتحمّله ، لأنه اسم محض عارٍ من الوصفية انظر شرح المفصل ١ / ٨٨

(٤) وإنما تحمله عندهم مطلقاً ، لأنه في معنى ما هو صفة إذ المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى

الغلامية وهي الخدمة إليه وهذه المعاني معاني أفعال مرفوعة شرح المفصل ١ / ٨٨ .

(٥) وإنما جاز كونها خبراً لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كضمن المفرد له انظر شرح الكفاية ١ / ٩١ .

إذا وقعت كذلك كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعه ولذلك يُحْكَمُ على موضعها بالرفع^(١) على معنى المشتق ، لأنه الأصل في الإخبار وما الجملة إلا فرعٌ عليه.

وهي على ضربين : فعلية واسمية . وإن كان بعض النحاة يجعلها أربعة فعلية واسمية وشرطية وظرفية يقول ابن يعيش :^(٢) « وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان : فعلية واسمية^(٣) . »

فمثال الجملة الفعلية : زيدٌ قامَ فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء وقامَ في موضع خبره وفيه ضمير^(٤) مرفوع فاعل يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد . من هنا سُميت فعلية ، لأنَّ الجزء الأول منها فعل .

ومثال الجملة الاسمية : زيدٌ أبوه قائمٌ ومحمدٌ أخوه منطلقٌ فزيدٌ مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائمٌ خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول والهاء عائدةٌ إلى المبتدأ إذ لولاها لم يصحَّ الخبر .

ومثال الجملة الشرطية : زيدٌ إنَّ يقيمَ أقيمَ معه . زيدٌ إنَّ يقيمَ أكرمه . فهذه وإنَّ كانت فعلية إلا أنَّ دخولَ حرفِ الشرط هنا ربط كلَّ جملةٍ من الشرط والجزاء بالأخرى . فصارتا جملةً واحدةً لاتستقبلُ أحدهما

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١

(٢) المرجع السابق نفسه

(٣) إنما اقتصر على الفعلية والاسمية ، لأن الشرطية مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل - كذلك

الظرف الذي هو استقر وهو فعل وفاعل انظر شرح المفصل ٨٨/١ .

(٤) هذا الضمير لابد منه لأنه لولا لم يصحَّ أن تكون هذه الجملة خبراً لأنَّ كلَّ جملةٍ كلامٌ مستقل قائم بنفسه فإذا لم يكن فيها رابط يربطها بالمبتدأ وقعت أجنبيةً منه فلا تكون خبراً نحو: زيد قام عمرو فلم يكن كلاماً . انظر شرح المفصل ٨٨/١ .

عن الأخرى كما أن المبتدأ والخبر كذلك .

أما جملة الظرف^(١) فعلى ضربين:

ظرفُ زمان وظرفُ مكان، وينظر معها إلى المبتدأ، فإما أن يكون دالاً على جُثّة أو حدث،

والجُثّة : ماكن شخصاً مرثياً . والحدث : ماكان دالاً على حركة الفاعل مثل العلم والقدرة .

فإذا كان المبتدأ جُثّةً نحو : زيدٌ وعمروٌ ويكرّ جاز الإخبارُ عنه بظرف المكان نحو : زيدٌ عندك وعمروٌ خلقك .

وإذا كان حدثاً نحو : القتالُ والخروجُ جاز الإخبارُ عنه بالمكان أو الزمان نحو : القتالُ أمامك ، والقتالُ اليومَ . وذلك ، لأنَّ ظرفَ الزمان إنما أُخبر به عن الحدث لحصول الفائدة به بخلاف الجُثّة .

فإن وقع مظهره أنه أُخبر بالزمان عن الجُثّة فهو على تقدير مضاف ، وذلك لقيام قرينة حالية تُفصِّح وتبين عنه نحو : الليلة الهلال - إذ التقدير ، حدوثُ الهلالِ أو طلوعُ الهلالِ الليلةَ .
والخبرُ على الحقيقة إنما هو متعلّقُ الظرف والجار والمجرور .

يقول ابن يعيش^(٢) : « فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين

(١) حقيقة الظرف : ماكان وعاءاً للشئ ومن هنا سمي الزمان والمكان ظرفاً لوقوع الحوادث فيهما .

والظرف يطلق اتساعاً ويراد به الظرف بتوحيده والجار والمجرور كما تقدّم . شرح المفصل ١ / ٨٩ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٩٠ .

البصريين ، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها . »

غير أن النحاة قد اختلفوا في هذا المحذوف هل هو اسم أو فعل؟ .
فمن جعله اسماً جعله من قبيل الخبر بالمفرد ، لأنه الأصل وعليه الأخفش .

ومن جعله فعلاً جعله من قبيل الخبر بالجملة وعليه أكثر النحاة .
على حين ذهب الكوفيون إلى أنه ليس هناك حذف ولا تقدير وإنما ينتصب هذا الظرف عندهم على الخلاف ^(١) ، لمخالفته الأول كما إذا قلت : زيد خلفك . فإن خلفك عندهم مخالف لزيد ، ^(٢) لأنه ليس إياه .

يقول ابن يعيش ^(٣) : « وهذا قول فاسد ، لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني ، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضاً ، لأن الخلاف عدم المماثلة . »

والصحيح : ما ذهب إليه البصريون من أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فليس هو الخبر على الحقيقة ، وإنما هو متعلقهما المحذوف . ومن أجل هذا الأصل الذي قرره النحاة نجد أبا بكر بن السراج أيضاً يأخذ به وهو من النحاة البغداديين حيث يقول ^(٣) : « والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال . »

(١) انظر مصطلح الخلاف ص : ٣٤ من بحثنا .

(٢) شرح المفصل ١ / ٩٧ .

(٣) الأصول لابن السراج ١ / ٦٣ .

ونجدّه أيضاً يقول به إذا كان الظرفُ ظرفَ زمان نحو : القتالُ يومَ الجمعة إذ التقدير عنده : القتالُ مستقرّاً يومَ الجمعة فهو بهذا التقدير يردُّ على الكوفيين الذين لا يقدِّرون ، ومن ثمَّ يقول^(١) : « فإنَّ لم تُردَّ هذا المعنى فالكلام محال ، لأنَّ زبداً الذي هو المبتدأ ليس من قولك : «خلفك» ولا في الدار (في)^(٢) شيء ، لأنَّ في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك ، وإنما هو موضع الخبر » .

الرابط : وإذا كانت الجملة الواقعة خبراً غير المبتدأ في المعنى فلا بدَّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ . هذا الرابط يصوِّر لنا أقوى درجات العلاقة التي ذكرها النحاة بين طرفي التركيب المفيد .

أمّا إذا كانت جملة الخبر^(٣) هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى هذا الرابط حاجة تلك التي هي غير المبتدأ في المعنى ، وذلك لأنّها مفسّرة^(٤) له والمفسّر عينُ المفسّر .

هذا هو المختار سواء كانت جملة الخبر فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية ، على حدِّ تقسيم أبي علي .

-
- (١) الأصول ١ / ٦٣
 (٢) في كتاب الأصول ساقطة والأصل وضعها لاستقامة المعنى .
 (٣) انظر التصريح ١ / ١٦٢ ، شرح الكافية ١ / ٩١ .
 (٤) التصريح ١ / ١٦٢

أما الطلبية والقسمية ففي الإخبار بهما خلاف ظاهر بين النّحاة إذ أجازهُ سيبويه^(١) وبعض النّحاة ومنعه الكوفيون .

يقول الرضي^(٢) : « وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصحُّ أن تكون طلبية، لأنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب... »

ويقول الرضي أيضاً: « ويدلُّ على جواز كونه طلبية قوله تعالى: «بَلْ أَنْتُمْ لَمَرْحَبًا بِكُمْ»^(٣) » .

فالرضي بهذا يجوز كون الخبر جملة طلبية حاذياً حذو سيبويه .

أما الإخبار بالقسمية فيقول^(٤) : « وقال ثعلب لا يجوز أن يكون قسمية نحو : ما زيدٌ والله لأضربنّه، والأزلى الجواز إذ لا منع » .

حذف المبتدأ والخبر :

ولا يعني توقّف المعنى على الخبر وطلب المبتدأ له أنه يجب ذكرهما أبداً ، بل يجوز حذف كلٍّ منهما عند قيام الدليل عليه .

(١) انظر الكتاب ١ / ١٣٨ ، ١٣٩

٨٥ ، ٨٤ / ٣

(٢) شرح الكافية ١ / ٩١

(٣) سورة ص ٦٠

(٤) شرح الكافية ١ / ٩١

فهناك مواضعٌ أجاز معها النُّحاةُ حذفَ أحدهما وبقاء الآخر ، ولكن

بقريئة تبين هذا المحذوف وتشير إليه ، يقول ابن يعيش ^(١) : « اعلم أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ كحصول الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلا بدّ منهما إلا أنه قد توجد قريئة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدالتها عليه . »

يقول الأخفش عند تفسير قوله تعالى : « وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ صَمٌّ بَكُمْ عَمِّي فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ » ^(٢) : « فرفع على قوله : هُمْ صَمٌّ بَكُمْ عَمِّي ، رفعه على الابتداء ، ولو كان على أول الكلام كان النصب فيه حسناً . »

وعند قوله تعالى : « الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ » ^(٤) حيث يذكر أنه رُفِعَ : ^(٥) « على ضمير الاسم ، ولكن استغنى عنه لما ذكره ، كأنه قال : هو الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ . »

وعند قوله تعالى : « وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ » ^(٦)

يقول ^(٧) : « على : ولا تقولوا هُمْ أَمْوَاتٌ . وقال « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ

(١) شرح المفصل ٩٤/١

(٢) البقرة ١٧ - ١٨

(٣) معاني الأخفش ٤٩/١

(٤) البقرة : ١٤٧

(٥) المعاني للأخفش ١٥١/١

(٦) البقرة : ١٥٤

(٧) المعاني للأخفش ١٥٣/١

قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا^(١) «، نصب على تحسب، ثم قال: بل أحياء»^(٢)
 أي: بل هم أحياء، ولا يكون أن تجعله على الفعل، لأنه لو قال: بل احسبوهم
 أحياء، كان قد أمرهم بالشك.

وقوله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ»^(٣) يقول^(٤): «على تفسير الأيام، كأنه
 حين قال: أياماً معدودات، فسرها فقال: هي شهر رمضان...»

وقوله تعالى: «إِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ»^(٥) يقول^(٦): «أي فهم
 إخوانكم.»

وقوله تعالى: «وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ
 مِنْهُمْ»^(٧) يقول^(٨): «أي: ويقولون: أمرنا طاعة»
 وقوله تعالى: «وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ»^(٩) يقول^(١٠): «أي: قل: هو الحق.»

-
- | | |
|----------------|---------------------------|
| البحر ١١٢/ ٣ | (١) - (٢) آل عمران : ١٦٩ |
| البحر ٣٨/ ٢ | (٣) البقرة : ١٨٥ |
| | (٤) المعاني ١/ ١٥٩ |
| البحر : ١٦١/ ٢ | (٥) البقرة : ٢٢٠ |
| | (٦) المعاني للأخفش ١/ ١٧٣ |
| البحر ٣٠٤/ ٣ | (٧) النساء : ٨١ |
| | (٨) المعاني ١/ ٢٤٣ |
| البحر ١١٨/ ٦ | (٩) الكهف : ٢٩ |
| | (١٠) المعاني ٢/ ٣٩٦ |

هذا ماكان من الآيات التي ذكرها الأخفش في معانيه شاهداً على حذف المبتدأ.

فإذا انتقلنا إلى الفراء نجده أيضاً يذكرُ جملةَ آيات شاهدةً أيضاً على حذف المبتدأ عنده يقولُ في معانيه : عند قوله تعالى : « مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ.. »^(١) « وقد أولَّها على أنَّ المعنى : مِنَ الَّذِينَ هَادُوا من يحرفون الكلم . فجعل المحذوف من الموصولة وقد وجَّه الحذف هنا بقوله :^(٢) « وذلك من كلام العرب : أَنْ يَضْمُرُوا مَنْ في مبتدأ الكلام . فيقولون : مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ ، وَمَنْ لَا يَقُولُهُ . وذلك أَنَّ مَنْ بَعْضٌ لماهي منه ، فلذلك أدَّت عن المعنى المتروك . »

يريد : أَنَّ مَنْ الجارة في أول الكلام دلَّت على مَنْ المحذوفة . ويستشهد على حذفه أيضاً بقول الشاعر^(٣) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَأْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

وهو بذلك يريد : أَنَّ - في - تنوب عن مَنْ الجارة في الدلالة على

البعضية ونصّه في ذلك^(٤) : « أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : فِينَا صَالِحُونَ وَفِينَا دُونَ ذَلِكَ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَنْ »

فما قدره الفراء لا يجيزه البصريون فهم لا يجيزون حذف الموصول
وبقاء الصلة وإنما يقولون : هذا من باب حذف المنعوت وبقاء النعت .
وتقديرهم للآية : فريق يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ، ويقَدِّرونَ المحذوف في قول الشاعر:
لو قلت ما في قومها أحدَ يَفْضُلُها .

ومن النماذج التي يذكرها الفراء أيضاً في معانيه لحذف المبتدأ :
قوله تعالى: «بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»^(١) يقول: «مرفوعة، يَضْمَرُ لها هذه
ومثله قوله : «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا»^(٢) .

وهكذا كل ما عاينت من اسم معرفة أو نكرة جاز إضمار هذا
وهذه، فتقول إذا نظرت إلى رجل : جميل والله، تريد : هذا جميل «

ويقول أيضاً عند قوله تعالى: «فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ»^(٤)،^(٥) : «معناه
فَهُمْ إِخْوَانُكُمْ . يرتفع مثل هذا من الكلام بأن يَضْمَرَ له اسمه مكنياً عنه .
ومثله: فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ»^(٦) أي فَهُمْ إِخْوَانُكُمْ . وفي قراءة

البحر ٥ / ٤

(١) براءة : ١

(٢) معاني الفراء ١ / ٤٢٠

البحر ٦ / ٤٢٥

(٣) التور : ١

البحر ٥ / ١٤

(٤) براءة ١١ /

(٥) المعاني للفراء ١ / ٤٢٥

البحر ٧ / ٢٠٩

(٦) الأحزاب / ٥

أَبِي : إِنَّ تُعَذِّبُهُمْ فَعِبَادُكَ « ^(١) أَي : فَهَمَّ عِبَادُكَ » .

وقوله تعالى « قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ » ثم قال : مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا « ^(٢)

يقول الفراء ^(٣) : « أَي ذلك متاع في الدنيا . والتي في النحل مثله ^(٤) . وهو

كقوله : « لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ » ^(٥) . كَلَّه مرفوع بشيءٍ مضمَر قبله إما هو وإما ذاك . «

وقوله تعالى : « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ » ^(٦) مثل قوله « فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » ^(٧)

« فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ » ^(٨) .

وقوله تعالى : « أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ » ^(٩) يقول ^(١٠) : الصَّبْرُ الجميلُ

(١) المائدة / ١١٨ البحر ٦١ / ٤ يقول الفراء : وفي قراءتنا : إِنَّ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ .

(٢) يونس / ٦٩ - ٧٠

(٣) معاني الفراء ٤٧٢ / ١

(٤) يريد آية ١١٧ « إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ » البحر ٥٤٤ / ٥

(٥) الأحقاف / ٣٥ البحر ٦٩ / ٨

(٦) يوسف / ١٨ البحر ٢٨٧ / ٥

(٧) البقرة / ١٩٦ المائدة / ٨٩ البحر ٧٨ / ٢ ، البحر ١٢ / ٤

(٨) البقرة / ٢٢٩ البحر ١٩١ / ٢

(٩) يوسف / ٨٣ البحر ٣٣٧ / ٥

(١٠) المعاني للفراء ٥٣ / ٢

مرفوع ، لأنه عَزَى نفسه وقال: ماهو إلا الصبر، ولو أمرهم بالصبر لكان
النصب أسهل، كما قال الشاعر:

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرًا جَمِيلًا فَكَلَانَا مُبْتَلَى^(١)

هذا إلى غيرها من الآيات . نحو :

قوله تعالى : «سُبْحَانَهُ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ»^(٢) انظر المعاني ٢ / ٢٠١
وقوله تعالى: «خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ»^(٣) يقول الفراء^(٤) : «رفعته
بإضمار نحن خصمان، والعرب تَضْمُرُ للمتكلم والمكلم المخاطب ما يرفع فعله .
ولا يكادون يفعلون ذلك بغير المخاطب أو المتكلم . مَنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ لِلرَّجُلِ:
أَذَاهَبْ، أَوْ أَنْ يَقُولَ الْمُتَكَلِّمُ: وَاصْلُكُمْ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ وَمَحْسَنَ إِلَيْكُمْ، وَذَلِكَ أَنْ
الْمُتَكَلِّمَ وَالْمَكْلَمَ حَاضِرَانِ، فَتَعْرِفَ مَعْنَى أَسْمَائِهِمَا إِذَا تَرُكْتَ . وَأَكْثَرُهُ فِي
الِاسْتِفْهَامِ، يَقُولُونَ: أَجَادَ، أَمَنْطَلَقَ . وَقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ .

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٢١ حيث الشاهد فيه: رفع صبر على الابتداء أي: وصبر جميل أمثل أو على
الخبر أي: أمرك صبر جميل

(٢) الأنبياء ٢٦/ البحر ٦ / ٣٠٣

(٣) ص ٢٢/ البحر ٧ / ٣٨٨

(٤) المعاني ٢ / ٤٠١ - ٤٠٢

فقلوه: خَصَّمان من ذلك . وقال الشاعر:

وَقَوْلَا إِذَا جَاوَزْنَا أَرْضَ عَامِرٍ وَجَاوَزْنَا الْحَيَّينَ نَهْدًا وَخَثْعَمًا
تَزْيِعَانِ مِنْ جَرَمِ بْنِ زَيْلَانَ إِنَّهُمْ أَبَوَا أَنْ يَمِيرُوا فِي الْهَزَاهِزِ مُحْجَمًا

وقال الآخر :

تَقُولُ ابْنَةُ الْكَعْبِيِّ يَوْمَ لَقَيْتُهَا أَمْنُطَلِقُ فِي الْجَيْشِ أُمُّ مِتْثَاقِلُ

وقد جاء في الآثار للراجع من سفر : تَائِبُونَ آيِبُونَ، لَرَيْنَا حَامِدُونَ .
وقال : من أمثال العرب: مُحْسِنَةٌ فَهَيْلَى»

هذا ماكان من حذف المبتدأ عند كلٍّ من الأخفشى والفرأء، ونرى
أنه من الكثرة التي لا يستطيع الباحث معها إحصاءها .
ونجد نماذج كثيرة له في المغني^(١) أيضاً .

ويُحذف الخبرُ أيضاً كما يُحذف المبتدأ يقول ابن يعيش^(٢) : «وأكثرُ
ذلك في الجوابات .»

وقد مثل له سيبويه في كتابه بقوله^(٣) : «وذلك قولك: أنت
وشأنك، وكلُّ رجلٍ وضيَّعته . . .» .

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٨٢٢/ - ٨٢٤

(٢) شرح المفصل ١ / ٩٤

(٣) الكتاب ١ / ٢٩٩

وهما من الأمثلة التي يذكرها النحاة في حذف الخبر إذا كان
المبتدأ قد عطف عليه غيره بالواو التي تدلّ على المعية.

وقد ذكر سيبويه أن التقدير : أنت وشأنك مقرونان، وكلّ امرئٍ
وضيعته مقرونان^(١).

فهنا نرى أن الخبر مطلوب للمبتدأ وفاءً للمعنى لكن لما عطف على
المبتدأ ملازمه أغنى ذلك عن ذلك الخبر الذي يدلّ على الملازمة.

وحذف الخبر هنا أشبه بحذف المفعول به اعتماداً على القرائن
المقالية أو الحالية وهذا يؤكد لنا أنه لاشيئ يمتنع من الحذف إذا وجد في
الكلام القرينة الدالة عليه.

وقد تعرض الأخفش لحذف الخبر أيضاً في معانيه ذاكراً شواهد
لهذا الحذف منها قوله تعالى: «مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ^(٢)» ثم قال :
«فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ»

يقول: ^(٣) «كأنه قال: وَمِمَّا أَقْصَى عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ» ثم أقبل يذكر
مافيها بعد أن أوجب الرفع في الأول على الابتداء .

(١) انظر المرجع السابق / ٣٠٠

(٢) الرعد / ٣٥، محمد / ١٥

(٣) المعاني / ١ / ٧٧

وقوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(١)
و «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا»^(٢)

يقول^(٣): «ليس في قوله: «فاقطعوا» و«فاجلدوا» خبر مبتدأ، لأنَّ خبرَ
المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: عَبْدُ اللَّهِ فَيَنْطَلِقُ، لم يحسن، وإنما الخبرُ
هو المضمَر الذي فسرتُ لك من قوله: ومما نقصُ عليكم»

وقوله تعالى: «ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ»^(٤)

يقول^(٥): «كأنَّه على جواب مَنْ قال: ما الأمرُ؟ أو نحو ذلك،
فيقول للذين يسألون: ذَلِكُمْ، كأنَّه قال: ذَلِكُمْ الأمرُ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ
الْكَافِرِينَ، فحسَنَ أَنْ يَقُولَ: ذَلِكُمْ وهذا، وتُضْمَرُ الخبرُ أو تجعله خبر
مضمَر». .

وقوله تعالى: «ذَلِكَ بَأْنِ اللَّهِ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ»^(٦).

-
- | | | |
|-----|---------------|---------------|
| (١) | المائدة / ٣٨ | البحر ٣ / ٤٧٥ |
| (٢) | النور / ٢ | البحر ٦ / ٤٢٥ |
| (٣) | المعاني / ٨٠ | |
| (٤) | الأنفال / ١٨ | البحر ٤ / ٤٧٨ |
| (٥) | المعاني / ١٠٩ | |
| (٦) | البقرة / ١٧٦ | البحر ١ / ٤٩٥ |

يقول: ^(١) «فالخبر مضمّر ، كأنه يقول: ذلك معلومٌ لهم، بأنَّ اللهَ نَزَلَ الكتابَ لأنَّه قد أُخْبِرنا في الكتاب أن ذلك قد قيل لهم، فالكتاب حقٌّ .»

وقوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» ^(٢) يقول: ^(٣) «فعليه عِدَّةٌ، رفعٌ» .

وقوله تعالى: «وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ» ^(٤) يقول: ^(٥) «وهذا فيما يزعم المفسِّرون: قالوا خيراً ، كأنه . واللهُ أعلم - سمعَ منهم التَّوْحِيدَ، فقد قالوا خَيْرًا ، فلما عَرَفَ أَنَّهُمْ مُوَحِّدُونَ قال: سلامٌ عليكم ، فسَلَّمَ عليهم ، فهذا الوجهُ رفعٌ على الابتداء . وقال بعضهم: ماكان من كلام الملائكة فهو نصبٌ، وما كان من الإنسان فهو رفعٌ في السَّلام، وهذا ضعيفٌ ليس بحجَّةٍ . وقال : «فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ» ^(٦)

فهذا يجوز على معنى: سلامٌ عليكم، في التسليم، أو يكون على البراءة ، إلا أنه جعله خبرَ المبتدأ، كأنه قال: أمري سلامٌ ، أي : أمري براءةٌ

(١) المعاني ١ / ١٥٦

(٢) البقرة / ١٨٤ البحر ٢ / ٣١ - ٣٢

(٣) المعاني ١ / ١٥٨

(٤) هود / ٦٩ البحر ٥ / ٢٤٠

(٥) المعاني ١ / ١٦٨

(٦) الزخرف / ٨٩ البحر ٨ / ٢٧

منكم وَأَضْمَرَ الاسمَ كما يَضْمَرُ الخبرَ .

قوله تعالى : «فَنَصِّفْ مَا فَرَضْتُمْ» ^(١) يقول ^(٢) : «أي: فَعَلَيْكُمْ نَصِّفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ...» .

وقوله تعالى : «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» ^(٣)

يقول ^(٤) : فرفع «مقام إبراهيم» لأنه يقول: فيه آياتٌ بَيِّنَاتٌ منها مقامُ إبراهيمَ، على الإضمار .

وقوله تعالى : «ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ...» ^(٥) .

يقول ^(٦) : «كأنه جعل ذلكم خبراً لمبتدأ، أو مبتدأً أضمَرَ خبره، حتى كأنه قال: ذلكم الأمرُ، أو الأمرُ ذلكم» .

البحر ٢ / ٢٣٤

(١) البقرة / ٢٣٧

(٢) المعاني ١ / ١٧٧

(٣) آل عمران ٩٧ / البحر ٣ / ٧

(٤) المعاني ١ / ٢١١

البحر ٤ / ٤٧٢

(٥) الأنفال / ١٤

(٦) المعاني ٢ / ٣١٩

قوله تعالى: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ»^(١).

يقول: ^(٢) «أي بحِسَابٍ، وأضمر الخبر، أظنّ - والله أعلم - أنّه أراد: يَجْرِيَانِ بِحِسَابٍ»

ومما حُذِفَ فيه الخبر أيضاً ما ذكره الفراء في المعاني عند تفسيره لقوله تعالى: «وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ»^(٣).

حيث يقول ^(٤): «الَّذِينَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِقَوْلٍ مُضْمَرٍ. والمعنى: وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ» يقولون لأوليائِهِمْ وهي الأصنام: مانعبدكم إِلَّا لَتُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ».

حيث حذف الخبر وهو القول وأبقى المقول وهو دليل الحذف.

وفي المغنى يذكر ابن هشام أيضاً نماذج لهذا ^(٥) الحذف منها: قوله تعالى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ»^(٦)

(١) الرحمن / ٥ البحر ٨ / ١٨٦

(٢) المعاني ٢ / ٤٩٠

(٣) الزمر ٣ / البحر ٧ / ٤١٣

(٤) المعاني للفراء ٢ / ٤١٤

(٥) يقرئ ابن هشام لهذا الحذف فصلاً خاصاً له انظر ص ٨٢٤

(٦) المائدة / ٥ البحر ٣ / ٤٣٢

يقول ابن هشام^(١): «أي حلّ لكم» .

كذلك قوله تعالى: «أَكُلْهَا دَائِمًا ، وَظِلُّهَا»^(٢)

يقول^(٣): «أي دائم» .

وقد يُحذف الخبرُ أيضاً لسدّ جواب القسم مسدّ وفي هذا يقول
الفراء عند تحليله لقوله تعالى: «قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ»^(٤) وقد ذكر من
وجوه رفع الحقّ أنّه مرفوعٌ بتأويل جوابه يقول^(٥): «لأنّ العرب تقول: الحقُّ
لأَقَوْمٍ، ويقولون: عَزْمَةٌ صَادِقَةٌ لِأَتَيْنِكَ، لأنّ فيه تأويل: عَزْمَةٌ صَادِقَةٌ أَنْ
آتَيْكَ» .

فيفهم من هذا أنّه يجعل جوابَ القسم مغنياً عن الخبر لأنّه في
معنى الخبر، أو لعلّ الجواب عنده هو الخبر .

ويبدو مما تقدّم أنّ حذف المبتدأ أكثرُ من حذف الخبر، وذلك لكونه -أي الخبر-
محلّ الفائدة التي عليها مناط التركيب .

هذا ما كان من أمر المبتدأ والخبر معا ومدى اقتضاء كلّ
منهما للآخر وملازمته رغم جموده . مما يبين أنّه كما يكون للجملة الفعلية
محور تدور حوله، كذلك الجملة الاسمية تقوم حول المبتدأ وهو منبع الطلب
فيها .

-
- | | |
|-----|-----------------------|
| (١) | المغني لابن هشام ٨٢٤ |
| (٢) | الرد ٣٥/ البحر ٣٩٥/ ٥ |
| (٣) | المغني ٨٢٤ |
| (٤) | سورة ص / آية ٨٤ |
| (٥) | المعاني ٤١٢/ ٢ |
- البحر ٤١١/ ٧

ثانيًا: الاسم وتوابعه

ثانياً : الاسم وتوابعه

عرفنا أنَّ المبتدأ يطلب الخبر ويقتضيه بالرغم من جموده، وهو في طلبه هذا يشبه الفعل في اقتضائه للفاعل، وكما أنَّ المبتدأ يقتضي الخبر ويبني هذا عليه. كذلك هناك أسماء جامدة أيضاً تقتضي غيرها تابعة لها ومبنية عليها، وتُعرف هذه بالتوابع، لتبعيتها لها في الإعراب.

يقول ابن الحاجب^(١) : «التوابع: كلُّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة^(٢)»

ويقول ابن يعيش^(٣) : «هي الثواني^(٤) المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل» .

وذلك نحو قولك : قام زيد العاقل^(٥) فزيدُ ارتفع بالفعل قام،

(١) شرح الكافية ١ / ٢٩٨

(٢) لقد ردَّ الرضي هنا على ابن الحاجب تعريفه حيث يقول ١ / ٢٩٩ : «ولوقال كل ثانٍ بإعراب سابقه لأجله أي: إعراب الثاني لأجل إعراب الأول لم يرد عليه» .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٨

(٤) أراد ابن يعيش بقوله ثوانٍ أي فروع في استحقاق الإعراب لعدم القصد إليها .

(٥) في الكتاب ١ / ٤٢١ يذكر سيبويه مكانه ، مرتت برجل ظريف وذلك في باب التوابع عنده .

والعقل ارتفع بما قبله، وهو زيد من حيث كان تابعاً له ومكملاً، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم.

وهذه التوابع المنصوص عليها في كتب النحو خمسة: تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل وعطف بحرف^(١). على أنه قد اختلف النحاة في المقتضي أو العامل فيها، وهذا فيه تفصيل:

أولاً : الصفة والتأكيد وعطف البيان. وفي هذه أقوال:

أ - قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وعليه الجمهور^(٢).

ب - وقال الأخفش والخليل العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو التبعية.

ج - وقال بعضهم إنَّ عاملَ الثاني محذوفٌ مقدَّر من جنس الأول.

(١) انظر شرح المفصل ٣ / ٣٩

(٢) انظر التصريح ٢ / ١٠٨، شرح الكافية ١ / ٢٩٩.

د- قال المبرّد وابن السّراج وابن كيسان العامل فيها العامل في المتبوع^(١)، يَنْصَبُ عليها انْصَابَةً واحدة. يقول السيوطي: ^(١) «ثم قال المبرّد وابن السّراج وابن كيسان العامل في الثلاثة الأوّل النعت والبيان والتأكيد عاملُهُ أي المتبوع يَنْصَبُ عليها انْصَابَةً واحدة» ثم يقول: وثمرَةُ الخلاف في الوقف على المتبوع، ولو قيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهدٌ تؤيِّده منها قولهم: إنّ المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عاملٌ في المضاف إليه ولم أرَ أحداً قال بذلك هنا .

ونحن لانترضي هذا الذي ذهب إليه سيبويه والجمهور ، لأنّه لا علاقة بين هذه التوابع وهذه الأفعال، إنّما هي مطلوباتٌ للاسم الذي تتبعه .

ثانياً : البديل وفيه أقوال :

أ - قال الأخفش والرّماني والفارسي وأكثر المتأخّرين : إنّ العاملَ فيه مقدّرٌ من جنس الأوّل مستدلّين على ذلك بالقياس والسّماع وهو رأي الجمهور^(٢) . والأكثرُونَ عليه .

ب- وذهب سيبويه والمبرّد والسيرافي والزمخشري وابنُ الحاجب إلى أنّ العامل في البديل هو العامل في المبدل منه إذ المتبوع في حكم الطرح . وهذا الرأي اختاره ابن مالك وابن خروف^(٣) .

(١) انظر الهمع ٢ / ١١٥

(٢) انظر التّصريح ٢ / ١٠٨، شرح الكافية ١ / ٣٠٠، اسرار العربية ٣٠١

(٣) المصدران السّابقان الجزء والصفحة . التّصريح - وشرح الكافية .

ج- وذهب ابن عصفور إلى أن عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة. والأكثرون على الأول.

وهذه الآراء تتفق على أن التبعية لاتعدو الإعراب فقط، وأن البدل مطلوب في حقيقة الأمر إلى عامل مقدّر. وهذا مما غفل إليه، لأن الذي يُبدل إنما يقصد العدول عن اللفظ الأول إلى آخر إما لأنه أوفى بالدلالة على المراد كما في بدل الكل أو البعض أو الاشتمال، أو لأنه الأول ذكر خطأ أو نسياناً، ولذلك غفل إلى أن البدل ليس من مطلوبات الاسم السابق ولا مبنياً عليه.

ويعنى الأخذ بهذا أن البدل لا محل له في هذا الفصل ، لأنه ليس مطلوباً للاسم قبله . وقد ذكرناه هنا ، لأنه أحد التوابع .

ثالثاً: عطف النسق وفيه ثلاثة أقوال:

أ- قال سيبويه العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف .

ب- وقال الفارسي وابن جنى أن العامل في الثاني محذوف مقدّر من جنس الأول .

ج- وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة^(١).

(١) وقد فنده الرضي بقوله: «وهو بعيد لعدم لزومه» انظر شرح الكافية ١/ ٣٠٠

وتتفق هذه الآراء أيضاً في أنَّ المعطوف ليس مطلوباً في الحقيقة
للاسم المعطوف عليه . وما قلناه في البدل هو مانقوله هنا في المعطوف ،
ولعل رأي سيبويه أقرب الآراء إلى القبول .

وفائدة هذا الخلاف تجوز الوقف على المتبوع . يقول^(١) السيوطي:
« ولوقيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد تؤيده . . . ولم أر أحداً
قال بذلك هنا »

هذه التوابع لا يتقدم شيءٌ منها على المتبوع خلافاً للكوفيين في
تجوزهم ذلك وقد وافقهم عليه الزمخشري^(٢) .

وأول هذه التوابع التأكيد، وإن كان في هذا مخالفة لسائر النحاة
الذين بدأوا بالصفة، لكثرة^(٣) استعمالها عن غيرها .

(١) انظر الهمع ٢ / ١١٥

(٢) المصدر السابق نفسه والصفحة .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٠ ، الهمع ٢ / ١١٦

أ- التأكيد^(١)

وقد بدأنا به هنا وفاقاً لابن يعيش، ومخالفةً لغيره من أمثال الرضي والسيوطي والأزهري والأشموني، الذين اعتمدوا البدء بالصفة.

وإنما بدأنا به ، لأن التأكيد هو الأول، فأما النعت فهو الأول على خلاف معناه، لأن النعت يتضمن حقيقته وحالاً من أحواله، وأما التأكيد فيتضمن حقيقة الأول لا غير^(٢).

ففي التعريف به يقول ابن الحاجب^(٣) : «التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول».

وهو على ضربين لفظي ومعنوي.

فالمعنوي: تكرير المعنى دون لفظه^(٤) نحو: رأيتُ زيداً نفسه ورأيتكم أنفسكم، ومررتُ بكم كلُّكم.

(١) يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة وهما لفتان، ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلاً، فلذلك هما لفتان وإن جعله صاحب التصريح ٢/ ١٢٠ وصاحب الهمع ٢/ ٥٥ بالواو لكثرة وهو يرادف الصفة عند الكوفيين، وعند سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٥٩، ٣٨٦، ١/ ٣٧٧ وهو في القرآن بالواو ولا تنقضا الأيمان بعد توكيداً ٩٩ النحل.

(٢) انظر ابن يعيش ٣/ ٣٩

(٣) شرح الكافية ١/ ٣٢٨.

(٤) ابن يعيش ٣/ ٤٠.

وألفاظُ هذا النوع السبعة يجب اتصاؤها^(١) بضمير المؤكّد لفظاً لحصول الرّبط بين التابع والمتبوع، لأنّ هذا المؤكّد قد يطلب ويقتضي توكيده في بعض المقامات، من ذلك ما جاء عن الأخفش عند تفسير قوله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»^(٢) حيث يقول^(٣): «وقد يُستغنى بأحدهما، ولكنّ تكرير الكلام كأنه أوجب، ألا ترى أنّك تقول: رأيتُ أَخَوَيْكَ كِلَيْهِمَا، ولو قلت: رأيتُ أَخَوَيْكَ، استغنيت، فتجيء بكليهما توكيداً؟»

وعند تفسير قوله تعالى: «إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ»^(٤) إذ يقول^(٥): «على التوكيد أجود، وبه نقراً».

فإذا أريد تقوية التأكيد جاز أن يتبع كلّه بأجمع وكلّها^(٦) بجمعاء وكلّهم بأجمعين وكلهن بجمع .

نحو: جاء الجيشُ كلّهُ أجمعُ والقبيلةُ كلّها جمعاء...، وذلك لأنّ فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب^(٧).

أما اللفظي: فهو تكرير^(٨) لفظ الأوّل أو مرادفه نحو: جاء زيدٌ زيدٌ، ضربتُ زيداً زيداً.

(١) التّصريح على التوضيح ١٢٢/ ٢

(٢) الحجر ٣٠/ ص ٧٣ البحر ٤٥٢-٤٥٣، ٧/ ٤٠٨

(٣) معاني الأخفش ١/ ١٦٣

(٤) آل عمران ١٥٤ البحر ٨٧/ ٣

(٥) المعاني للأخفش ١/ ٢١٩

(٦) انظر التّصريح ٢/ ١٢٤

(٧) انظر ابن يعيش ٣/ ٤٠

(٨) شرح الكافية ١/ ٣٣١، التّصريح ٢/ ١٢٦، المفصل ٣/ ٣٩

ويجري في الألفاظ كلها اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً أو جملةً أو غير ذلك نحو: رأيتُ زيداً زيداً . وقَامَ قَامَ ، وقُمَ قُمَ ، ونَعِمَ نَعِمَ ، وضربتُ زيداً ضربتُ زيداً ، وقعدتُ جلستُ .

فمن هذا التأكيد اللفظي الذي يؤكد به الفعلُ أو الجملة ما قاله الأخفش^(١) عند تحليل قوله تعالى: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٢) إذ رأيتهم تأكيد لرأيت الأولى واتحاد اللفظ هو الذي أقام العلاقة بين التأكيد والمؤكد فجعل رأيتهم الثانية مطلوبة لرأيت الأولى .

وفي قوله تعالى: « وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ »^(٣) يقول^(٤): «فرد من قبله على التوكيد» نحو قوله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»

وقد يكون المؤكد جملة اسمية أو فعلية وإما اسماً ظاهراً وإما ضميراً وإما فعلاً أو حرفاً .

فإن كان المؤكد جملة اسمية أو فعلية ففي الكثير الأكثر اقترانها بالعاطف - ثم - خاصة نحو: قوله تعالى: «كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ» ثم كلاً

(١) انظر معاني الأخفش ٢ / ٣٦١ .

(٢) يوسف ٤ / البحر ٢٧٨ /

(٣) الزم ٤٩ / البحر ١٧٩ /

(٤) معاني الأخفش ٢ / ٤٣٨ .

سَوْفَ تَعْلَمُونَ^(١)» وقوله : «وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ^(٢)»، وقوله: «أُولَى لَكَ فَأُولَى ثُمَّ أُولَى لَكَ فَأُولَى^(٣)»

وقد تأتي هذه الجمل المؤكدة بدون عاطف^(٤) نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «وَاللَّهِ لَا غَزُونَ قَرِشًا وَاللَّهُ لَا غَزُونَ قَرِشًا وَاللَّهُ لَا غَزُونَ قَرِشًا».

غير أن هذا العاطف قد يجب حذفه وذلك عند اللبس نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً، لما في اقترانه من توهم تكرار الضرب.

وإن كان المؤكد اسماً ظاهراً فلا يؤكّد إلا بظاهر ولا يؤكّد^(٥) بمضمّر نحو: أيّما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل.

وإن كان مضمراً فيؤكّد بالظاهر وبمثله من المضمرات نحو: قمت أنت نفسك. فيؤكّد بالنفس بعد التأكيد بالضمير لكونه مرفوعاً وضربتك نفسك ومررت بك نفسك فيؤكّد بالنفس مباشرة لكون الضمير منصوباً في الأول ومجروراً في الثاني. ونحو: قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت، فيؤكّد الضمير هنا وبمثله ولكن بلفظ واحد.

البحر ٨/ ٥٠٧

البحر ٨/ ٤٣٦

البحر ٨/ ٣٨٤

(١) التكاثر ٣-٤

(٢) الانفطار ١٧-١٨

(٣) القيامة ٣٤-٣٥

(٤) انظر التصريح ٢/ ١٢٧

(٥) انظر ابن يعيش ٣/ ٤٢

فإن كان فعلاً أو حرفاً يكرّر كلّ منهما بغير شرط نحو: قام قام زيد، بلى بلى، نعم نعم .

وإذا كان المؤكّد نكرةً فلا يؤكّد تأكيداً^(١) معنوياً، خلافاً للكوفيين الذين يجوزُ عندهم إذا كانت النكرة معلومة المقدار أي محدودة.

وهذا المؤكّد لا يُحذف بحالٍ من الأحوال، لأنّه إنّما جيء بالتأكيد بعده للتقوية والتقرير، والحذفُ منافٍ^(٢) لذلك، وبالتالي يزولُ ارتباطه بتابعه.

هذا الارتباط الذي ينشأ عنه الطلب والاقتضاء . فمنه، ومما سبق يتّضح لنا أنّ المؤكّد قد يقتضي ما بعده ويطلبه اسماً كان أو فعلاً أو^(٣) حرفاً.

(١) انظر التصريح ١٢٤/ ٢، الأشموني ٥٨/ ٣، الكافية ١/ ٣٣٥

(٢) انظر شرح الأشموني ٦٣/ ٣، مغني اللبيب ٧٩٣

(٣) انظر دراسات لأسلوب القرآن محمد عبدالحق عزيمة القسم الثالث الجزء الرابع التوكيد من ٧-

«الصفة»

التعبير بالصفة والوصف إنما هو اصطلاح البصريين وربما قال به الكوفيون ولكن على قلة، إذ الأكثر عندهم التعبير بالنعته يقول ابن يعيش (١): «الصفة والنعته واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعته يكون بالحلية نحو طويل وقصير والصفة تكون بالأفعال نحو: ضارب وخارج، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت» .

يقول السهيلي (٢): «وأما صفات البارئ سبحانه - فلا نرى أن نسميها نعوتاً، تخرجاً من إطلاق هذا اللفظ، لعدم وجوده في الكتاب والسنة» .

وقد بدأ بها عامة النحاة كما تقدم، لكثرة استعمالها فهي لديهم أم الباب - وإن خالفنا نحن وآثرنا البدء بالتأكيد لما قدمناه .

وهي: لفظ يتبع الموصوف في إعرابه فتكون معه كالاسم الواحد تخصيصاً وتفصيلاً (٣) وتوضيحاً (٤).

(١) شرح المفصل ٤٧/ ٣

(٢) نتائج الفكر للسهيلي ٢٠٥

(٣) وهذا الذي دعانا إلى إشارته لفظ الصفة عن النعته .

(٤) انظر شرح المفصل ٤٧/ ٣ ٤ والتصريح ٢/ ١٠٨، وأسرار العربية ٢٩٤

يقول الرضي^(١): النعتُ تابعٌ يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً .

يريد الرضي بقوله هذا : أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدلُّ على معنى في متبوعه فمتى كانت دلالته كذلك صحَّ وقوعه نعتاً على حين نجد سيبويه يقول^(٢): « فَأَمَّا النَّعْتُ الَّذِي جَرَى عَلَى الْمُنْعُوتِ فَقَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ قَبْلَ ، فَصَارَ النَّعْتُ مَجْرُوراً مِثْلَ الْمُنْعُوتِ ، لِأَنَّهُمَا كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ » .

من هنا ذهب قومٌ إلى أن مقتضى النعت من الرفع والنصب والخفض إنما هو كونه في معنى الاسم المنعوت، وإلى هذا ذهب السهيلي في نتائجه حيث نجده يقول^(٣): « وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي النَّعْتِ مَعْنَوِي، وَهُوَ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى الْاسْمِ الْمُنْعُوتِ، فَإِنَّمَا ارْتَفَعَ أَوْ انْتَصَبَ مِنْ حَيْثُ كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى، لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ عَامِلاً فِيهِ ، وَكَيْفَ يَعْمَلُ فِيهِ وَهُوَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ أَوْ مُصَدَّرٍ دَلَالَةً وَاحِدَةً مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ أَذْهَبَ . . . » .

(١) شرح الكافية ١/ ٣٠١، شرح الأشموني ٣/ ٤٥ ، الهمع ٢/ ١١٦، التصريح ٢/ ١٠٨

(٢) الكتاب ١/ ٤٢١ - ٤٢٢

(٣) النتائج ٢٣١/

وما يَنْعَتُ به أشياء أربع^(١) :

أحدهما : المشتق^(٢)

لما كان الأكثرُ في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق اعتقد كثيرٌ من النحاة أن الاشتقاق شرطٌ في النعت كما هو شرطٌ في الحال، وبهذا عَمَدُوا إلى تأويل غير المشتق بالمشتق، وإن كان سببونه يشترطه في الوصف دون الحال على حين نجد ابنَ الحاجب^(٣) لا يشترطه بل يكتفى بكون الوصف دالاً على معنى .

الثاني : الجامد المُشَبَّهُ للمشتق معنى .

لقد وَصَفَتِ العربُ بأسماء جامدة غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق، كأسماء الإشارة^(٤) فتُوصَفُ ويُوصَفُ بها .

وذي بمعنى صاحب والموصولة والمنتسب^(٥) تقول: مررت بزيد هذا .
وذي المال وذو قام والقرشي ومعناها: الحاضر أو المشار إليه وصاحب المال والقائم والمنسوب إلى قريش .

(١) انظر شرح التصريح ٢ / ١١٠، شرح المفصل ٣ / ٤٨، شرح الأشموني ٣ / ٤٧-٤٨ .

(٢) مادلاً على حدث وصاحبه وذلك نحو: اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة كصعب وافعل التفضيل كأكرم وأقوى .

(٣) انظر شرح الكافية ١ / ٣٠٣ .

(٤) غير المكانية .

(٥) في شرح المفصل ٣ / ٤٨، زاد ابن يعيش اسماً خامساً وهو أيّ نحو: مررت برجل أيّ رجل والمعنى: كامل في الرجولة .

الثالث: المصدر .

يوصف بالمصدر كما يوصف بالمشتق فيقال: هذا رجلٌ عدلٌ وفضلٌ كما يقال : هذا رجلٌ عادلٌ وفاضلٌ . وشرطه: ألا يؤنث ولا يثنى^(١) ولا يجمع وإن جرى على مثنى أو مجموع أو مؤنث تقول: هذا رجلٌ عدلٌ ورأيت رجلاً عدلاً وبأمرأةٍ عدلاً وهذان رجلان عدلٌ ورأيت رجلين عدلاً ومرت برجلين عدلٍ

وهو كثيرٌ ومع كثرته يقتصر فيه على السماع . وإنما كان وصفاً للذات وهو اسمٌ معني، وذلك على التأويل^(٢) بالمشتق عند الكوفيين وعلى تقدير مضاف، أي: ذو كذا عند البصريين .

الرابع : الجملة .

تقع الجملة صفةً كما تقع خبراً وهي أربعة أضرب :
الضرب الأول : أن تكون فعليةً نحو : هذا رجلٌ قام أبوه .
فهذا مبتدأ ورجلٌ الخبر وقام في موضع رفع بأنه صفة قال تعالى: « وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ »^(٣) وقال تعالى : « لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ »^(٤) يقول الفراء :^(٥) « وقوله: تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ » من صلة الأولياء ، كقولك لا تتخذنه رجلاً تلقى إليه كل ما عندك . »

(١) انظر شرح المفصل ٣ / ٥٠ ، التصريح ١١٣ / ٢ .

(٢) انظر التصريح ١١٣ / ٢ .

(٣) الأنعام : ٩٢ ، ١٥٥ .

(٤) المتحنة : ١ .

(٥) معاني الفراء ٣ / ١٤٩ .

الضرب الثاني: الجملة الاسمية: نحو: هذا رجلٌ أبوه منطلق.

الضرب الثالث: الجملة الشرطية: نحو: مررتُ برجلٍ إنَّ تكْرَمَهُ
يكرّمك .

الضرب الرابع : شبه الجملة : نحو : هذا رجلٌ عندك ^(١) ،
وهذا رجلٌ في الدار .

وللنعت بها شروط ثلاثة :

شرط في الموصوف وهو : أن يكون نكرة ^(٢) إمّا لفظاً أو معنى
فاللفظ نحو : مررتُ برجلٍ قام أبوه، والمعنى نحو :
(ولقد أمرُّ على اللّثيم يسبني ^(٣)).

وشرطان : في الجملة ^(٤)

أحدهما : أن تكون مشتملةً على ضمير يربطها ^(٥) بالموصوف إمّا

(١) تصفه بالمكان ولا تصفه بالزمان، لأن حكم الظرف صفةٌ كحكمه إذا وقع خبراً. فلا يقال : هذا رجل اليوم .

(٢) لأن المعرفة لا توصف بالجملة، انظر شرح المفصل ٣ / ٥٤

(٣) الموصوف هنا معرفة في اللفظ نكرة في المعنى ولا يكون ذلك إلا في الجملة المصدرة بالمضارع.

انظر شرح الكافية ١ / ٣٠٨ .

(٤) هذان شرطان يتطبّقان على ما عدا الجملة الظرفية .

(٥) هذا الضمير العائد واجب مع الجملة الواقعة صفةً لكن يحذف ههنا كثيراً وفي الخبر قليلاً وفي الصلة أكثر .

ملفوظ به أومقدّر نحو قوله تعالى: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ»^(١) ونحو قوله تعالى: «وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا»^(٢) أي : لا تجزي فيه .

والثاني : أن تكون الجملة خبرية أي محتملة للصدق والكذب فلا يجوز الوصف بالجملة الطلبية أو الإنشائية .

فإن جاء من لسان العرب مظاهره الوصف بالطلبية يؤوّل على إضمار القول نحو:

(جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ)

أي : بمذقٍ مقولٍ عنده: هل رأيت الذنب قط .

هذا ماصحٌ مما يوصف به لما كانت فيه دلالة على معنى موصوفه غير أن هناك موانع تمنع هذه الوصفية ذكرها سيبويه في كتابه منها: تعدّد الجهة التي يكون عليها المنعوت . وقد مثل سيبويه لها بنحو: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين.^(٣)

ففي هذا المثال امتنع النعت ، لأنّ رجلاً الأولى خبرٌ ورجلاً الثانية مبتدأ مؤخر . فلما اختلف اعرابهما امتنع النعت ونُصب الاسم على الحال .

وقد بيّن السيرافي^(١) أيضاً أن من موانع النعت أن يتقدّم اسمان أو أسماء قد أُعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين ، فلا يمكن جمع صفاتها أو تثنيتهما بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول .

وقد نقل سيبويه منعه هذا عن الخليل إذ يقول^(٢) : « وزعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل وفي الدار آخر كريمين . وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد »

ومن الموانع أيضاً : إذا كان أحد المنعوتين نكرة والآخر معرفةً يقول سيبويه^(٣) : « واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة ، كما لا يجوز وصف المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقة وفصيلها الرأتعان . فهذا محال . . . »

وقد عزا سيبويه هذا أيضاً إلى الخليل بن أحمد .

من هنا نجد يغلب المعرفة على النكرة ويُعقد باباً لذلك في كتابه عنوانه^(٤) : « هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة »

-
- | | | |
|-----|---------------|--------|
| (١) | الكتاب ٢ / ٥٧ | الهامش |
| (٢) | الكتاب ٢ / ٥٩ | |
| (٣) | الكتاب ٢ / ٥٩ | |
| (٤) | الكتاب ٢ / ٨١ | |

وقد مثل له بقولهم: هذان رجلان وعبدُ الله منطلقين .

وقد علل سيبويه هنا لجعل منطلقين حالاً بقوله ^(١) «وإنما نصبت المنطلقين، لأنه لا سبيلَ إلى أن يكونَ صفةً لعبد الله، ولا أن يكونَ صفةً للثنين، فلما كان ذلك مُحالاً جعلته حالاً صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبدُ الله منطلقاً .»

ومن تغليب الحال على النعت عنده أيضاً قولهم: مررت بكلِّ قائماً . ومررتُ ببعضٍ قائماً . يقول سيبويه - معللاً قُبَحَ النعت هنا، لأنه لا يَحْسُنُ أن يقال : مررتُ بكلِّ الصالحين ولا ببعض الصالحين : ^(٢) «قَبَحَ الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه، لأنه مخالفٌ لما يضاف، شاذٌّ منه، فلم يجز في الوصف مجراه . . . وصار معرفةً، لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت : مررتُ بكلهم و ببعضهم .»

ومن الموانع كذلك : الوصف، وفيه خلاف .

قال ابن جنى ^(٣) : «من خواص الوصف ألا يقبل الوصف، لأنه بمنزلة الفعل . . . وقال غيره : يوصف ، لأنه من تمام الأول فكأنه بعضه . والذي عليه السيوطي ^(٤) : أنه قد يوصف مطلقاً، لأنه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف . . . وقد أجاز سيبويه يازيد الطويل ذو الجمّة على جعل ذي الجمّة نعتاً للطويل .

فيفهم من مثال سيبويه هذا ومن كلام السيوطي أن الصفة قد تقتضي صفةً كما أن الاسم قد يقتضي صفةً وإن منع بعض النحاة ذلك .

(١) المصدر السابق الجزء والصفحة .

(٢) الكتاب ٢ / ١١٤ .

(٣) انظر الهمع ٢ / ١١٨ .

(٤) المصدر السابق نفسه .

وذهب السهيلي إلى أنه يوصف إن دلّ على جموده دليل، كأن يكون خبراً لمبتدأ أو بدلاً من اسم جامد بخلاف كونه صفةً حيث يقوى فيه معنى الفعل .

يقول^(١): «فينبغي ألا يجوز أن ينعت النعت، فتقول: مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ، على أن يكونَ كريمَ نعتاً لعاقلٍ، ولكنَّ نعتاً للاسم الأول. وكذلك : عزيز حكيم، وسميع عليم، لأنَّ النعت ينبيء عن الاسم المضمر وعن الصفة، والمضمر لا يُنعت ، ولأنَّه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دلّ على الفعل والفاعل ، والجملة لا تُنعت . ولأنَّه يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء ، والفعل لا يُنعت . وكذلك قال ابن جنّي هذا كله .

ولا يمتنع عندي نعته في بعض المواطن، بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم الجامد، فيكون خبراً عن مبتدأ أو بدلاً من اسم جامد، وأمّا نعتاً محضاً يقوى فيه معنى الرفع، فما أراه يجوز ذلك فيه .»

وهناك رأي رابع:^(٢) أنه يوصف إن لم يعمل عمل الفعل لبعده حينئذ عن الفعل .

ولعله قد بدا من صور النعت الحقيقي أن الرابطة هو ما يتضمنه ذلك الوصف من ضمير المنعوت، واشتماله على صفته، فهذان الأمران

(١) النتائج / ٢٠٨

(٢) الهمع ٢ / ١١٨

يقيمان علاقة الوصفية دون غيرها من العلاقات التي يمكن أن توجد بين الاسمين المقترنين.

هذا ماكان من أمر الوصف الحقيقي الذي يجري على من هو له،
أمّا الوصف السببي وهو الجاري على غير من هو له فهو يقابل
الحقيقي...

في هذا النعت السببي تتقدّم^(١) الصفة على الموصوف الحقيقي
وتتبع هذه الصفة في إعرابها كلمة أخرى هذه الكلمة لها ارتباط
بالموصوف الحقيقي. وذلك نحو قولك: هذا رجل ضارب أخوه زيداً
وشاكر أبوه عمراً، فلما وصفته بضارب ورفعت به الأخ وأضفته إلى
ضمير الموصوف صار من سببه.

ومن ذلك ما جاء عن الأخفش والفرّاء عند تحليلهما لقوله تعالى:
«مَنْ هَذِهِ الْقَرْيَةُ الظَّالِمِ أَهْلُهَا»^(٢).

يقول الأخفش في توجيه هذا التركيب^(٣): «فجرت الظالم» لأنّه
صفة مقدّمة، ما قبلها مجرور، وهي لشيء من سبب الأول، وإذا كانت
كذلك جرت على الأول حتى تصير كأنها له.

فمن الملاحظ أنّ القرية لا تطلب كلمة الظالم، لأنّه ليس بصفة

(١) انظر شرح المفصل ٣/ ٥٤، شرح الكافية ١/ ٣٠٨ - ٣٠٩، الكتاب ٢/ ١٨

البحر ٣/ ٢٩٥

(٢) النساء: ٧٥

(٣) معاني الأخفش ١/ ٢٤٢

لها . وإنما الظالمُ صفةٌ لأهلها . والذي أحدثَ علاقةً بين القرية وكلمة الظالم هو أن الظلم من صفة أهل هذه القرية، ولذلك سُمِّيَ هذا الوصفُ بالسَّبِّي، لأنَّ الموصوفَ الحقيقي يكونُ مضافاً إلى ضمير يعود على الموصوفَ بالفعل .

هذا الوصف السَّبِّي إنما يُلجأ إليه عندما نفتقد صفةً للكلمة فنصف هذه الكلمة بصفة شيء متَّصل بها ولذلك يقال مثلاً : مررتُ بولدٍ شاعرٍ أبوه .

ويقول الفراء في توجيهه^(١) : خفض الظالم . لأنَّه نعت للأهل، فلما أعاد الأهل على القرية كان فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها، كما تقول مررت بالرجل الواسعة داره، وكما تقول مررت برجلٍ حسنٍ عينه .

فمن كلام الفراء هذا نعرف أيضاً أن الذي صحَّح إتباع كلمة الظالم لكلمة القرية في الآية الكريمة هو: أن «الظالم» قد أسند بعد ذلك إلى الأهل والأهل مضافٌ إلى القرية .

ولما كان المتضايغان كالشيء الواحد كان الأهل هم القرية وهذا هو الذي صحَّح إلتباع .

ومنه أيضاً قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ^(١) » يقول الأخفش ^(٢) : « وإنما قرئت: مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا » ، لأن كل صفة مقدّمة فهي تجري على الذي قبلها إذا كانت من سببه ، فالثمرات في موضع نصب .

وقال : « وَحُمَرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا » ، فرفع المختلف ، لأن الذي قبلها مرفوع . »

بناءً على هذا قد تأتي الحال سببية كما تأتي الصفة سببية ومن ذلك قوله تعالى : خُشَعًا ^(٣) »

يقول الأخفش ^(٤) : « نصب على الحال ، أي يخرجون من الأجداث خُشَعًا ، وقرأ بعضهم « خاشعًا » ، لأنها صفة مقدّمة ، فأجراها مجرى الفعل ، نظيرها « خاشعة أبصارهم » ^(٥) . »

بهذا يتّضح لنا أننا في هذا الوصف السببي نجد التخصيص الذي نجده في الحقيقي وإن كان هذا بصفة شيء آخر . ونجد كذلك أنه لا بدّ من إحداث رابطة بين الموصوف والصفة ، وقد تكفل الضمير بهذا الرّبط .

البحر ٧ / ٣١٠ - ٣١١

(١) فاطر : ٢٧

(٢) معاني الأخفش ٢ / ٤٤٧

البحر ٨ / ١٧٥ - ١٧٦

(٣) القمر : ٧

(٤) معاني الأخفش ٢ / ٤٨٨

(٥) القلم : ٣٣ والمعارف : ٤٤

ومما تقدّم يتبين أنّ الوصف الحقيقي يتابع موصوفه في أربعة من عشرة^(١) : واحد من ألقاب الإعراب وهي : الرفع والنصب والجرح . وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع .

نحو : جاءني امرأة كريمة^(٢) ورجل كريم . . . إلخ

أمّا السببي فيطابق ما قبله في اثنين من خمسة واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير .

غير أنّ هذا التوافق في الإفراد والتثنية والجمع ليس مطّرداً ففي

قوله تعالى : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ (٣) » . نجد أنّه قد وصف الجمع بالمفرد . يقول الفراء هنا (٤) : « القِسْط من صفة الموازين وإنّ كان موحّداً . وهو بمنزلة قولك للقوم : أنتم رضاً وعدل . وكذلك الحقّ إذا كان

(١) خرج من ذلك الوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث كصهور وجريح لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثا ، وأقلل التفضيل المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والاضافة لايشئ ولايجمع ولو كان الموصوف مشئى أو مجموعا . انظر شرح ابن عقيل ح ٣ / ١٩٤ ، وانظر شرح المفصل ٣ / ٥٤ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٠ .

(٢) انظر التصريح ٢ / ١٠٩ .

البحر ٦ / ٣١٥

(٣) الأنبياء : ٤٧

(٤) معاني الفراء ٢ / ٢٠٥

من صفة واحد أو اثنين أو أكثر من ذلك كان واحداً»

وفي قوله تعالى: «وَيَنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ»^(١) نجد أنه قد وصف الواحد بالجمع . يقول الفراء عند توجيه هذه الآية: (٢) «السَّحَابُ وَإِنْ كَانَ لَفِظُهُ وَاحِداً فَإِنَّهُ جَمْعٌ ، وَاحِدَتُهُ سَحَابَةٌ ، جُعِلَ نَعْتُهُ عَلَى الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: «مَتَكَيْنَيْنِ عَلَى رَقَرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ» (٣) . ولم يقل : أخضر ، ولا حسن ، ولا الثقيل ، للسحاب . ولو أتى بشيءٍ من ذلك كان صواباً ، كَقَوْلِهِ: «جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ»^(٤) . فإذا كان نعت شيءٍ من ذا يرجع إلى صغر أو كبر لم تقله إلا على تأويل الجمع . فمن ذلك أَنْ تقول: هذا تمرٌ طيبٌ ، ولا تقول تمر صغير ولا كبير من قِبَلِ أَنَّ الطَّيِّبَ عَامٌّ فِيهِ ، فَوَحَّدَ ، وَأَنَّ الصَّغَرَ وَالْكَبَرَ وَالطُّوْلَ وَالْقَصَرَ فِي كُلِّ ثَمَرَةٍ عَلَى حَدِّهَا .»

هذا المشهور من الوصف حقيقياً كان أو سببياً .

أما أحكامُ هذا الوصف فأربعة:

الأول : جمع الأوصاف مع تفرُّق الموصوفات .

البحر ٣٧٣/

(١) الرعد : ١٢

(٢) معاني الفراء ٢ / ٦٠

البحر ٨ / ١٩٧

(٣) الرحمن : ٧٦

البحر ٧ / ٣٤٦

(٤) يس : ٨٠

الثاني : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات^(١).

الثالث : قطع الصفة رفعاً أو نصباً.

وحقيقة هذا القطع^(٢) : أن يُجعل الوصفُ خبراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً لفعل محذوف، فإن كان الوصفُ المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ إن رفعت الوصف وقدّرت هو. والفعل إن نصبت الوصف قدّرت أمدح في المدح وأذم في الذم وأرحم في الترحم.

وإن كان الوصفُ المقطوع لغير ذلك أي : لغير المدح والذم والترحم جاز الذكر والحذف للعامل نحو: مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة.

فالجرُّ على الإتياع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف. والنصب على المفعولية بفعل محذوف.

أما شرطه: فيقول الرضي^(٣) : «اعلم أن جواز القطع مشروطٌ بالألا يكون النعت للتأكيد نحو أمس الدأبر ونفخة واحدة.....»

(١) إنّا لم نعثر الأول والثاني حقّه من الإيضاح والبيان إشاراً للإيجاز.

(٢) انظر التصريح ١١٧/ ٢

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٦/ ١

والشرط الآخر : أن يعلم السامع من اتّصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم . . . ومع اجتماع الشرطين جاز القطع «

وأما فائدته : فيقول في ذلك السهيلي^(١) : « وفائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تجديد مدح أوزم غير المذكور في أول الكلام، لأنّ تجدد لفظ غير الأول دليل على تجدد معنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان أبلغ وقد رأيت هذا المعنى للفراء فاستحسنته «

من هنا يتبين لنا أنّ تعدّد المقتضى أو العامل موجود، كثيراً في باب الصفة، عندما يتحدث النحاة عن قطع الصفة عن الموصوف فيقطعونها إلى النصب أو الرفع . وقد ذكر سيبويه لذلك باباً سماه : «باب ما ينتصب على التعظيم والمدح^(٢)» ومثّل له بقولهم: الحمد لله الحميد، والملّك لله أهل الملّك.

يقول سيبويه^(٣) : «ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً «

من هنا يبدو لنا تعدّد المقتضيات: إذ هذا المقتضى يطلبه على الجرّ نعتاً . ومقتضى يطلب النصب إذا قدر فعل وهو أمدح ونحوه ومقتضى يطلب الرفع إذا قدر مبتدأ محذوف .

بهذا يظهر لنا أنّ القطع إلى النصب كما يكون للتعظيم كذلك

(١) التناج ٢٣٧

(٢) الكتاب ٢ / ٦٢

(٣) المصدر السابق نفسه

يكون لغيره، وقد ذكر سيبويه لذلك قراءة من قرأ: «وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ
الْحَطَبِ^(١)» فيقول^(٢): «لم يجعل الحَمَالَةَ خبراً للمرأة، ولكنه كَأَنَّهُ
قال: أَذْكَرُ حَمَالَةَ الحَطَبِ، شَتْمًا لَهَا، وَإِنْ كَانَ فَعَلًا لَا يُسْتَعْمَلُ
إِظْهَارُهُ.»

وقد يكون القطع للترحم يقول سيبويه في ذلك^(٣): «وَالْتَرْحُمُ
يَكُونُ بِالْمُسْكِينِ وَالْبَائِسِ وَنَحْوِهِ وَلَا يَكُونُ بِكُلِّ صِفَةٍ وَلَا كُلِّ اسْمٍ.»

ومن ذلك قوله تعالى: «أَغْيَرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ»^(٤) يقول الأخفش^(٥): «على النعت. وقال بعضهم: فَاطِرٌ
بالرفع على الابتداء، أي: هو فَاطِرٌ.»

والأكثر في هذا الوصف المقطوع أن يكون مدحاً أو ذمّاً أو
ترحمّاً نحو: الحمد لله الحميدَ ومررت بزيدٍ الفاسقِ وبِعَمْرٍو المسكينِ
وقد يكون تشنيعاً^(٦) نحو: مررت بزيدٍ الغاصبِ حقّي.

الحكم الرابع :

عرفنا أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلما كانا كذلك

(١) المسد : ٤ البحر ٨ : ٥٢٤

(٢) الكتاب ٢ / ٧٠

(٣) الكتاب ٢ / ٧٤ - ٧٥

(٤) الأنعام / ١٤ البحر ٤ / ٨٥

(٥) معاني الأخفش ٢ / ٢٧٠

(٦) انظر شرح الكافية ١ / ٣١٧.

وكان البيان والإيضاح يحصل من مجموعهما كان القياسُ ألا يُحذف واحدٌ منهما، لأن حذفه نقضٌ للغرض وإخلالٌ بالقصد.

فالموصوفُ : القياسُ فيه عدمُ الحذف، لأنه ربّما وقع بحذفه لبسٌ، إلا أنهم قد حذفوه^(١) بكثرة إذا ظهر أمره وقام دليلٌ عليه وأكثرُ ما جاء حذفه في الشعر، لأنه موضع ضرورة.

فمن ذلك قول أبي ذؤيب : وعليهما مسرودتان^(٢)، ومنه أيضاً قوله تعالى : «وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ»^{(٣)(٤)}

وحذف الموصوف هذا، بابٌ واسع^(٥). يقول الفراء عند توجيه قوله تعالى : «فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ»^(٦) : «خيراً منصوبٌ بأتصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر.»

هذا إذا كانت الصفة مفردة متمكنة لا تُوقعُ في لبسٍ جارية على الفعل نحو : مررتُ بظريفٍ ومررتُ بعاقِلٍ.

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | انظر شرح المفصل ٥٩/ ٣ وشرح التصريح ١١٨/ ٢ وشرح الكافية ٣١٧/ ١ |
| (٢) | المعاد : درعان . انظر شرح المفصل ٥٩/ ٣ |
| (٣) | الصفائف : ٤٨ البحر ٣٥٨/ ٧ |
| (٤) | انظر المغني ٨١٦، شرح المفصل ٦٠/ ٣، شرح الكافية ٣١٧/ ١ |
| (٥) | انظر شرح المفصل ٦٠/ ٣ |
| (٦) | النساء : ١٧٠ البحر ٤٠٠/ ٣ |
| (٧) | معاني الفراء ٢٩٥/ ١ |

فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ جَارِيَةٍ^(١) عَلَى الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ مَعَهَا حُذْفُ
الموصوف، لَأَنَّ لَفْظَهُ لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ.

وَمَا يَمْتَنِعُ أَيْضًا مَعَهُ حُذْفُ الْمَوْصُوفِ لَوْ كَانَتْ الصِّفَةُ جُمْلَةً نَحْوُ:
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَخُوهُ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِقَامِ أَخُوهِ.

هَذَا إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا حُذِفَ
أَيْضًا وَبِكَثْرَةٍ لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ^(٢) يَكُونَ الْمَوْصُوفُ بَعْضَ اسْمٍ مَخْفُوضٍ بِمَنْ
أَوْ فِي، كَقَوْلِهِمْ مَنَا ظَعَنَ^(٣) وَمَنَا أَقَامَ. فَظَعَنَ وَأَقَامَ جُمْلَتَانِ فِي
مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَتَيْنِ لِمَوْصُوفَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَيْ : مَنَا فَرِيقٌ
ظَعَنَ وَمَنَا فَرِيقٌ أَقَامَ^(٤).

هَذَا تَقْدِيرُ الْبَصْرِيِّينَ وَقَدَّرَ الْكُوفِيُّونَ الْمَحذُوفَ مُوَصُولًا. أَيْ :
الَّذِي ظَعَنَ وَالَّذِي أَقَامَ وَمَا قَدَّرَهُ الْبَصْرِيُّونَ أَقْيَسَ. وَمِنْ أَمْثَلِهِ حُذْفُ
الْمَوْصُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنَا مَنَا الصَّالِحُونَ وَمَنَا دُونَ ذَلِكَ»^(٥) أَيْ :
قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ. وَمِثْلُهُ : «وَمَامَنَا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ»^{(٦)(٧)}.

وَقَوْلُهُ : «مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يَحْرَقُونَ الْكَلِمَ»^{(٨)(٩)} أَيْ : قَوْمٌ يَحْرَقُونَ.

(١) أي غير محمولة على الفعل في العمل

(٢) شرح الأشموني ٣ / ٥٣ - ٥٤

(٣) أي : سافر .

(٤) أنظر شرح الأشموني ٣ / ٥٤

(٥) الجَنَ : ١١ البحر ٨ / ٣٤٦

(٦) الصَّافَات : ١٦٤ البحر ٧ / ٣٧٧

(٧) أنظر المعاني للفراء ١ / ٢٧١

(٨) النساء : ٤٦ البحر ٣ / ٢٦٢

(٩) أنظر المعاني للفراء ١ / ٢٧١

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَا يَحْسَنُ حَذْفُهَا، لانتفاء الغرض منها وهو التَّخْصِصُ (١) وقد تُحذفُ لَكِنَّ عَلَى قِلَّةِ (٢) وَنَذْرَةِ وَذَلِكَ عِنْدَ قُوَّةِ دَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا. وَمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَكَذَّبَ بِقَوْمِكَ (٣)» أَيِ الْمَعَانِدُونَ.

وقوله تعالى: «الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ (٤)» أي: الواضح.

وقوله تعالى: «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا (٥)» أي: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ.

فعلى هذا تُحذفُ الصِّفَةُ إِلَّا إِنْ عَرِيت (٦) مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا فَإِنَّ حَذْفَهَا لَا يَجُوزُ.

مما سبق يتبيّن لنا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ سِيَاقٌ أَوْ قِرَائِنٌ حَالِيَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْمَحذُوفِ، ففِي نَحْوِ: مَنَا قَعَدَ، الْمَوْصُوفُ بَعْضُ اسْمٍ مُتَقَدِّمٍ مُجْرُورٍ بِمَنْ، وَفِي نَحْوِ: يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا، الْقَرِينَةُ سِيَاقِيَّةٌ أَيْضًا، لِأَنَّ خَرَقَ السَّفِينَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ الْمَعِيبَةَ مِنَ السُّفُنِ.

(١) انظر شرح المفصل ٦٣/ ٣

(٢) انظر شرح الأشموني ٥٣/ ٣

(٣) الأنعام: ٦٦ البحر ٤: ١٥١

(٤) البقرة: ٧١ البحر ١/ ٢٥٧

(٥) الكهف: ٧٩ البحر ٦/ ١٥٣

(٦) انظر الخصائص ٣٧١/ ٢

تقديم الصفة :

ذلك ماكان من أحكام الصفة مع موصوفها، أما تقديمها عليه ففيه خلاف : قال السيوطي ^(١) : « لا يُقدَّمُ النعتُ على منعوته خلافاً لبعضهم وهو صاحبُ البديع في إجازته تقديم نعت غير مفرد أي مثني أو جمع إذا تقدَّم أحدٌ متبوعيه فيقال: قام زيدُ العاقلان وعمرُ . كقوله :

(أَبِي ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا)

وقال ابن جنِّي ^(٢) : « ولا يجوز تقديمُ الصلَّةِ ولاشيءٍ منها على الموصول، ولا الصفةُ على الموصوف... » .

وقال الرضي ^(٣) : « ثم اعلم أنه إن صلح النعتُ لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه نحو: مررتُ بظريفٍ رجلٍ... ثم يستطرد الرضي قائلاً : وقريبٌ منه قوله تعالى : « وَغَرَابِيبُ سُودٍ » ^(٤) ، لأنَّ حقَّ غريب أن يتبع أسود لكونه تأكيداً له نحو : أحمر قانٍ وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يُقدَّم إلا ضرورة والنيةُ التأخير كما تقول في إن رجلاً ضربك في الدار، إنَّ ضربك رجلاً » .

(١) الهمع ٢ / ١٢٠ . وقوله هذا مبني على أن التوابع لا يتقدَّم شيءٌ منها وإن كان ذلك خلافاً للكوفيين ومن يتبعهم أمثال الزمخشري وصاحب البديع . انظر ص : ٢٥٣ من بحثنا .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٨٥

(٣) شرح الكافية ١ / ٣١٧ - ٣١٨

(٤) فاطر : ٢٧

في مقابل هذا نجد صاحب التصريح قد جوز هذا التقديم لكن مع شيء من التفصيل^(١) فإذا انتقلنا إلى المسريلي نجد أنه يمنع تقديمه بناءً على مذهبه في أن العامل في الصفة الموصوف يقول^(٢) : « وإنما قوي عندنا هذا القول الثاني لوجه منها : امتناع تقديم النعت على المنعوت ، ولو كان الفعل عاملاً فيه لما امتنع أن يليه معموله ، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى ، وكما يليه الحال والظرف ، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره .

ثم يستطرد ذاكراً العلة في منع تقديم الصفة يقول: فإن قيل: ولعل امتناع النعت من التقديم على المنعوت إنما هو من أجل الضمير الذي فيه، والضمير حقه أن يترتب بعد الاسم الظاهر .

المضاف أحق بالصفة من المضاف إليه

هذا والمضاف أحق بالصفة ، لأنه معتمد الحديث، وإنما جيء بالمضاف إليه لبيان ، إلا أنه إذا كان المضاف بمنزلة كل أو بعض، وهو ما يسمى سوراً، فإن المضاف إليه يكون معتمد الحديث، وتكون الصفة له .

من ذلك نحو : قوله تعالى: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»^(٣)

(١) انظر شرح التصريح ٢ / ١٢٠

(٢) النتائج : ٢٣٢

(٣) فاتحة سورة الأعلى .

جاء في المغني ^(١) « يجوز فيه كونُ الأعلى صفةً للاسم أو صفةً للربِّ ،
 وأمّا نحو: جاعني غلامُ زيد الظريفُ فالصفةُ للمضاف ، ولا تكونُ للمضاف إليه
 إلّا بدليل ، لأنّ المضاف إليه جيء به لغرض التّخصيص ولم يؤت به لذاته
 وعكسه : (وكلُّ فتى يتّقي فائز)

فالصفة للمضاف إليه ، لأنّ المضاف إنّما جيء به لقصد التّعميم لا
 للحكم عليه .

وقد يوصفُ المضافُ إليه لفظاً والصفةُ للمضاف إذا لم يكنْ هناك لبسٌ ،
 وهذا الذي يُقالُ له ^(٢) : الجرُّ بالجوار . وهو يختصُّ بالجرِّ ^(٣) ويقلُّ في الصّفة
 ويندرُ مع التّأكيد نحو : هذا جُرٌّ ضَبٌّ خَرِبٌ . وهو مع قِلَّتِهِ في الصّفة نجدُ
 الخليلَ ^(٤)^(٥) يشترط في الجرِّ به توافق المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنيةً
 وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً .

فلا يجيزُ إلّا هَذَا جُرّاً ضَبّاً خَرِبَان . ولا يجيزُ خَرِبَيْن . خلافاً لسيبويه
 الذي يقول ^(٦) : « وقد حَمَلَهُمْ قُرْبُ الجوارِ على أنْ جَرُّوا : هذا جُرٌّ ضَبٌّ
 خَرِبٌ ، ونحوه ، فكيف ما يصحُّ معناه » .

(١) انظر المغني لابن هشام : ٧٣٩

(٢) انظر شرح الكافية ٣١٨/١

(٣) حاشية الصّبان على شرح الأشموني ٤٣/٣

(٤) انظر شرح الكافية ٣١٨/١

(٥) انظر الكتاب ٤٣٧/١

(٦) الكتاب ٦٧/١

غير أننا نجد ابن جنّي يُنكرُ الجرَّ بالجوار هذا إذ يقول^(١) :
«فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر
هذا الوقت ، مارأيتُه أنا في قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ. فهذا
يتناوله آخرٌ عن أولٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غَلَطَ من العرب،
لايختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه صَنَ الشاذَّ الذي لا يُحْمَلُ عليه،
ولا يجوز ردَّ غيره إليه . ثم يستطرد ابن جنّي قائلاً: وتلخيص هذا أن
أصله: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ جَجْرُهُ، فيجري خَرَبٌ وصفاً على ضَبٍّ وإن
كان في الحقيقة للجَجْر . كما تقول : مررت برجل قائم أبوه فتجري
قائماً وصفاً على رجل وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضَمَّن من
ذِكْرِهِ^(٢) . والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه .
فلما كان أصله كذلك حُذِفَ الجُحْرُ المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء
مُقامه، فارتفعت، لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت،
أستتر الضمير المرفوع في نفس خَرَبٍ فجري وصفاً على ضَبٍّ - وإن
كان الخرابُ للجحر لا للضبِّ - على تقدير حذف المضاف»

من هذا يتضح لنا أن الجرَّ بالجوار وإن كان مقيساً عند
سيبويه، فقد أنكره ابن جنّي ، وإن قال به بعض البصريين^(٣) .

(١) الخصائص ١ / ١٩١

(٢) أي ضميره - وهو تضمَّن الأب ذكر الرجل .

(٣) انظر شرح الكافية ١ / ٣١٨

مدى أثر الموقع في اكساب الجامد دلالة المشتق

يقول ابن أبي الربيع^(١) في تحليله لقولهم: هذا ثوبٌ خَزٌّ .
«ويظهر من أبي القاسم - يعني الزجاجي - أَنَّ الخَزَّ بدلٌ في - قولك:
هذا ثوبٌ خَزٌّ» ، وَيُقَوَّى ماذهب إليه قِلَّةُ الرفع في قولك : هذا ثوبٌ
خَزٌّ ، لَأَنَّ الوَصْفَ بالأسماء الجامدة يقلُّ في كلام العرب .
ويُقَوَّى ماذهب إليه سيبويه: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هذا ثوبٌ خَزٌّ، فلا تريدُ أَنْ
تقولَ: هذا خَزٌّ وتخبر بالخَزِّ، وَإِنَّمَا قَصَدُكَ وَصْفُ الثوبِ بذلك وبيانُ
حالِهِ . والبدلُ إِنَّمَا هو على تقدير تكرار العامل، أَلَا ترى أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ: جاءني أخوك زيد، فهو على معنى جاءني زيد، والقصدُ في
البدلِ الإِعْلَامُ بالاسمين، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: ثوبٌ خَزٌّ فليس قصدك أَنْ
تُعْلِمَ بالاسمين، إِنَّمَا قَصَدُكَ بالخَزِّ بيانُ وصفِ الثوبِ، وكذلك إِذَا قُلْتَ
بَابٌ ساجٌّ . فاضْطَبَّ هذا ، فَإِنَّهُ المَفْرَقُ بين البدلِ والوصفِ في الأسماء
الجامدة »

البَدَلُ^(١)

ومن التّوابع التي تتّبع في إعرابها الأسماء الأول البدلُ إلّا أنّه يخالفُ الصّفة والتّأكيد إذ إنّهُ قائمٌ بنفسه مستقلٌّ^(٢) مُعْتَمِدُ الحديث ليس من تنمّة الأول ولا مبيّنًا له كتبيين الصّفة التي هي من تمام الموصوف ، وإنّ كان ظاهرُ لفظه يُشعرُ بذلك ، لهذا فقد اجتمع فيه ما افترق في الصّفة والتّأكيد ، لما فيه من الإيضاح للمبدل منه ورفع اللبس ، إذ يحصلُ باجتماعها من التّأكيد والبيان ما لم يحصل بالنفس والعين ولا بالصّفة .

والتّعيزُ به اصطلاحُ البصريين ، أمّا الكوفيون فقد اختلفوا ، قال الأخفش^(٣) والكوفيون يسمّونه التّبيين والترجمة .

(١) وإنّا قدمنا البدل على النسق ، لما له من نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو بالعضوية أو

بالاشتغال . ولكون المنسوق أجنبيًّا من متبوعه . انظر شرح الكافية ٣٤٣/١

(٢) إنّما جاز اعتباره مستقلا لفظا لما لم يكن له معنى في المتبوع كما عليه الجمهور ، لأنّه في حكم تكرير العامل والمبدل منه في حكم الطرح .

(٣) انظر شرح الأشموني ٩٤/٣ ، وشرح التصريح ١٥٥/٢

وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير^(١) .

وهو في اللغة العِوض وفي الاصطلاح^(٢) : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة . وقد حذّه ابن يعيش بقوله^(٣) : « البذل : ثانٍ يقدر في موضع الأوّل »

فإن قيل : كيف يستقيم تعريفه بحدٍ جامع مع قول ابن مالك في عطف البيان : وصالحاً لبديلية يرى ؟

كان الجواب : إن قصد بالحكم الأوّل وجعل الثاني بياناً له فهو عطف بيان . وإن قصد به الثاني وجعل الأوّل كالتوطئة له فهو البذل ، وإن كنا وجدنا الرضي يقول في شأنهما^(٤) : « أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جلّي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلاّ البذل كما هو ظاهر كلام سيبويه^(٥) » .

(١) انظر مصطلح التكرير ص : ٢٦ من بحثنا وشرح التصريح ١٥٥/ ٢

(٢) انظر التصريح ١٥٥/ ٢ ، الهمع ١٢٥/ ٢ ، شرح الأشموني ٩٤/ ٣

(٣) شرح المفصل ٦٣/ ٣ .

(٤) شرح الكافية ٣٣٧/ ١ .

(٥) انظر الكتاب ١٤/ ٢ .

فكلُّ ما كان عطفَ بيانٍ يصحُّ أن يكونَ بدلاً بخلاف
العكس^(١) . وكما جاء عن ابن مالك : «^(٢) وعندي أن السبيلَ إلى ذلك
قصدُ المتكلم .

هذا البَدَلُ وعطفُ البيانِ الغرضُ منهما البيانُ وإن كان البَدَلُ
لإفادة تأكيد الحكم وتقريره الذي هو من الأساليب الشائعة الكثيرة في
القرآن الكريم كالصفة والعطف دون التأكيد في هذه الكثرة .

يقول السهيلي هنا موجِّهاً إعراب الرَّحْمَن من قوله تعالى:
«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» : «^(٣) هُجِبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ نَعَتْ، وَذَهَبَ
آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ اللَّهِ وَالْبَدَلُ عِنْدِي فِيهِ مَمْتَنِعٌ، وَكَذَلِكَ
عُطِفَ الْبَيَانُ، لِأَنَّ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَبْيِينٍ، لِأَنَّهُ أَعْرَفُ الْأَسْمَاءِ
كُلِّهَا وَأَبْيَنُهَا .
أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: وَمَا الرَّحْمَنُ؟ وَلَمْ يَقُولُوا: وَمَا اللَّهُ؟ » .

أَمَّا وَظِيفَةُ كُلِّ مِنْهُمَا : ففي هذا يقول الدكتور البنا^(٤) : « من

(١) واستثنى من ذلك مسألتين يتعيّن فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ إحداهما: أن يكون التابع
مفرداً معرفةً معرباً والمتبوع منادى نحو: يا غلامُ يعمرأ .

الثانية : أن يكونَ التابع خالياً من آلٍ والمتبوع بالٍ وقد أضيفت إليه صفة بالٍ نحو : أنا
الضاربُ الرجلَ زيد .

(٢) انظر: **الضاربُ الرجلَ زيد** ٣٤٩/٣ .

(٣) النتائج : ٥٣ .

(٤) ابن كيسان : ١٣١ - ١٣٢ .

المسائل المشكّلة في النحو مسألة البدل وعطف البيان، فقد أشكل أمرهما على كثير من الناس حتى دعا إلى توحيدهما في باب واحد، ويبدو أنّ النّحاة من قديم كانوا يعانون من التّفارقة بين هذين البابين، فهذا الزركشي يقول: فإنّ قلت: ما الفرق بينه وبين البدل؟ قلت: قال أبو جعفر النّحاس: ما علمت أحداً فرّق بينهما إلا ابن كيسان .

فإنّ الفرق بينهما: أنّ البدل يقرّر الثاني في موضع الأوّل، وكأنّك لم تذكر الأوّل. وعطف البيان تقدّر أنّك إنّ ذكرت الاسم الأوّل لم يُعرف إلا بالثاني، وإنّ ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأوّل، فجئت بالثاني مبيناً الأوّل قائماً له مقام النعت والتوكيد^(١) .

ويبدو أنّ ابن السّراج قد أفاد من كلمات ابن كيسان عندما قال: ^(٢) : « والفرق بين عطف البيان والبدل، أنّ عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأوّل، والبدل تقديره أنّ يوضع موضع الأوّل » .

وعلى هذا فعندما نقول: حضر أبو عبدالله محمّد، فمحمّد في هذا المثال صالح في مقام لأنّ يكون بدلاً ، وفي آخر لأنّ يكون عطف بيان . فإذا كان أبو عبدالله معروفاً للمخاطب فمحمّد بدل منه وأنت بذكرك له إنما تريد التّقرير والتوكيد . فأما إذا كان أبو عبدالله مجهولاً له فمحمّد عطف بيان له .

(١) أنظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ت / محمد أبو الفضل إبراهيم . ط / الثانية

ج ٢ / ٤٦٤ .

(٢) الأصول لابن السّراج ٢ / ٤٦

هذا ويتجلى الفرق بينهما في العامل في كل منهما . فقد ذكرنا آنفاً أن عطف البيان العامل فيه هو العامل في المتبوع وهذا الذي عليه الجمهور بخلاف البديل . وإن كان الذي عليه الجمهور يتمحّض في أن العامل فيه مقدّر وأنه حُذف لدلالة الأول عليه وهذا الذي عليه الأخفش والرّماني والفارسي . إلا أن سيبويه قد خالف في ذلك إذ ذهب والمبرد والسيرافي إلى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه . والمذهب الأول، وعليه الأكثرون^(١) .

يقول السيرافي^(٢) : « وقول النحويين إن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البديل مكانه ليس على معنى الغائه وإزالة فائدته، بل على أن البديل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبين النعت للمنعوت ، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك : زيد رأيت أباه عمراً في تقدير: زيد رأيت عمراً . وهذا فاسدٌ محال » .

من هنا يصرّح سيبويه أن الفعل يعمل في البديل كما يعمل في المبدل منه وبهذا فحده يفرد له باباً في كتابه حيث يقول (٣) : « هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، . . . فهذا يجيء على وجهين :

(١) انظر شرح المفصل ٦٨/ ٣

(٢) الكتاب ١ / ١٥٠ / الهامش ٢ .

(٣) الكتاب ١ / ١٥٠ - ١٥١

على أنه أراد رأيت أكثر قومك ، . . . ولكنه ثنى الاسم
توكيداً ، . . . ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك ، وهو أن
يتكلم فيقول: رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ،
فيقول: ثلثيهم أو ناساً منهم .

فعبارة سبويه هذه تفهم : أنه كما يقتضي الفعل عنده المبدل
منه يقتضي أيضاً بدله وهذا يوافق عبارة الفراء عند تحليله لقوله
تعالى: «فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ
مِّنْهُمْ» . . . (١) .

يقول (٢): « فقد يكون رفع الكثير من جهتين ، إحداهما: أن
تكرر (٣) الفعل عليهما ، تريد عمى وصم كثير منهم ، وإن شئت جعلت
عَمُوا وَصَمُوا فعلاً للكثير ، كما قال الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل
لأهلي فكلهم ألومُ

وما يهمننا هو تخريجه الأول حيث عبر بعبارة أدبية بكون الفعل
يكرر على البديل.

البحر ٣ / ٥٣٣ ، ٥٣٤

(١) المائة : ٧١

(٢) معاني الفراء ١ / ٣١٦

(٣) يريد الفراء : أن يكون بدلاً من الفاعل في عموا وصموا ، انظر مصطلح التكرير ص ٣٦ من
بحشنا .

لهذا البديل أو التكرير على حدّ قول الفراء **أَضْرَبَ** ^(١) أربع :

الأول : بدل كلّ من كل : وهو بدل الشيء ، وسمّاه ابن مالك البديل المطابق نحو « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ^(٢) » .

ولا يحتاج هذا الضرب إلى ضمير يربطه بالمبدل منه ، لأنّه نفس المبدل منه في المعنى .

والثاني : بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كلّ قليلاً كان أو مساوياً أو أكثر منه نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه . ولا بُدّ فيه من الاتصال بضمير يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض بكّله .

والثالث : بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال نحو : أعجبني زيدٌ علّمه أو حسّنه أو كلامه . هذا الضرب أمره في الضمير الرّابط كأمر بدل البعض .

والرابع : البديل المباين للمبدل منه وهو بدل الغلط أو النسيان ويُسمّى بديل الإضراب وبديل البداء نحو : مررتُ برجلٍ جمارٍ ^(٤،٣) .

(١) انظر التصريح ١٥٥/٢-١٥٩ ، شرح الفصل ٦٤/٣ ، شرح الكافية ٣٣٩/١ ، الهمع ١٢٥/٢ .

البحر ٢٦/١

(٢) الفاتحة الأيتان : ٦-٧

(٣) انظر الكتاب ٤٣٩/١ .

(٤) هذا الضرب يدل الغلط قليل نادر

هذا ومما تقدّم يتبيّن أنّ بدل الكلّ من الكلّ يجب موافقته للمتبوع^(١) فى الأفراد والتثنية والجمع والتأنيث دون التعريف والتنكير بخلاف الأبدال الآخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الأفراد والتذكير وفروعهما .

يقول الرضى^(٢) . اعلم أنّ البدل والمبدل منه فى الأبدال الأربعة يقعان معرفتين ونكرتين والأوّل معرفة والثانى نكرة وعلى العكس .

ولعلّ انفراد البدل دون النعت والتأكيد والبيان بجواز مخالفته للمبدل فى التعريف والتنكير، راجع إلى استقلاله، وأنّه مقصودٌ لذاته . فلما كان الأمر كذلك جاز إبدال المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة والنكرة من النكرة والمعرفة من النكرة^(٣) .

فمثال الأوّل: وهو بدل المعرفة من المعرفة : قولك : مررت بأخيك زيد . فزيد بدل من الأخ وكلاهما معرفة .

ومثال الثانى : وهو بدل النكرة من المعرفة : قولك : مررت بأخيك رجل صالح . فرجل صالح نكرة وهو بدل من الأخ قال تعالى : " غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ " ^(٤) . يقول الفراء عند التحليل لهذه الآية ^(٥) : جعلها كالنعت للمعرفة وهى نكرة ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل شديد القلب ، إلا أنّه وقع معها قوله : " ذى الطّول ، وهو

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٣٤٠ .

(٢) المصدر السابق

(٣) انظر شرح المفصل ٦٨/٣

(٤) المؤمن : ٣

(٥) المعانى ٥/٣

معرفة فأجرين مجراه . وقد يكون خفضها على التكرير فيكون المعرفة والنكرة سواء . ومثله قوله : وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يَرِيدُ ^(١) ، فهذا على التكرير ، لأنَّ فَعَالٌ نكرة محضة ، ومثله قوله " رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ " ^(٢) ، فرفيع نكرة ، وأجرى على الاستئناف ، أو على تفسير المسألة الأولى .

وقال تعالى : " لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ " ^(٣) .
فناصية نكرة وقد أبدلت من الناصية الأولى وهى معرفة .

ولا يحسن إبدال هذه النكرة من المعرفة بل لا يجوز حتى توصف وقد قال بذلك السهيلي عند قوله تعالى : " لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ ... " يقول ^(٤) : « فَإِنْ قِيلَ مَا فائدةُ البَدَلِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَتَبْيِينُهَا بِالنَّكَرَةِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْفَائِدَةُ فِي النَّكَرَةِ الْمَنْعُوتَةِ فَلِمَ ذُكِّرَتِ الْمَعْرِفَةُ ؟ وَإِنْ كَانَتِ الْفَائِدَةُ فِي الْمَعْرِفَةِ فَمَا بِالْذِّكْرِ النَّكَرَةِ وَالتَّبْيِينِ بِهَا ؟ فَالْجَوَابُ : أَنْ تَقُولَ : الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ بَعِينِهِ ، وَهُوَ أَبُو جَهْلٍ ثُمَّ تَعَلَّقَ حُكْمُهَا بِكُلِّ مَنْ اتَّصَفَ بِصِفَتِهِ ، فَلَمَّا اقْتَصَرَ عَلَى الْاسْمِ الْمَعْرِفَةِ لاختصاص الحكم به دون غيره ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْاسْمِ النَّكَرَةِ لَخَرَجَ عَنْ هَذَا الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ مَنْ نَزَلَتْ الْآيَةُ بِسَبَبِهِ .

وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة وإلا لم يقع بها فائدة ، ولا كانت بياناً لما قبلها .

البحر ٤٤٩/٨
البحر ٤٥٤/٧ - ٤٥٥
البحر ٤٩٢/٨

(١) البروج : ١٤ - ١٥ - ١٦
(٢) غافر : ١٥
(٣) العلق : ١٥ - ١٦
(٤) النتائج : ٢٩٨/

والسهيلي في هذا متأثر بالكوفيين والبغداديين فقد ذكر أبو حيان في الارتشاف^(١) : أن الكوفيين والبغداديين يشترطون وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة قال : وتبعهم السهيلي على ذلك .

ومثال الثالث : وهو بدل النكرة من النكرة قوله تعالى : " إِنْ لِّلْمُتَّقِينَ مَفَازٌ حَدَائِقٌ وَأَعْنَابٌ " ^(٢) فقوله مفازاً نكرة وقد أبدل منه النكرة وهو حدائق .

ومثال الرابع : وهو بدل المعرفة من النكرة قولك : مررت برجل زيد . قال تعالى : " إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ " ^(٣) .

يقول الفراء عند تفسيره لهذه الآية ^(٤) : " فرد ذكرى الدار وهي معرفة على خالصة وهي نكرة . وهي كقراءة مسروق « بَزِينَةُ الْكَوَاكِبِ » ^(٥) " ومثله ، قوله : " هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا " ^(٦) فرد جهنم وهي معرفة على « شر مأب » وهي نكرة . وكذلك قوله : " وَإِنَّ لِّلْمُتَّقِينَ لِحُسْنٍ مَّأْبٍ جَنَّاتٍ عِدْنٍ مُّفْتَحَةٍ " ^(٧) وقوله تعالى : " إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ " ^(٨) يقول ^(٩) : تضاف

- | | |
|-----|--|
| (١) | الارتشاف / لأبي حيان / تحقيقه مصطفى أحمد الفاضل / ط الأولى - مكتبة الخنزي ١٩٨٧ - |
| (٢) | التبأ : ٣٢ - ٣١ البحر ٤١٣/٨ |
| (٣) | ص ٤٦ : البحر ٤٠٠/٧ |
| (٤) | معاني الفراء ٤٠٧/٢ |
| (٥) | الصفات : ٦ البحر ٣٥٢ ، ٣٥١/٧ |
| (٦) | ص : ٥٥ - ٥٦ البحر ٤٠٥ /٧ |
| (٧) | ص : ٤٩ - ٥٠ البحر ٤٠٥/٧ |
| (٨) | الصفات : ٦ البحر ٣٥٢ - ٣٥١/٧ |
| (٩) | معاني الفراء ٣٨٢/٢ |

الزينة إلى الكواكب وهى قراءة العامة . حدثنا أبو العباس ، قال حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء . قال : وحدثنى قيسى وأبو معاوية عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق أنه قرأ : " بزينة الكواكب . يخفض الكواكب بالتكرير ، فيردُّ معرفةً على نكرة ، كما قال : " لنسفعاً بالنّاصية ناصية كاذبة خاطئة " فردُّ نكرة على معرفة ، ولو نصبت الكواكب إذا تَوَنَّتْ فى الزينة كان وجهاً صواباً ، تريد : بتزييننا الكواكب . ولو رفعت الكواكب تريد : زينّاها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هى التى زينّت السماء " .

فكما يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين كما تقدّم يكونان أيضاً ظاهرين ^(١) ومضميرين ومختلفين .

فمثال المظهر من المظهر ما مرّ وتقدّم .

ومثال المضمّر من المضمّر نحو : رأيتُه إيّاه . فإيّاه ضمير منفصل وهو بدل من الهاء فى رأيتُه وهو ضمير متّصل ^(٢) .

يقول ابن يعيش ^(٣) : والأقربُ فى هذا أن يكون تأكيداً لا بدلاً ، لأنّك إذا أبدلت اسماً من اسم وهما لعين واحدة كان الثانى مرادفاً للأول ليعلم السامع بمجموعهما ، فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد .

(١) انظر شرح الكافية ١/٣٤٠ ، التصريح ٢/١٥٩ ، شرح المفصل ٣/٦٩ .

(٢) أى يجب كون الضمير متصلاً . لأن المنفصل عندهم يجرى مجرى الأجنبي ، شرح المفصل ٣/٧٠ .

(٣) شرح المفصل ٣/٧٠ .

ثم يستطرد ابن يعيش قائلاً : واعلم أن المضمرات كلها لك أن تبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين » .

إلا أننا نجد الأخفش يجوز الإبدال منهما محتجاً بقوله تعالى : " لِيَجْمَعََنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ " (١) .

وإن أجمع النحاة في جواز ذلك في بدل الاشتمال (٢) دون غيره .

ومثال بدل المظهر من المضمر نحو قولك : رأيت زيدا .

ومثال بدل المضمر من المظهر نحو قولك : رأيت زيدا إياه .

وقد يبدل الفعل أيضاً من الفعل نحو : قوله تعالى : " وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ " (٤) .

وتبدل أيضاً الجملة من (٥) الجملة نحو قوله تعالى : " أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ " (٦) و« إِنِّي جَزَيْتَهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ » (٧) .

-
- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) الأتعام : ١٢ | البحر ٤ / ٨٢ |
| (٢) حيث أبدل الأخفش قوله : الذين خسروا أنفسهم من ضمير المخاطبين الكافه والميم ٢٦٩/٢ | |
| (٣) انظر شرح المفصل ٧٠/٣ | |
| (٤) الفرقان : ٦٨ - ٦٩ | البحر ٦ / ٥١٠ |
| (٥) انظر الهمع ٢ / ١٢٨ | |
| (٦) الشعراء : ١٣٢ - ١٣٣ | البحر ٧ / ٣٢ |
| (٧) المؤمنون : ١١١ | البحر ٦ : ٤٢٢ . وانظر الرمع ١٢٨/٢ |

وقال ابن جني والزّمخشري وابن مالك : وتُبدلُ الجملةُ من المفرد .
نحو قوله :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشأم أخرى كيف يلتقيان^(١) «

أمّا تقديمُ البديل على المبدل منه فيقول السيوطي^(٢) : " ولا يتقدّم
بديل الكلّ على المبدل منه ، لأنه لا يُدْرَى أيُّهما هو المعتمدُ عليه بخلاف
بذل البعض فيقدّم لكن الأحسن إضافته . . . " .

وأمّا جوازُ حذفِ المبدل منه وإبقاء البديل ففيه^(٣) رأيان:
رأي يجوّزه وعليه الأخفش وابن مالك نحو: أحسنُ إلى الذي
وصفت زيدا أي: وصفته . وجعل منه : "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ
الْكَذِبَ"^(٤) .

ورأي: لا يجوّزُ حذفه وعليه السيرافي وغيره، لأنّ البديل للإسهاب
والحذفُ ينافيه .

ويحسنُ أنْ نوردَ هنا نماذجَ تحليلية من كتب معاني القرآن لأسلوب
البديل .

من ذلك ماورد في معاني كلٍّ من الأخفش والفرّاء نحو: قوله
تعالى: «قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى

(١) حيث أبدل الجملة "كيف يلتقيان" - من المفرد وهو حاجة - انظر الهمع ٢ / ١٢٨

(٢) الهمع ٢ / ١٢٨

(٣) انظر المصدر السابق نفسه

(٤) النحل : ١١٦

كَافِرَةٌ^(١) . يقول الأخفش هنا: ^(٢) "على الابتداء، رفع كأنه قال :
إِحْدَاهُمَا فِئَةً تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقُرَّتْ جَرًّا عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ عَلَى
الْبَدَلِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَكُنْتُ كَذِبِي رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ بِهَا رَبِّبٌ مِنَ الْحَدَثَانِ

فرفع ، ومنهم من يجرُّ على البدل، ومنهم من يرفع على : إحداهما
كذا وإحداهما كذا ، وقال:

إِنَّ لَهَا جَارَيْنِ لَنْ يَغْدِرَا بِهَا رَبِيبُ النَّبِيِّ وَابْنُ خَيْرِ الْخَلَائِفِ^(٣)

رفع، والنصب على البدل. "

وقوله تعالى: "بَشِيرًا قَبْسٌ"^(٤) "حيث يقول الأخفش ^(٥) : «إذا
جعل القبسُ بدلًا من الشَّهاب ، وَإِنْ أَضَافَ الشَّهَابُ إِلَى الْقَبْسِ لَمْ يَنْوِّنِ
الشَّهَابُ ، وَكُلُّ حَسَنٍ» .

البحر ٣٩٢/٢ - ٣٩٣

البحر ٥٢/٧

(١) آل عمران : ١٣

(٢) معاني الأخفش ١/ ١٩٥

(٣) انظر معاني الفراء ٢/ ٤٠٧

(٤) النمل : ٧

(٥) معاني الأخفش ٢/ ٤٢٨

وقوله تعالى " وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ^(١) " ، إذ يقول الأخفش ^(٢) " : " :
 رفع على الابتداء ، ونصب بعضهم فجعلها على البدل " ، وكذلك :
 وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ " جعله بدلاً من الخبيث ، ومنهم من قال :
 بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ، رفع على الابتداء ... » .

كذلك قوله تعالى : " وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ
 مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ^(٣) " إذ يقول هنا ^(٤) : " لَأَنَّ قَوْلَهُ : أَنَّ دَابِرَ بَدَلُ
 مِنَ الْأَمْرِ " هذا وغيره من التماذج ^(٥) .

أما ما جاء عن الفراء في معانيه من آيات البدل الذي هو بمعنى
 التكرير عنده فقليل نذكر منه على سبيل المثال : قوله تعالى ، " أَلَمْ
 أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا ^(٦) " يقول الفراء ^(٧) عند التحليل لها :
 " يَتْرَكُوا " [كذا ، والصواب أَنْ يَقُولُوا : والأصل : لأن يقولوا] يقع فيها
 لام الحذف ، فإذا نزعتها منها كانت منصوبة . وقلما يقولون : تركتك
 أَنْ تذهب ، إنما يقولون : تركتك تذهب . ولكنها جعلت مكتفية
 بوقوعها على الناس وحدهم . وإن جعلت حسب مكررة عليها كان
 صواباً ، كأن المعنى : أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا ، أَحْسِبُوا أَنْ يَقُولُوا
 آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ .

-
- | | | |
|-----|---|---------------------------------|
| (١) | الزمر : ٦٠ | البحر ٤٣٤/٧ |
| (٢) | معاني الأخفش ٤٥٦/٢ | |
| (٣) | الحجر : ٦٦ | البحر ٤٥٩/٥ |
| (٤) | معاني الأخفش ٣٨٠/٢ | |
| (٥) | انظر المعاني للأخفش ٥٤/١ آية ٢٧ من سورة البقرة ، ١٤٧/١ آية ١٢٦ من البقرة كذلك المعاني ١١١/١ آية ٣٥ من سورة المؤمنون ، كذلك المعاني ٣١٨/٢ آية ٧ من الأنفال وغيره | |
| (٦) | العنكبوت : ٢ | البحر ١٣٧/٧ |
| (٧) | معاني الفراء ٣١٤/٢ | وما بين القوسين عن حاشية المحقق |

غير أنّ هناك من الآيات ما يمنعُ فيها الفراء قيام الاسم على
البديلية وذلك للإحالة . منها : قوله تعالى : " قُلْ أُوْنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ
ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ^(١) " حيث نجده عند تحليل هذه الآية
يقول ^(٢) : " فرفع الجنّات باللام . ولم يُجزّ رَدّها على أوّل الكلام ، لأنك
حلّلت بينهما باللام ، فلم يضمّر خافض وقد حالت اللام بينهما " .

بهذا يبدو لنا أنّه قد يمتنع أنْ يبدلَ الاسمُ من الاسم وذلك حين
يكونُ في الكلام ما يحولُ بين البديل والمبدل منه كما رأينا في الآية .

مما سبق يتّضح لنا أنّ البديل هو المقصودُ بالحكم دون المبدل منه ،
وأنّ هذا المبدل منه ليس في حكم الطّرح والإلغاء كما زعم بعض النّحاة ،
لأنّ المبدل منه مفيد في سياقه ، ووجود كلّ من البديل والمبدل منه يحقق
التأكيد ومن قال : إنّ المبدل منه في حكم الطّرح، نظر إلى الصورة
الإعرابية فقط .